

٢١٦

الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية ، تأليف
الشنشوري ، عبد الله بن محمد - ٩٩٩ هـ . بخط حجازي
العموي سنة ١١٧٧ هـ

ف.ش

٧٨ ق

مختلفة المسطرة ٢٢x٦ اسم

٧٠١٦

نسخة حسنة ، خطها نسخ مقروء ، طبع سنة ١٨٩٠ م .

الاعلام ٢٧٣:٤ معجم المطبوعات ١١٤٧:٢

١ - الفرائض ، الفقه الاسلامي وأصوله . المؤلف

٤١١٤٥٥

بسم الخاتمة
تساويخ النسخ
شرح المنظومة

الرحبية

١١١٧

٧١٧





Copyright © King Saud University

2127

قوله ليس للفقير من الميراث شيئا
 ولا يصح في التبرع على الجذاعة من
 الميراث شيئا
 واما قوله من لا يرث عليه
 من ثمانية فقط
 مائة من
 يرث عليه من
 ستة وثلث الى
 اربعة

ولا ش
ولا ر

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فانظر في هذا الكتاب ستة الاف في الارث سويها ستة
 وهو ورع ثم نصفه ربع والثلاثين والسبعين من فضل الشري في ضبط ذوي الفهم
 والثلاثين واصل النمام حفظا فكل حافلا اماما
 من هذا الرضخ
 مرسا وقل هذا

باب من يرث النصف ١٦ باب من يرث الربع ١٧ باب من يرث الثلثين ١٨ باب من يرث الثلث ١٩

باب الجيد ٤٤
باب المسائل ٤٨
باب المسائل والكس ٥٧

باب الثانی فی الفصل الاول فی الطلاق فی سبیه حکم لهما
باب الثالث فی قسمة الميراث
باب الرابع فی مسائل المقاربات فی مشتملة فی النوازل

إذا كان الصبح
 الفروض المذكورة
 وإذا كان الصبح
 الفروض المذكورة
 إذا كان الصبح
 الفروض المذكورة

[illegible]

افصح بالله على امر البحر طرقت
ان يدعى الرحمن بخاتما بالحق والنعمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
املك الحق المبين واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله خاتم
النبيين والمرسلين صلى الله عليه وعلى اله وصحبه اجمعين
وبعد فيقول الحق الفقير الحق لله القريب المحيى
الله الشننقوري الشافعي الفرضي الخطيب قد سألني
ولدي عبد الوهاب وفقه الله للوهاب ان اشرح المنظومة
الرجيية اسكن الله مؤلفها الفرفر العلية فاجبتة
سالكين الاختصار احسن المسالك وعلمته عمل الطبيب
الحبيب وقربت فيه العبارات اي تقريب واتخذت
فيه للخلاف بين الأئمة وبينت فيه ما اجمعت عليه الامم
وسميتها القوايد الشننقورية في شرح المنظومة الرجيية
وانا اسئل الله المان بفضله ان ينفع به كما نفع باصله
وان يعصمني وقاربه من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم
جواد كريم وهذا وان الشروع في المقصود بعون الله الملك
المعبود قال المؤلف رحمه الله تعالى بسم الله
الرحمن الرحيم اي افتتحه وأولي منه أول ما يستفتح
اي نفتحه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
اشهد ان لا اله الا الله
اشهد ان سيدنا محمد عبده
ووصيه وصلى الله عليه
وعلى اله وصحبه اجمعين
وبعد فيقول الحق
الله الشننقوري
الشافعي الفرضي
الخطيب قد سألني
ولدي عبد الوهاب
وفقه الله للوهاب
ان اشرح المنظومة
الرجيية اسكن الله
مؤلفها الفرفر العلية
فاجبتة سالكين
الاختصار احسن
المسالك وعلمته
عمل الطبيب الحبيب
وقربت فيه
العبارات اي
تقريب واتخذت
فيه للخلاف
بين الأئمة
وبينت فيه
ما اجمعت
عليه الامم
وسميتها
القوايد
الشننقورية
في شرح
المنظومة
الرجيية
وانا اسئل
الله المان
بفضله
ان ينفع
به كما
نفع باصله
وان يعصمني
وقاربه
من الشيطان
الرجيم
فانه روف
رحيم جواد
كريم
وهذا وان
الشروع
في المقصود
بعون الله
الملك
المعبود
قال المؤلف
رحمه الله
تعالى بسم
الله
الرحمن
الرحيم
اي
افتتحه
وأولي
منه
أول
ما
يستفتح
اي
نفتحه

اي نفتحه اي يستدعي المقالا بالفتح لا تطلق اي القول وهو الله تعالى
الموضوع علمنا خلافا لمن اطلقه على الماهل ايضا كما نقل الخلال السيوطي
عن ابي عبيد بن رجمهما الله ويطلق على الراي ولا اعتقاد مجاز القول
والمقال والمقاله مصداق لقول يقول واصل قال قول تكسب الطاو
وانفتح ما قبلها فقلبت الفاو يقال لما فتش من القول قاله
وفيد وينقال اقول لتي ما لا اقل وقولتي نسبتة الي ورجل
مقول ومقوال وقول كثير القول وقوله بذكر محمد رينا اي
ما كنا وسيدنا ومصلحا او مربينا ومعبودنا كما قاله الشيخ
عمر الدين رحمه الله تعالى ايضا تعالى عما يقول الجاهلون
علقا كبيرا ثم حقق ما وعد به من ذكر الحمد بقوله فالحمد اي
الوصف بالجميل ثابت لله وطر من صفاته تعالى جميل فهو
وصف لله تعالى بجميع صفاته على ما انعم الله اي على انعامه
والفه لا تطلق ولم يتقرر من لذكر المنعم به قال الشيخ
سعد الدين التفتازاني رحمه الله ايها المقصود العبارة
عن الاحاطة به وليلا يتوهم اختصاصه بنبي دون بشي
جدا منسوب على انه مفعول مطلق وهو موكوف يجوز ان
يكون مبينا للنوع ايضا كوصفه بقوله به يلحق اعن القلب

فصورة النوع الاول على البصوف

اشارة الى ان اصحاب النطق بحسب
الزوجه والبنت الواحد وبنت الابن
الواحدة والاخت الواحد للاب وام والاخت

اشارة الى ان اصحاب النطق
ببنت الزوجه مع الولد
والزوجه بنت عم

اشارة الى ان اصحاب النطق
ببنت الزوجه مع الولد
والزوجه بنت عم

اشارة الى ان اصحاب النطق
ببنت الزوجه مع الولد
والزوجه بنت عم

الذي أي حمدا يذهب الله به عن القلب عماه والقلب معلوم والذي
مقصود ويكتب بالياء وهو فقد البصر والاطلاق على أي البصر هو
الجهل بالعمى لأن الجاهل يكون متخيا يشبه العمى وأما في البصر فليس
بضار في الدين قال الله سبحانه وتعالى فانها لا تقي الأبصار
ولكن تقي القلوب التي في الصدور وقال قتادة البصر الظاهر
بلفظة ومنفعة وبصر القلب هو البصر النافع انتهى ولما حمد
الله تعالى صلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا أيها
الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى علي في كتاب لم تنزل الملائكة تستغفر له ما دأوا النبي
أي في ذلك الكتاب فقال تمام الصلاة بعد أي بعد ما تقدم وهو
هنا مبني على الضم كما هو مقدر عند النجاة والصلاة لغة الدعاء
والصلاة المطلق من الله تعالى هو رحمة وقيل مغفرة وقيل
كرامته وقيل تشايحه عن الملائكة ذكر هذه الأوجه الشيخ شهاب
الدين ابن الهائم رحمه الله تعالى وقرنها بالسلام فربما من كراهة
أفراد أحدهما عن الآخر فقال والسلام أي التحية على نبي بينه
الاسلام وهو نبينا صلى الله عليه وسلم قال الله سبحانه وتعالى ملة أبيكم
أبراهيم هو سماكم المسلمين وانبأنا أو حي أي حيي إليه بشرع
وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمر بذلك فهو رسول أيضا فالنبي أعم
من الرسول وقيل هما بمعنى واحد وهو معنى الرسول والنبي بالهمز
من النبا

من النبا أي الخبر لأنه من خبر عن الله تعالى بلا همز وهو الأكثر من
النبوة وهي الرفع لأن النبي مرفوع الرتبة والدين ما شرعه
الله من الأحكام ولا سائر هو الخضوع والانقياد لا الوهيية ^{الله} بيق
نقالي ولا يتوقع تحقيق الاقتوار كما مر والنهي والابتن هو
بما جاز من عند الله ولا قرار به وهما وإن اختلفا فمفهوما فلهذا
والدلالة يصح في الشرع أن يحكم على أحدهما مؤمن وليس بمسلم
وبالعكس ولا تنفي بوجه منهما سوى هذا وقوله محمد بدل من
النبي فيكون محمودا ونحو رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو
اسم ما أسما نبينا صلى الله عليه وسلم وهو كما نقل ابن الهائم عن
أي بكر ابن العربي والنووي رحمهم الله الواسم واختار هذا الاسم
لوجود منها أن الله تعالى ذكره في القرآن العظيم في مساق الامتنان
ومنها أنه اشتهر أكثر واستعمالا في السنة الصالحة والتابعين
فمن بعدهم وقوله فأنزل رسول رب أي وإشياؤه قال الله تعالى
ولكن رسول الله فأنزل النبيين والصلوة والسلام على اله وهم
مؤمنوا بني هاشم وبني المطلب وقيل جميع الأمة وقيل غترته
الذين ينتسبون إليه وهم أولاد فاطمة وسلمهم وقيل أقاربه
من قریش وقيل غير ذلك من بعده سبحانه وصحبه من بعده أيضا

وهو اسم جمع لها فيه بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنه ولو
ساعة ومات على ذلك وقبل من طالت صحبته له وكثرة مجالسته
له ولا اخذ عنه وقبل غير ذلك ولما حمد الله تعالى وصلى على نبيه
صلى الله عليه وسلم قال ونسأل الله لنا الاعانه فيما نؤمينا
اي تحريضا وقصدنا يقال فلان ~~مؤرخي~~ ^{مؤرخي} الحق ونيأناه
اي يقصده ويخبره ويقال ثابته النبي تحريته والتحري
طلب الامر وكثيرا ما يستعمل الفقهاء بمعنى الاجتهاد ولا
الثلاثة متقاربة قال الشيخ زكريا رحمه الله الاجتهاد والتحري
التأني بذل الجهد في طلب المقصود انتهى ويقال اجتهد في
حمل الضمير ولا يقال اجتهد في حمل نواة وذكر ابو عبيد
ان التأني لا يكون الا في الخير ولعله هو المعنى في تحصيل
الناظم التأني بالذكر وان التحري وقوله من الاما انه اي
الظهار والكشف عن مذهب مقل يصلح للمصدر والمكان
والزمان بمعنى الذهاب وهو المحرور او محله او زمانه واصطلاحا
ما ترجع عند المجتهد في مسئلة ما بعد الاجتهاد فصار له مقتدر
ومذهبا وهو المراد هنا قوله الامام زكريا الذي يقتدى به وقبل
غير ذلك وابدل من الامام قوله ~~زيد~~ ^{زيد} ابن ثابت ابن الصالح الصحابي
الا نصارى الخ زكريا من بني النجار يكنى ابا سعيد وقيل ابي عبد الرحمن
وقيل ابا خازم قدوة النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابو خمسة
عشر سنة وثلاثين في المدينة سنة ثمانين قال الترمذي وقيل
غير

غير ذلك ومناقبه شهيرة وفضايله كثيرة قوي ان ابن عمر رضي
الله عنهما قال يوم موت زيد اليوم مات عالم المدينة وخطب
عمر رضي الله عنه بالجابيه فقال من يسأل عن الفرائض فليأت
زيد ابن ثابت رضي الله عنه وقال مسروق دخلت المدينة
فوجدت فيها من الراسخين في العلم زيد ابن ثابت رضي الله عنه
وقال الشعبي علم زيد بن ثابت خلتكم بالفرائض والفرائض
رضي الله عنه فائدة قوله اجتمع في اسم زيد مناسبات تتعلق
بالفرائض لم يجتمع في اسم غيره افراد او جمعا وعددا وطرعا
فاما الافراد فالزاي سبعة وهي عدد اصول المسائل وعدد من
يرث بالفرض وحده وعدد الوارثات من النساء بالاختصار ^{واليا}
بشرتها وهي عدد الوارثين بالاختصار وعدد الوارثات بالسط
والدال باربعة وهي عدد اسباب الارث والاصول التي لا تقول
واما الجمع فالزاي مع الياء سبعة عشر وهي عدد الوارثين ^{الوارثات}
بالاختصار والزاي مع الدال احدي عشر وهي عدد الوارثات
على طريق البسط بزيادة مولات المولاة والياء مع الدال اربعة عشر
وهي عدد الوارثين بالبسط بخلاف المولا لانه قد يكون انثى
والزاي مع الياء والدال احدي وعشرون وهي عدد جميع من يرث
بالفرض من حيث اختلاف احوالهم ^{حما} سياي لان اصحاب

مختصتين

النصف خمسة والربع اثنان والثمن واحد والثلاثين اربعة والثلاث
اثنان والستون سبعة وقد ضبط ذلك بعضهم في ضمن بيت
فقال ضبط ذوي الفروض من هذا البرهان مرتبا وقل
هباديز واما العدد فعدة حروف اسمه ثلاث وهي عدد شروط
الارث وعدد الاصول التي تعول واما الطرح فاذا طرحت الال
من الياقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعدد المواضع واذا طرحت
الدا من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا
طرحت الزاي من الياقي ثلاثة ايضا وتقدم ما فيها واما الضرب
فاذا ضربت حروفه وهي ثلاثة في نفسها تبلغ تسعة وهي عدد
اصول المسائل بل على الأرجح واكثر ما ذكرته عدد اشياء غير ذلك
والله اعلم ولنرجع الى كلام المؤلف رحمه الله فقله الفرضي
بفتح الفاء والراء العالم بكما الفريض ويقال له فارض وفريض وعلم
وفارض وفرضي يكون الرأي ايضا واجاز ابن الهائم رحمه الله
ان يقال فريض ايضا وان قال جماعة ان خطا والفريض قال
الجلال الحلي رحمه الله جميع فريضه بمعنى مفروضه اي مقدرة لما
فيها السهام المقدرة فغلبت على غيرها انتهى اي فغلبت
على التعصيب وجعلت لقباً لهذا العلم وسما في تعريفه وقوله
اذ كان ذاك اي المذكور عن الابان او ثوبها من اهم
الفرضي لمن يريد التحقيق في علم الفريض فهو تغليل لما ذكر قال
العلامة سبلا الماردين رحمه الله اي ونسأل الله تعالى الاعانة
لنا فيها

لنا فيما قصناه من الاظهار والكشف عن مذهب الامام
زيد رضي الله عنه لان هذ من اهم القصد فانه لا يخيب
قصد قال الله تعالى واسألوا الله من فضله قال بعض العلماء
لو بالمر بالمسألة لا يعطي انتهى وقال الامام تاج الدين ابن
عطاء الله رضي الله تعالى عنه متى وفقك للطلب فاعلم انه يريد
ان يعطيك انتهى وقوله علما منصوب علي انه مفعول
الاجله وهو علة لقوله اذ كان ذاك من اهم الفروض
لقوله توأخينا اي لاجل علمنا بان العلم وهو علم الذهن
المطابق للواقع وهو خلاف الجهل والاف واللام فيه للاستفراق
او العهد الشرعي وهو علم التفسير والحديث والفقه والحق
ما كان له فالعلم من خير ما سعى فيه من اولا ماله العبد دعي
قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء وقال تعالى نرفع
الله الذين امنوا منكم والذين اتوا العلم درجات وقال تعالى قل
ربي رديني علما ولا حاديت في فضائل العلم كثيرة شهيرة منها
قوله صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنين رجل اتاه الله مالا
فسلطه الله على هلكته في الخير ورجل اتاه الله الحكمة فحق يقضيها
ويعلمها الناس رواه البخاري من حديث ابن مسعود ومنها قوله

صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له
طريقا إلى الجنة رواه الترمذي وحسنه عن أبي هريرة رضي الله عنه
وقال الشافعي رضي الله عنه طلب العلم أفضل من صلوات
الأنفال وليس وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم
انتهى وكفى بالعلم شرفا أن كل أحد يريه وبالجهل قبحا أن
كل أحد ينكره وعلماء بان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص
بما قد نشأ فيه عند كل العلماء بأنه أول علم يفقد في الأرض بالكلية
حتى لا يكاد يوجد أي شيء لا يقرب من الوجودان وما فقد حقيقته
يصدق عليه أن لا يقرب من الوجودان ومما فهمه من الوجودان
ومما فهمه الشيخ بدر الدين سبط الماديني رحمه الله من كلام
المصنف رحمه الله حيث أي يقرب من عدم كل الوجودان فليس بظاهر
الأن لا النافيه داخله في كلامه علي كاد لا يوجد وإنما شاء عند كل
العلماء أنه أول علم يفقد لما روي ابن ماجه والحاكم في المستدرک
عن أبي هريرة مرفوعا تعلموا الفرائض وعلومه فإنه نفع العلم وهو
ينسب وهو أول علم ينتزع من الأرض انتهى رواه البيهقي في سننه وقال
تقدم به حفص بن عمر وليس بالقوي ولما كان علم الفرائض من شغل به
تحليل التوقفه على علم الحسب وتنشعب مسائله وارتباط بعضها ببعض
كما في مسائل الجرد وغيره كان عرضة لتساقط فلاجل هذا عثر
النبى صلى الله عليه وسلم على تعليمه وتعليمه واما قور فإنه نفع العلم
فاختلف

فاختلف في معناه علي وجه آخرها أفلا انسان حالتين
حالت حياده وحالت موت وفي الفتن بعض معظم الأحكام
المتعلقة بالموت وقيل غير ذلك بما اضربنا عنه في الأطلال
وقد ورد في علم الفرائض أيضا من الأحاديث والآثار مما
يدل على فضله وشرفه أشياء كثيرة في راجعها في المطولات
وعلماء بان زيد الأمام والمذكر يخص من بين الصحابة
رضي الله عنهم لا محالة قال ابن الأثير رحمه الله تعالى في
النهاية أي لا حيلت ونجوز أن يكون من الجول والقوة
والحركة وهي مفعلة. منهما وأكثر ما يستعمل بمعنى
اليقين والحقيقة أو بمعنى الأبد والديم زايده انتهى
فيكون المعنى وأن زيدا خضع حقيقة أو يقينا أو لا بد
بما حباه أي أعطاه والحبوه العطيه والحباه المطا
خاتمة الرسائل والنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من قوله
صلى الله عليه وسلم في فضله أي في فضل زيد ابن ثابت المذکور
منها علي فضله وشرفه أفرحكم زيد ذكر ابن الصلاح
أن الترمذي في النسائي وابن ماجه رواه بأسناد جيد قال
وهو حديث حسن انتهى وروي الترمذي في جامعه
بأسناد صحيح عن أنس رضي الله عنه بلفظ أعلم أمي
بالفرائض زيد ابن ثابت وأما قال ذلك صلى الله عليه وسلم

قال ابن الهيثم رحمه الله تعالى نقلنا عن الماوردي للعلما
في ذلك خمسة اوجه وعدها في ان قال الخامس انه
قال ذلك لانه كان اصحح حسابا واسرع جوابا
ثم قال قال الماوردي ولاجل هذه المعاني لم
ياخذ الشافعي رضي الله عنه لا بقوله رضي الله عنه
انتهى وقوله وناهيك بها اي بهذه الشهادة من
سيد البشر وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم اي حسبك
بها لانها غاية تهالك عن ان تطلب غيرها فهي
لكفيك فكان زيد ابن ثابت اولى من غيره بتأني
التابع وتقليد التقليد الامرين اقوالهما هذه الاما
والثاني انه ما تكلم احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
في الفريضة الا وقد وجد له قول في بعض المسائل قد حرج
الناس بالاتفاق الا زيدا خاتمه لم يقل قولا محجورا
الاتفاق وذلك يقتضي الترجيح كما قال القفال رحمه الله
لا سيما قال ابن الهيثم رحمه الله من ادوان الاستسنا
عند يفهم والصحيح انها ليست منها بل هي مضادة للاستسنا

لا استسنا فان الذي بعده اذ دخل فيما دخل فيه
ما قبلها ومشهود له ثبانه اذ كان ذلك من خبره وقد
نحاه اي نحا مذهب الامام زيد ابن ثابت المذكور
الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس ابن القيس بن
عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزي بن
هاشم بن المطالب بن عبد مناف ابن قصي الشافعي
القرشي المطليبي الحجازي المكي رضي الله عنه يلتقي مع النبي
صلى الله عليه وسلم في عديد منافع ومناف ومنافيه كثيرة
وقضايله شبيهة وقد صنعت الائمة رضي الله عنهم في مناه
قد يما وحديثا ولد رضي الله عنه سنة ثمان ومائة الذي
عليه الجمهور انه ولد بقرى وقيل بعسقلان وقيل باليمن
وقيل بخيف منا ثم حمل الي مكة وهو ابن ستين وتوفي
بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب اذ يوم من رجب سنة اربع
ومايتين وهو ابن اربع وخمسين سنة ودفن بالقرافة
بعد عصر الجمعة وعلى قبره من الجمال والاحترام ما هو لا يوقر

بمقام لذلك الامام رضي الله تعالى عنه ومعني كون
 الشافعي رحمه الله في مذهب زيد انه قصد ان
 مال اليه موافقة له في الاجتهاد لما سبق في تردد
 حيث تردد وليس المراد انه قلده لان الاجتهاد
 لا يقدح في هذا ان اخذ فيه اي في مذهب
 زيد رضي الله عنه القول عن ابي حازم اي اختصار
 والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه مبرأ اي منزها
 عن وصمة الالفاز جمع لغزو هو الطام المسمى يقال القز
 في كلامه عني وشبه فيه والبر بوع في حجره ما لعينا
 وشكلا في مفرقه ومعني البيت في القول في علم الفرائض
 علي مذهب الامام زيد بن ثابت رضي الله عنه قول
 مختصرا واضحا منزها عن عيب النقصا مقدمه علم الفرائض
 هو فقه الموارث وعلم النساء الموصل لمعرفة ما يخص كل
 ذي حق من التركة وموضوعه التركات الالهية فاما
 زعم ذلك واعلم انه يتعلق بتركات لبيت خمسة حقوق
 مرتبة اولها الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والجنابة
 والرهن فتقدم على مؤنة التجهيز والثاني مؤنة التجهيز
 بالمعروف

والله اعلم بالصواب
 جسد في معنى العيب

بالمعروف فان كان الميت فا قوالا لجهنم فجهنم
 علي من عليه نفقته في حال الحياة فان تغزر في بيت
 المال فان تغزر في فعل غني المسلمين وهذا في غير المروجة
 اما المروجة التي تجب نفقتها فمؤنة التجهيز ما علي الزوج
 المؤثر ان كانت غنية والثالث الديون المرسله في
 الذمة فهو مؤثر عن مؤنة التجهيز والرابع الوصية با
 الثالث فمادونه الاجنبي فان كانت بخلاف كانت
 ذلك فخيرها تفصيل مذكرة في كتب الفقه كبقية الحقوق
 السابقة والخامس الارث وهو المقصود بالذات
 في هذا الكتاب وله اركان وهي ثلاثة مؤثرات ووارث
 وفق مؤثرات وله شروط يعلم اكثرها من ميراث
 الغرق والهدمي وسيا في آخر الكتاب وله اسباب
 وموانع ذكرهما بقوله باب اسباب الميراث
 اي وموانع البلب لغة المدخل الي الشيء واصطلاحا
 اسم ليله مختصه من العلم تحته فصول ومسائل

باب اسباب الميراث

غالباً ولا سباب جمع سبب وهو سبب لغة ما ينقل
 به إلى غيره واصطلاحاً ما يلزم من وجود الوجود
 ومن عدمه العدم لذاته والميراث يطلق بمعنى
 الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لفظ البقاء
 اصطلاحاً انتقال الشيء من قوه إلى قوه أخرى وهو
 وراثته مصدر ورث الشيء توارثاً واثراً واصله الوارث
 فقلبت همزة و يطلق بمعنى الموروث والنفقات
 وهو لغة الاصل واليقين ومنه خبر مسلم بن قيس
 مشاعركم فانكم علي ارث ابيكم ابراهيم اي اصله وبقية
 منه وشرعاً ما ضبطه القاضي افضل الدين الخوافي
 رحمه الله بأنه حق قابل للتجزي ثبت مستحق
 بعد موت من كان له ذلك لغزاية بينهما او نحوها
 كالأول وقد ذكر في هذا الفصل في شرح الترتيب
 بالاسباب الميراث اي ارث الوري اي الادميين وان
 كان

باب اسباب
 الميراث

وان كان الوري في الاصل الخلق ثلاثة متفق
 عليه كل من لا سباب التوارث يفيد ربه اي
 صاحبه والمراد المتفق به الوارثه اي الارث
 وهي اي الاسباب الثلاثة اولها نكاح وهو عقد
 الزوجية الزوجية الصحيحة وان لم يحصل
 ولا خلوة ويورث به من الجانبين لقوله تعالى
 ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد
 ويتوارث الزوجات في عدت الطلاق الزوجي
 بالتفريق لا بعة ولو كان الطلاق في الصحة
 لا الرجعة المطلقة طلاقاً بائناً في مرض الموت
 عند خافا لا بعة الثلاثة عند الحنفية ما لم
 تنقضي عدتها وعند المالكية ما لم تنقضي عدتها
 المالكية ولو انقضت عدتها انفصلت بأزواج عن
 المالكية وهو ايضاً لو تزوج الميراث في مرض الموت
 امرأة فالعقد باطل ولا ترث ولو تزوج من الميراث
 في مرض الموت رجلاً الميراث ثلثها ولا ترثها ولا ترثها ولا ترثها

امير

الواو ممدود والمراد به ولا العنافة وهو محو
 سببها فتمت الفتق على قتيقه لقوله صلى الله عليه وسلم
 انما الواو لمن اعتق متفق عليه من حديث عائشة رضي
 الله عنها ويرث به المعتقد من حيث كونه معتقاً
 وعصبته والمتعصبون بها أنفسهم على تفصيل سائر بعضه
 انشا الله تعالى اخر الكتاب لقوله صلى الله عليه وسلم
 الواو كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي
 رضي الله عنه وقديرث العتيق من المعتقد كما
 لو اشترى ذمي عبداً واعتقه ثم ~~تحوّل~~ التحق
 السيد بالرب ~~فمنه~~ فشرق فشتراه عتيقه
 فاعتقه فكل منهما يرث الاخر حيث لا مانع من
 حيث كونه معتقاً وثالثها نسب اي قرابة وهي كالبوة
 والبنوة والادلاء باحدهما فيرث بها الاقارب وهو الاصول
 والفروع والحواشي للآيات الكريمة والاحاديث الصحيحة
 وما حجت بذلك بالاجماع او قياساً على تفصيل سياتي
 بعضه

بعضه ويرث به من الجانيين تارت كالابن مع ابيه والاخ مع
 اخيه ومن احد الجانيين افرى كالجدة ام الام مع ابيه بنتها وافر القرابة
 وان كانت اقوى الاسباب الاجل نهى النظم ولطول الكلام عليها
 لان اكثر الاحكام لا تيه فيها وقوله ~~في~~ اي هذه الاسباب
 للموارثت جمع ميراث بمعنى الارث سبب اي متفق عليه ولا فلتنا
 سبب رابع مختلف فيه وهو جهات الاسلام فيرث به بيت المال ان كان
 منتظماً عندنا على الاربح وسواء كان منتظماً ام لا على الاربح عند المالكية
 ولا يرث عند ولا يرث عند الحنفية والحناابلة والكلام فيه مما يطول
 فراجع في كتابنا شرح الترتيب ثم اعلم ان الموانع جمع مانع وهو
 في اللغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من
 عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط وموانع الارث ستة اقترع
 المصنف رحمه الله تعالى على المتنفس عليه منها وهي ثلاثة فقال ويمنع
 الشنخ ~~الذي~~ قاربه سبب الارث من الميراث اي الارث علة
 واحدة ~~احدها~~ وهو عجز حكيم يقوم بالنسب بسبب الكفر وهو مانع
 من الجانيين فلا يرث المرتقب بجميع انواعه لا الورث لكان لسيده وهو
 اجنبي من الميت ولا يرث لانه لا ملك له ولو ملكه سيده لكن البعض

ما بعدهن

بما هو مانع الارث

الملك

يورث عند جميع ما ملكه ببعضه الحر على الارح عندنا ولا يرث عندنا
ولا يرث ولا يرث كالقن عند المالكية والحنفية ويورث ويرث
يجب على حسب ما فيه من الحرية عند الحنابلة وثانيها قتل وهو
مانع للقاتل فقط كالمقتول فقد يرث من له قاتله واقتلوا ابيه
في القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل ولو كان بحق كقتل
وامام وقاضي وولاد باء مرهما وشاهد ومزكي ولو كان بغير
قصد كضارب ومجنون وطفل ولو قصد به مصلحة كضرب
الاب للتأديب وبطل الجرح للمعالجة ولا اصل في ذلك كله
قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شي من المعنى
فيه فهمة الاستحجال في بعض الصور سيد الباب في الباب ولا
مدخل للمقتل في القتل وان كان على معين لا ليس بجزء من الارث
القاضي وعند الحنفية كل قتل اوجب الكفارة منع الارث وما لا
فلا الا القتل العمد العدو وان فاته لا يوجب الكفارة عندهم
ومع ذلك يمنع الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بنفسه او بغيره
او بكفارة يمنع من الميراث وما لا فلا وعند المالكية يرث قاتل
الخطأ من المال من الدية ولا يرث قاتل العمد العدو والباب
واسع وفروعه كثيرة وحسن سطها كتب الفقه وثالثها اختلاف
دين

ابن

دين بالاسلام والكفر فلا تورث بين مسلم وكافر لخبر الصحيحين لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اما عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع
واما عكسه فمعتد بالجمهور خلافا لمعاذ ومعاوية ومن واقفهما واوليها
والجواب عنه ذكرته في شرح الترتيب وسواء اسلم الكافر قبل قسمة
التركة ام لا وسواء بالقرابة لهم والنكاح والولاية فالامام احمد
رحمه الله في المسائلتين حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة
ورث ترخيصا له في الاسلام وقال المسلم يرث من عتقه الكافر
فايدة استثنى بعضهم من عدم تورث المسلم من الكافر ما لو
كان كافر عن زوجة حامل ووقفنا الميراث للحمل فاسلمت ثم ولدت
فان الولد يرث مع حاكمنا بالاسلام واسلمها قال ابن الهيثم رحمه
الله قلن والمنجى عدم اسلمها استثناء ذلك الا انه ورث من
كان عملا وهذا معنى قول بعض الفضلاء لاجاد بملك انتهى اي
الآن العبرة في الارث بوقت الموت والحمل كان محكوما بكفر
فلم يرث مسلم من كافر والله اعلم وما كان التعبير بانفسهم يقتضي
سبق شيء فيهم قال فافهم ايها الطالب ما قلته لك اي علم
علما جازما بل قوله فليس الشك وهو التردد بيبين

حكيم لا مزية الا احد هما على الآخر كالتيقن اي الحكم الجازم بالحجة
 فاختارنا الاول اهل الكفر كدملة واحدة له ملل لا صلح
 من مذهبنا ان الكفر ملل وهو مذهب المالكية والحنابلة قالا
 قالوا انصارى مله واليهود مله واحدة وما عداها مله وكل
 من القولين دليل مذكور في المطولات الفائدة الثانية بقي
 من موانع الارش ثلاثة ايضا احدها اختلاف ذوي الكفر
 الاصلي بالذمة والحاربة فلا توارث بين ذي وحربي في الاصل
 وفاقا للحنفية وخلاف المالكية والحنابلة وهذا المعاهد والمسا من
 كاذمي الحربي وجهاد ارحمهما كاذمي خلافا للحنفية الثاني
 الردت اعادنا الله والمسلمين منها فلا يورث المرتد ولا يورث
 حتى لو ارتد اخوان مثلا الى النضائية لا توارث بينهما واما
 المرتد في ولو كان اني خلافا لهم للحنفية وسواء ما كتبه
 في حال الاسلام او في حال الردة خلافا لهم ايضا حين قالوا
 ما كتبه في حال الاسلام او في الردة خلافا لهم لو رثته
 المسلمين وسواء اسلم قبل قسمة التركة ام لا خلافا للحنابلة
 ولا ينزل لحوقة بدار الكفر منزلت موة خلافا للحنفية
 والزندقه كالردة خلافا للمالكية والذمي الذي لا وارث
 له يستغرق يكون ماله او الفاضل بعد الفرض قبا الثالث
 وهو آخر

كله مله
 واحدة وهو
 من مذهبنا
 الثاني الكفر ملل

وكالحربي

وهو آخر الموانع الستة الدور الحكمي وهو ان يلزم التورث
 عدمه كان يقر أخ جابر بن الربيع فيثبت نسبه ولا يورث
 للدور وفي الاقرار مباحين كثيرين وخلاف بين الامم فراجع
 في كتابنا شرح الترتيب والله اعلم تنبيه في قول الذي
 قام به سبب الارش بعد قول المصنف يجمع الشئ اجماعا
 الى ان اللعان ليس بمانع خلافا لما زعم ذلك فان اتقنا
 الارش بين الملاعن وبين من يدي به وبين المنفي
 لا تتقنا السبب وهو النسب وليسف امه ولا عفتها
 عصبة له خلافا للامام احمد ابن حنبل الله وتو القمان
 ليسا بشقيقتين خلافا للمالكية وتو الزنا ليسا
 بشقيقتين عند الامم الاربعه واذا اكد بلفظ نفسه
 ولو بعد موت الولد ثبت النسب وترتب عليه مقتضا
 ولا التفات للتهمة ولو كان ذلك بعد القسمة
 قال الشافعي وهو قياس مذهب احمد بن حنبل خلافا
 الله ان كان الولد حيا حين التكرير ثبت نسبه
 وكذا ان مات وخلف ولدا او اخا ولو بعد مقتضى
 فيها للحاجت الداعية الى ثبوت نسب ولده والاخ

اللعان ان تقول
 الملاعن على المنكر عليه
 لعنت الله ان كان من
 الكاذبين وتلاعن
 الزوجين وبلغا امسه
 تقول عليها غضب الله
 ان كانت من الكاذبين
 ولا يتصل بمقتضى

وقال ابو حنيفة
 ومالك رحمهما الله

الموجود من الثاني ولا فلا اثبت والآراء الان لا حاجت الي
 ثبوت النسب اذن واعلم ان لا يختص الاستحقاق بالتالي
 بل لو استلحقه الوارث بعد موت الثاني لحقه كما لو استلحقه
 الوارث قال ابن الحماير قال الرازي رحمه الله في كتاب
 الاقرار وبهذا قطع معظم العراقيين انتهى والله اعلم
 باب الوارثين اجماعا بالاسباب الثلاثة من الرجال والنساء
 والورثون من الرجال بالاختصار اجماعا عشرة اسماء
 معروفة اي معلومة مشتهرة عند الفرضين فائدة قال
 الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله في شرح الفقايه
 انه اي النسبي رحمه الله كل حاوالتنبية علي ان مراده
 بالعلم والمعرفة واحدا كما اصطلح عليه البعض في تخصيص
 العلم بالمركات او الكليات والمعرفة بالسبايطاق
 الرئاسات انتهى والله اعلم اذ تقرر ذلك فالاول من القسمة
 الابن والثاني ابنا الابن لها نزلا بدرجة او درجات لمحض
 الذكور فخرج بذلك ابنا بنت الابن ونحوه من كلام كل من
 في نسبه للميت انتهى الثالث الاب والابن والرابع الجد
 من الاب او من جهة اخرى به الجدة من جهة الام كما في الام
 وقوله وان

وقوله وان علا اي بمحض الذكور كما في اب وابيه
 وهما في جهة بذلك كلمة كل جدي بالابن وان ورثت
 فقرة من جعله الضمير في قوله له عايد الي الاب او
 من عوده الي الميت لوجهين اوجهما ان فيه عود
 الضمير الي المذكور في اللفظ والثاني انه لو عاد للميت
 لم يخرج به الجد ابو الام لان يقال الجد ابو
 ليس به حقيقة والخامس الاخ من اي الجهات كان
 اي سواء كان من جهة الاب فقط او من جهتها
 معا وهو الاخ الشقيق قد انزل الله به القرآن اما
 الاخ للام ففي قوله تعالى وان كان رجل يورث
 او امرأة وله اخ او اخت اي من الامم صا قري
 به في الشواذ واما الاخ للابوين والاخ للاب
 ففي قوله تعالى في اخ سورة النساء وهو يرثها ان
 لم يكن لها ولد والسادس ابن الاخ المدي اليه
 اي الميت المعلوم من المقام الاب والابن وهو

او من جهة الام فقط

ابن الاخ للاب او مع الاول بالام ايضا وهو ابن الاخ من الابوين
 وخرج بذلك المدي بالام ووجهها وهو ابن الاخ من الام فاسمع
 سماع تدبر وتفهيم وان كان مقالا اي قولا صادقا ليس بالكذب
 الا انه مجمع عليه لوروده القرآن العظيم والاخبار الصحيحة او
 غير ذلك والخبر وان كان في الاصل محتملا للكذب لكن اخبار
 الباري تعالى واخبار الرسل عليهم الصلاة والسلام مقبول
 بصحتها وكذا ما اجمع عليه او توافق السابغ والقائم
 العم وابن العم من ابيه اي الميت والمراد عم الميت اخو ابيه
 شقيقه وعمه اخو ابيه لأبيه وابنائهما وخرج بذلك العم
 للام وبنوه فاشكر لذي اي صاحب الجواز لا يختص به
 والتنبيه اي لا يتقلا فانه ينهك على هؤلاء الورثة ^{بعبارة}
 وسياتي في معنا ذلك احاديث شريفة ^{عنده}
 مختصة ^{والتابع} وشكرنا ظمه فاجزاه الله خير ارحمة ورحمة واسعة
 الزوج والعاشق ^{عصيته} المعقق ولما كان المراد به المعقق وعصيته
 وصفه بقوله دوا اي صاحب الولاء العشرة بالاختصار واما
 باليسط

باليسط فخمسة عشر الابن وابنه وابن نزل للاب والجد
 باليسط ابوه وان علاوا الاخ الشقيق والاخ للاب والاخ
 للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم
 للاب وابن العم الشقيق وابن العم للاب والزوج وذو الولاء
 ومن بعداه هؤلاء من الذكور فمن ذوي الارحام ابن البنت وابن
 الام وابن الاخ للام والعم للام وابنه والحال والحوهم ولما
 الكلام على الذكور المجمع علي ارفهم شرع بذكر النساء المجمع
 علي ارفهم فقال والوارثات من النساء بالاختصار سبع ثم يفتي
 انني غير من الشرع اي عطا جميعا عليه فان ذوي الارحام
 من الذكور والاثاث في ارفهم خلاف سنت ذكر الكتاب ان
 شأ الله فالاولى من النساء السبع بنت والثانية بنت
 الابن وان نزل ابوها بمحض الذكور والثالثة ام مشفقه
 من اشفقت علي الشئ خفت عليه والاسم منه الشفقة ^{والام}
 من شتانها كذلك والرابعة زوجة باثبات ^{الاولى} الحواهي
 في الفرائض للتميز وان كان الاصح والاشهر تركها ^{الخامسة}
 جدة من جهة الام او من جهة الاب علي تفصيل وهو ان
 ام الام وامهاتها المدليات باثبات خلص وام الاب وامهاتها
 المدليات باثبات خلص مجمع عليهما فان ادلت الجدة بالجد

انتهى باب

كام اي لاني فلا تترك عند المالكية وتترك عند الحنابلة وان
 ادلت باني لجد كام اي لاني لا تترك عند الحنابلة واما
 مذهبا ومذهب الحنفية فيترك جميع من ذكرنا وكذا كل جدة
 تترك لجد وارث واما الجدة التي تترك بذكر بين غير شايين
 ويعبر عنها بالجدة المدلية بذكر غير وارث فهي من ذوي
 الارحام بالتفريق الائمة الاربعه وسياقي في كلام المصنف
 ان شاء الله تعالى والسادسة معتقة وكذا عصبتها
 المتعصبون بانفسهم كما سيأتي والسابعة الاخت من
 اي الجهات كانت اي سواء كانت شقيقه او لاب او لام
 فحده عندها بالاختصار بان اي ظهورا واما عدتها
 بالبسط فعشرة البنت وبنت الابن والام والجدة من قبلها
 والجدة من قبل الاب والاخت الشقيقه والاخت للاب ولا
 اخت للام والزوجة والمعتقة قايده ان انفرد واحد
 من الذكور وورث جميع المال المعتقد الا الزوج والاخ للام وكل
 من انفرد من النساء اخو جميع المال المعتقد ومن يقول
 من المال بالرد يقول كل ما انفرد من الرجال بخو جميع المال الا
 الزوج فقط وكل من انفرد من النساء اخو جميع المال الا الزوجة
 واذا اجمع كل الرجال وورث منهم ثلاثة الابن والابو الزوج
 واذا اجمع كل النساء وورث منهن خمسة البنت وبنت الابن
 والام

فمما بين اب وزوج

كل

ولا هو والزوجة والاخت الشقيقه او يمكن الجمع من الصنفين
 ورث الابوان والولدان واحد الزوجين وسقط من عداسه كل ذكر
 لما استعرضه في الحج والله اعلم ولما انقضى الطام على الورثة من
 الذكور ولا تترك شرع يبين ما يرثه كل واحد منهم مقدما للارث
 بالفرض المتقدم على التعصيب اعتبارا وان كان الارث
 بالتعصيب اقوي فقال باب الفروض المقدرة في كتاب الله
 نقلي والثابت بالاجتهاد ومستحقها والفروض جمع فرض
 وهو في اللغة يقال لمعان الحز والقطع ومنها التقدير وفي
 الاصطلاح التعصيب المقدرة شرعا لوارث خاص الذي لا يزداد
 الا بالرد ولا ينقص الا بالقول وقدر المصنف رحمه الله
 على ذكر الفروض وتفسير الاصطلاح الارث الي الفروض والتعصيب
 فقال واعلم اننا في هذا الكتاب بان الارث نوعان
 لا ثالث لهما هما اي النوعان فرض اي ارث به وتقدم
 معناه اكتفا وتعصيب اي ارث به وسياقي تفرقة
 عليا قسما اي بهذا التقسيم والمراد انه لا يخلو منها
 لما سيأتي انه قد يجمع الارث بهما والارث باذلك
 الاعتبار يكون اربعة اقسام كما سيأتي ذكره ان
 شاء الله العزيز في هذا الكتاب اي القرآن العزيز

اصلها

ايها

سند والسابع ثبت بالأجتهاد لا فرض في الإرث بنص القرآن
سواها أي الفروض الستة أي قطعا والبنت القطع أما السابع
الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا بنص القرآن والفروض
الستة أحدها نصف وثانيها ربع وهو بنص النصف ثم نصف
الربع وهو الثمن وهو ثلثها ورابعها الثلث وخامسها
السدس بنص الشارع في القرآن العزيز وسادسها الثلثان
وهما أي الثلثان لتتام الفروض الستة ويقال بعبارة
أخرى النصف والثلثان ونصفها ونصفها ويقال
غير ذلك من العبارات التي أخصها الربع والثالث
ونصف كل منها ونصفها ثمانية الثلثين عند الثلث
والسدس مخالفا لغيره ومخالفا لما سيذكره عند ذكر
أصحاب الفروض لصيق النظم ولأنه كسر مكسر وما
نقدمه كسور مفردة ثم غلب في الحفظ بقوله فاحفظ
أيها الناظر في هذا الكتاب ما ذكرته لك وما لم أذكره
من هذا العلم وغيره فان حذف المفعول بإذن بالعموم
فكل ما حفظه أي مقدم غير خصوصي أنا أنضم الي
حفظه فهم المحفوظ بل ربما يدعي أن الحفظ بغير فهم لا قيمة
ويستفيق تقييد العلم بالكتابة لما ورد في معنى ذلك إذا عرفت
ذلك وأردت معرخت أصحاب هذه الفروض والنصف
فرض

باب
النصف

فالنصف فرض خمسة أفراد أي كل واحد منهم منفردا
أحدهم الزوج عند عدم الفرع الوارث بالاجماع ذكر كان
أو أنثى لقوله تعالى وكلم نصوصها ترك أزواجكم إن لم يكن
لهن ولد وأما لم يذكر أكثر من شرط عدم الفرع في إرث الزوج
النصف للعلم به من مفهوم ما سيأتي في إرثه الربع والثاني
الأنثى الواحدة من الأولاد وهي البنت عند عدم أفرادها
عن مصيها وهو أخوها كما سيذكره لقوله تعالى وإن
كانت واحدة فلها النصف والثالث بنت الابن الواحدة
عند فقد البنت فأكثر وفقد الابن أيضا عند أفرادها
عن مصيها لها من أخ وابن عم إجماعا قياسا على بنت
الصلب لأن ولد الولد كالولد إرثا وجبا الذكر كالذكر
والأنثى كالأنثى والرابع الأخت الواحدة التثنية عند
أفرادها عن مصيها من أخ شقيق أو جد بل وعن
الأولاد وأولادهم الذكور والإناث وعن الأب في من طلب
كل مفتي أي مجتهد لا ذلك مجمع عليه وأصل المذهب مكان

النصف
الربع
الثلث
الثلثين
السدس

الذهاب ثم اطلق علي ما ذهب اليه المجتهد واصحابه
 من الاحكام في المسائل اطلاقا مجازيا وهكذا وهي
 الخامسة وفي بعض النسخ وبعضها وبعد هذا لا تحت
 الواحدة التي ما لا بر عند انفرادها عن مقصدها من
 الخ لا ب او ج و عن من شرطنا فقده في الشقيقة وعن
 الاشتقاق من ذكرنا انني فقولنا عند انفرادها اي عند انفراد
 كل واحد منهن عن مقصده من ذكرته في كل واحدة منهن
 في ارض كل من الاختين النصف قبل الاجماع قوله تعالى ان
 امرء هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك
 لانهم اجمعوا على ان الآية نزلت في الاخوات للابوين والاخوة
 للاب دون الاخوة للام ثم اعلم ان الذي من كلام المصنف
 رحمه الله هو اشتراط فقد المصنف لكل واحد من المصنفين
 واما ما ذكرته غير ذلك فانما تركه كغيره من المصنفين
 اكتفا بذكره فيما سياتي ولو ذكرنا جميع ما يحتاج اليه
 في جميع الفروع لادي الي الشكر المود والتطويل والربع
 فرضنا اثنين ذكر الاول منها بقوله فرض الزوج ان
 كان معه من ولد الزوجة من قد منعه عن النصف ورده
 للربع وهو الابن والبنت سواء كان منه او من غيره لقوله تعالى
 فان كان

كتاب
 الترتيب

فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وذكر الثاني
 بقوله وهو اي الربع لكل زوجة او اكثر من زوجة
 الي الربع مع عدمه ولا ولد الذكور والامانات لليمين من الزوجة
 او من غيرها فيما قدرا اي فرض في قوله تعالى ولهن
 الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد ولما كان الولد كاشف
 ولد الابن حقيقته صرح بباولاد الابن بقوله وذكر
 اولاد البنين الذكور والامانات يعتمد حيث اعطى الولد
 في ذكر الولد في حجب الزوج من النصف الي الربع والزوجة
 من الربع الي النصف لان اولاد الابن كالاولاد عند مظهر
 ارشادنا وجبا بالاجتماع الذكر كالذكر والانثى كالانثى قياسا
 علي الاولاد كما قدمت والنسب فرض صنف واحد وهو
 المذكور في قوله للزوجات والزوجات الي الربع مع البنات
 الواحدة اكثر او مع اولاد البنين الذكور والامانات الواحدة
 او الواحدة فاكثر قياسا علي الاولاد كما سبق مع البنات
 الواحدة فاكثر لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلث

كتاب
 الترتيب

مما تركتم او مع اولاد البنين المذكور او لمئات الواحدة
او الواحدة فاكثرا قياسا على اولاد كما سبق فاعلم
ولا تظن الجمع المذكور في لفظ البنين والبنات واولاد
البنين شرط بل الواحد منهم كذلك كما او ضخته
فافهم اي اعلم ذلك والثلاثان فرضا اربعة اصناف
ذكر المصنف الاول منهم بقوله للبنات جمعا والمراد
ثنتين فاكثرا وقصرح بذلك في قوله ما زاد عن
واحدة من ثنتين او اكثر فسمع سماع طاعة واذا كان
موافقة للاجماع وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان للثنتين النصف المفهوم قوله تعالى فان كن نساف فوق
اثنتين فلمنا مثلثا ما ترك فمفكر لم يسمع عنه والذي
صح عنه موافقة ~~الثنيتين فلمنا مثلثا ما ترك~~ الناس
كما قاله ابن عبد البر ودليل الاجماع فيما زاد على الثنتين
لاية المذكورة وهي قوله تعالى فان كن نساف فوق اثنتين
فلمنا مثلثا ما ترك وفي البنين القياس على الاثنتين
وهذه من احسن الاجوبة عن شبهة ابن عباس رضي الله عنهما
السابقة ~~ان~~ ان صوت عنه وهي مفهومة قوله تعالى فوق
اثنتين فايده قوله سمعا منقوبا على انه مفهول مطلق
وعامله

لا بد من اللفظ بغيره والحق
لا بد من عامله وتوابعه

وعامله محذوف وهو با فسمان واقع في الطلب وواقع
في الخبر فيجوز ان يكون قوله سمعا واقعا في الطلب فيكون
المعنا فسمع لمن يقول باستحقاق اثنتين فاكثرا من
البنات الثلثين ويجوز ان يكون من قبيل المصدر
الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت ما ورد من القول
باستحقاق الثنتين فاكثرا للثلثين سمعا والله اعلم
ثم ذكر المصنف الثاني بقوله وهو اي الفرض المذكور
وهو الثلاثان كذا البنات الابن ثنتين فاكثرا قياسا
على البنات فافهم اي اعلم مقالي اي قولي هذا في
الذهني ايضا لصيه من كدورات الشكوك والاهام
والذهني الفطنة والمراد هنا العقل ويقال ذهني بالضم
ذهانة حفظ قلبه ما اورد عنه وكلم المصنف الثالث
بقوله وهو اي الفرض المذكور وهو الثلاثان للاختين
ثنتين او ثلاثا كما سمي به فما يزيد عن ثنتين كالثلاث
واربع وهكذا قضى به اي بما ذكرته من فرض الثلثين
مطلقا وللأختين فاكثرا وهو المتبادر الاصرار والعيد

سيبصر

مع مفهوم قوله تعالى فان لم يكن كان اخوت فلامه السدس
ولما كان اولاد لالا بن كالا اولاد اربنا وحبنا ذكرهم مؤخر
الحكم عن الاخوة لان انتشار الامم الاخوة عدم في ارضهما
الثالث بالنسبة لالا واولاد الابن فبالقياس فيقال
ولا بن ابن واحد كان او اكثر معها اي الام او بنته او
اي بنت الابن واحدة كانت او اكثر فربما التثنية اي ان
تتبع من ذكر كما بينت بهذه العبارة قياسا على الاولاد
كما انشأ الله وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما
انه قال لا يرد لها عن الثلث الا ثلاثة من الاخوات الظاهر
قوله تعالى فان كان لكم اخوة واولاد لجمع ثلاثة تروى
عن معاذ رضي الله عنه انه قال لا يرد لها عن الثلث
الا اخوات الذكور الذكور او الذكور مع الاناث واما الاخوات
الصرف فلا يرد لها عن الثلث اي السدس لانه لان الاخوة
جمع الذكور والاناث المختص لا يدخل في ذلك الجمهور علي
غلافها وجوابها مذكور في المطولات ولما كانت الام
قد لا توثق الثلث وليس هناك فرع وارث ولا عدد من
الاخوة والاخوات في مسئلتين متفقين بالفراوين وبالقر
في المصنفين
وبالمنتهين

السدس

وبالمنتهين ذكرها مقدا لما علي النصف الثاني من ميراث الثلث
لان ذلك من جملة احوال الامم مع عدم ذكر نكاح وان يكن
اي يوجد زوج وام واب فقط في فرضه فثلث الباقي
بعد فرض الزوج لها اي للام ثابت مرتبة وهذه هي احدى
الفراوين والثانية ذكرها بقوله وهكذا للام ثلث
الباقي بعد فرض الزوج اذا كان لاب ولا م مع زوجة فصا
اي فذهب عدد ما اليها الي الميراث على الواحدة الي اربع
فهو منسوب بالحالية من العدد ولا يجوز فيه غير النص ولا
يستعمل الا بالفاء او بشئ نقله الشيخ زكريا عن ابن سيدة فلا
تكن عن العلوم قاعدا بل شرها عن ساعد الجدد ولا جهاد وم
لها على قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل الرش في زوج
وام واب للزوج النصف وللأم ثلث الباقي وهو في الحقيقة
السدس وللأب الباقي وفي زوج وام واب للزوج الربع وللأم
ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي وابق بقوله
الثلث في فرض الام في صورتين وان كان في الحقيقة سدسا او
ربعا كما قلنا تأديا مع القرآن وهذا ما قضى به عمر بن الخطاب رضي
الله عنه ووافقه الجمهور ومنهم لا يجهل لاربعة وذلك لانهم لا يملكون

ما بين

ما بين

ما بين

الأم الثلث كما ملأ الزحاما تفضل الأم على الأب في صورة الزوج وأما
 أنه لا يفضل عليها التفضل المعلوم في صورة الزوج مع أن الأم الأب
 في درجة واحدة وخالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال
 للأم فيهما الثلث كما ملأ لظاهر نص القرآن ووافق ابن
 سيرين الجمهور في مسألة الزوج وابن عباس في مسألة الزوجة
 ثم رجع بعد فإخذه من إحوال الأم عند عدم الفرع الوارث
 والعدد من الأخوة إلى بيان بنية من يرث الثلث وهو
 النصف الثاني فقال وهو أي الثلث الاثنين أي ذكرين
 أو اثنتين أي اثنتين وكذلك ذكر أو اثني من ولد الأم فقط
 منهم الأخوات للأم بغير من أي كثر وهكذا يكون الثلث
 لهم أن كثروا أو زادوا عن الاثنين وأوهنا بمعنى الواو
 المقصود بالجمع بين لفظي الكثرة والزيادة التأكيد وقوله
 فالهم فيما سواه أي الثلث فراد لأنهم لا يستحقون
 أكثر منه لقوله تعالى فإنا كافوا أكثر مما ذالك في شركاء
 في الثلث والزاد هو الطعام في السفر وفي البيت جناس
 ناقض مطرف ويستوعب الأثاث والذكور فيه أي الثلث
 كما في أوهم المستطور أي ملكنوب وهو القرآن الفرع في قوله
 تعالى هم شركاء في الثلث فأن الشريك إذا اطلقا يقتضي
 المساواة وهذا خالف فيه أولاد الأم غيرهم فانهم خالفوا
 غيرهم في أشياء لا يفضل ذكرهم على أشباه اجتماع أولاد الأم
 ويرثون

مسألة

ويرثون مع من ادلوا به وبحججهم نقصا وذكرهم ادلي
 بالثني ويرث هذه خمسة أشياء فأبدا بقامن يرث
 الثلث الجدي في بعض إحواله مع الأخوة وبقي ممزج يرث الثلث
 ثلث الباقي الجدي أيضا في بعض إحواله مع الأخوة وبقي
 ذلك كله في باب الجد والأخوة والله أعلم والسدي فرس
 سبعة من العدد ذكرهم إجمالا بقوله أب مع الفرع الوارث
 أو عدد من الأخوة والأخوات ثم بنت الابن فأكثر مع بنت واحدة
 وكذلك بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منه وجدا
 مع الفرع الوارث وكذلك في حال من إحواله مع الأخوة وبقي
 بنت الأب فأكثر مع الأخت الشقيقة الواحدة ثم الجدة فأكثر
 الأم الواحد ذكر أو أنثى تمام القدر فهو السابع وهناك حيث
 لا حاجب في الجميع ثم أورد ذلك بيانا في الحال التي يرث فيها
 كل واحد منهم السدي فقال فالأب يستحق أي السدي مع الولد
 ذكر أو أنثى فأن كان الولد ذكر فلا شيء للأب غير السدي وإن كان
 أنثى وحصل بعد الفرع من شيء أخذه أيضا نصيبا فيجمع إذا كان
 بين الفرع والنصيب كما سوضحه الله تعالى في هذا الموضع
 فمن يرث السدي مع الولد والثاني الأم وقد ذكرها بقوله وهكذا

فرس

مع الفرع الوارث
 أو عدد من الأخوة

الأنثى

التي

الام تنسحق السدس مع الولد ذكر كان او انثى واحد كان او
 منعددا يستزيل الصمد جلد علي في كتابه العزيز قال الله تعالى
 والابوة لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وما لى
 هذا الترتيب الحسن في هذه المنظومة فانه اعقب الاب بلام
 مؤخر الجذ عنهما من اجل ان تعاليج بينهما في الآية الكريمة ولما
 كان الولد في الآية الكريمة خاضعا بولد الصلب حقيقة وكان ارجح
 كل من الاب والام السدس مع اولاد الابن بالقياس على اولاد
 اعقب ذلك تحكما مع اولاد الابن فقال وهكذا يرث كل من
 الاب والام السدس مع ولد الابن ذكر كان او انثى الذي ما زال ينفق
 انثى اي الولد اي انثى يتبعه ويحتمل بالذال المعجمة اي
 اي يقتدي به في الارث والحج قيا ساعليه الذكر كالذكر ولا انثى
 كالانثى فتلخص من هذه كله ان الاب يرث السدس مع الابن وابن
 الابن او البنت او بنت الابن وان الام ترث السدس مع الابن
 وابن الابن او البنت وابن بنت الابن ولما كانت الام تدبر على الاب
 بانها ترث السدس مع العدد من الاخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله
 وهو اي السدس لها اي الام ايضا مع الاثنين من اخوة الميت
 فاكثر مطلقا فلذا قال فقس هذين اي عليهما في كل اتي ما زلوا
 فقس بعض اولاد الاثنين مما لم تشملهم الآية على ما اشتملت
 منها

منها فان ارثها السدس مع اثنين من الاخوة من صري
 خمس واربعين صوره بيتها في شرح الترتيب والثالث
 الجذ وقد ذكره بقوله واحد الذي لو يدخل في شبة للميت
 انثى مثل الاب عند فقده اي لاب في حوز ما يهيبه من
 السدس مع الفرع الوارث جامع بينه وبين التخصيص او غير
 جامع علي ما سنبينه انشا الله تعالى ولا ارث بالتخصيص عند
 عدم الفرع المذكور علي ما سيأتي وفي مدة اي مدونة اي
 رزقه الموسع من قوله من الله في رزقه اي وسعه فيكون ناكه
 لقوله في حوز ما يهيبه ويصح ان يكون المراد بقوله ومدية
 اي تحببه من قولهم رجل مديد القامة اي طويل فكان
 لقوله مديد القامة طويل الباع اذ تقر ذلك فالجذ كالاب
 عند فقده ارثا وحجا الا في ستة مساييل اقتصر المصنف على
 ستة منها بقوله الا اذا كان هناك مع الجذ اخوة اشقا
 او لاب فليس كالاب في ذلك لكونهم اي الاخوة في القرب الى الميت
 وهو الجذ اسوي اي سواي جهت واحدة لانهم فرع لاب واحد

واما الاب في
كما سياتي في
الحج انشا
الله

اصله فيرتون معه على تفصيل سيا في بابهم انشا الله
تعا واما الاخوة للام فلا بد والجدي في جميعهم سواء كما
سيا في ايضا وذكر الثانية بقوله او بمعنى الواو اي وال
اذا كان هنالك ابوان اي اب وام ومعهما اي الاب والام
زوج ورت فان للام مع لاب بقوله فالام تفضلت مع
الجدي لو كان بدل الاب تترت فان للام مع الاب ثلث الباقي كما
تقدم ومع الجدي لو كان بدله ثلث جميع اما كما صرح به
بقوله فالام الثلث مع الجدي لو كان بدل الاب تترت
فتكون المسئلة مولا وزوجا واما وحدا فللزوجة النصف وللأم
الثلث كما مالا وللمجد الباقي ولم ننظر الي كونها مالا فكثر
منه لانها اقرب منه بخلافها مع الاب لانها في درجة
واحدة كما تقدم وذكر الثالث بقوله وهكذا ليس الجدي
نصيبها بالاب في زوجة الميت وام و اب فان لها مع الاب
ثلث الباقي كما تقدم ولو كان الجدي بدل الاب كانت
المسئلة زوجا واما وحدا فيكون للام الثلث كاملا وللزوجة
الرابع والباقي للمجد لان الجدي وان لم يفضل عليها التفضل
العهود لا محذور في ذلك كونها اقرب منه بخلافها مع
الاب كما تقدم ولما ذكر ان الجدي مخالف الاب في مشاركتة
الاخوة

معدلة

١٢

١٣

الاخوة وكان الكلام في تفاصيل احوال ذلك مما يطول
اخر حكمهم الي ان ينفذ لها بالخصه في المحل الا يبق
به ونبه على ذلك الوعيد بذكره فقال وحكم حكمهم
اي الجدي والاخوة مجتمعين سيا في ان شأ الله تعالى
مكمل البيان في الحالا في لانيته في باب معقود
لذلك يسمى باب الجدي والاخوة والرابعة
الاب اذ الاخوة لغيرهم وبنوهم يحجبون الجدي في
الولا بخلاف الاب والخامسة ان الاب يحجب ام نفسه
بحجبه الجدي في الولا السادسة ان الاب في نحو بنت
واب يرت السوس فرسا وابا في تفصيلها اذا فولي
كان الجدي بدل الاب فذلك على المخرج وبه قطع الشيخ
ابو محمد الجويني قال النووي انه لا يصح ولا يرجح وقيل انه
يلخذ الباقي بمعية تفصيا ورجحه صاحب التتمة وقال انه
ولم يرجح الرافعي رحمه الله شيئا من الوجهين ففارق
المجد الاب في حريان الخلاف وان كان المخرج انه هو
فيها والرابع ممن يرت السوس بنت لابن وقد ذكرها في
وبنت لابن او بنات لابن المتخاضيات تاخذ او لا تأخذ

٢١
٢٢
المذهب

السدس اذا كانت اوكن مع البنت الواحدة الثلثين
 للمقول للاجماع ونقول ابن رضى الله عنه في بنت بنت
 ابن واخت لا يقسم فيها بقضا النبي صلى الله عليه وسلم
 للبنت النصف ولبن الابن السدس تكملت الثلثين
 وما بقي فلاخت رواه البخاري وغيره وقيس على ذلك
 كل بنت ابن نازلة فاكتر مع بنت ابن واحدة اعلا
 منها وقد اشار الى ذلك بقوله مثالا لا يختص اي
 اي اجعل ذلك مثالا لا يقتضي تقاسم عليه غيره
 والخامس ممن يرث السدس الاخت للاب وقد
 ذكرها بقوله وهكذا الاخت التي ادلت بالاب فقط
 فاكتر ثاخذ السدس مع الاخت الواحدة التي بالابوين
 ياتي تفجير ادلتي تكملت الثلثين بالاجماع قياسا
 على بنت الابن فاكتر مع بنت الصلب وتقيدي بالواحدة
 في كل من البنت والاخت الشقيقة وقولي تكملت
 الثلثين ذلك يخرج ما لو كانت بنت الابن مع
 بنتين لو كانت الاخت للاب مع شقيقتين فانها
 لا ترث السدس بل تستقطب ما لم تعصب كما سياتي في
 السادس

والسادس من يرث السدس الجدة فاكتر وقد ذكرها
 بقوله والسدس من جدة هيجه لا في الواحدة واحدة
 او اكثر كما سياتي في كلامه قريبا سواء كانت الام
 او كانت الاب او من قبل الام او من قبل الاب
 وسواء كان معها ولد ام لا وسواء كان له اخوة ام
 لم يكن لما ورد في ذلك والسابع ممن يرث السدس
 الواحد من ولد الام وقد ذكرها بقوله وولد الام
 ذكر اكان او انثى ينال السدس لقوله تعالى وان
 كان رجل يورث طالة او امرأة ولما خ او اخت
 فلعل واحد منهما السدس والمراد الاخ او الاخت
 لام كما قري به في الشواذ والشرط في فردة لا يشي
 للاية الكريمة المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين
 كان لهم الثلث كما تقدم وفي بعض النسخ بدل هذا
 البيت وولد الام له اذا انفرد سدس جميع المال تفصيلا
 قد ورد وهو بمعناه بل اصرح لان فيه التوضيح بان
 ذلك قد ورد بالنص اي في الفران العزير وما انتهي



الكلام على من يرث السدس شرع يتكلم في شيء من احوال
 الجدات استطراداً واعلم قيله انه اذا اجتمع جدات
 فتارة يكن في درجة واحدة وتارة يكن بعضهن
 اقرب من بعض علي كل تقدير فتارة يكن من جهة
 واحدة وتارة يكن من جهتين وقد ذكر حكم المتسا
 بقوله وان تساوي نسب الجدات حيث كن ثنتين
 فاكثرت من جهة الاب واحدة او من جهتين وكن
 كلهن وارثات بان لا تكون فيهن جدة محجوبة
 ولا فاسدة وهي التي تدي بذكر بين اثنين كما
 قدمته وكما سيأتي في السدس بينهما تسوية
 وان ادلت احدهما او احدهما بجنتين او اكثر غير
 بجنت واحدة علي الارح عمننا وبه قال ابو يوسف
 رحمه الله والثاني محكي عن ابي عبد الله رضي الله عنه
 الله يقسم السدس بينهما وبينهنها بحسب الجهات
 لذات الجنتين مثلاً ثلثاه ولذات الجنتين
 ثلث وهو قول زفر ومحمد بن الحسن والحسين
 ابنا زياد وجماعت قال ابو يوسف وهو قبايس
 قول

قول احمد ابن حنبل رحمه الله وقوله في القيمة
 العادلة الشرعية وفي بعض النسخ المضافة بشر
 به الي ما روي لاكم علي شرط الشيخين انه علي الله
 عليه وسلم قضى للجدتين في الميراث بالسدس
 وقس على اكثر منهما عليهما فائدة اذا كانت احدي
 للجدتين محجوبة بالاب كما لو خلف جدة ارام وجدة
 ام اب مع مع الاب فالسدس للاب ولي وحدها في
 الاب علي الارح وقيل الام لام نفق السدس والباقي
 للاب لانه الذي يجب امة فترجع فائدة للاب
 وهذا عننا واما عند الخنابلة فالسدس بينهما ولا يجب
 ام نفسه وعن هذه الجدة المحجوبة انزلت بقولي انما
 بان لا يكون فيهن جدة محجوبة والله اعلم ثم ذكر
 ما اذا كانت احدهما اقرب من الاخرى وهما من جهتين
 مفد ما اذا كانت القرني من جهة لام فقط فقال
 وان يكن للجدت قرني لام اي من جهة لام كما هو

البخاري

كأم أم مجتة أم اب اي من جهة الأب بعدي كأم أم اب
 وكأم اب اي وسوس سلبت اي اخذتة وحدها كاملا
 لأنها اقرب منها ثم ذكر حكم ما اذا كانت القرني من
 جهة الأب فقال وان تلتك بالقرني بالقرني بالقرني
 من الاولي بان كانت القرني من جهة الأب كأم أم اب
 والبعد من جهة الأم كأم أم ام فليقل لان فيهما مذ
 كوران في كتب اهل العلم من الشافعية وغيرهم رضي
 الله عنهم منصوصان للامام الشافعي رضي الله عنه
 وهما ايضا روايتان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه
 احدهما لا تسقط البعدي اي من جهة الأم بالقرني
 من جهة الاب بل يشتركان في السوس على الصحيح وبه
 قالا مالك رحمه الله لان التي من جهة الأم وان كانت
 بعد فهي اقرب لكون الأم اصلا في ارث الجدات فعدل
 قرب التي من قبل الأب قوت التي من قبل الأم فاعتدلا
 فشركا في القول الثاني انها تجبها جريا على الأصل من
 ان القرب تجب البعدي وبه قال ابو حنيفة رحمه الله
 تعالى وهو المفتي به عند الحنابلة رحمهم الله تعالى والتفق
 الجدة

لجل اي المظلم من الشافعية والماكية على التخصيص هذا
 القول الاول ولما كان في عبارة السابقة وفي قوله
 وكن كلهن وارثات ايما الجان من الجدات غير وارثة
 وهي المعبر عنها بالناسدة وهي التي احترق عنها فيما سبق
 بقولي صحيحة بينها هنا بقوله وكل من ادلت من الجدات
 بغير وارث كأم اب اي ام فان اب الأم غير وارث وبغير
 عنها بالتي تدعي بذكر بين اثنين فالحاظ من الموارث
 لانها من ذوي الارحام فلا ترث الا عند من قال
 بتوارث ذوي الارحام كما تقدمت الاشارة اليه في الكلام
 على الوارثات فائدة حاصل القول بان الجدات عندنا على اربعة
 اقسام القسم الاول من ادلت بحض انات كأم الأم وأمها
 المدييات بآرث خلص والقسم الثاني من ادلت بحض ذكور
 كأم الأب وأم اب الأب وهكذا يحض الذكور والقسم الثالث
 من ادلت بالبنات اي ذكور كأم أم اب وكأم أم اب
 وهكذا لكل جدة كانت من هذه الاقسام الثلاثة هي وارثة

وكأم اب اب اب اب

عندنا وعند الخنفية وهي المعتبر عنها بلجنة الصالحة
 في قوله وكل من ادلت بغير وارث والقسم الرابع
 عكس الثالث وهي من ادلت بذكور الى اناث كأم
 ابي أم وهي السابقة في قوله وكل من ادلت بغير
 وارث الى اخره وهي المعتبر عنها بالفاسدة وهي غير
 وارثة عندنا كالخنفية الا على القول بنورث ذوي
 الارحام كما سبق ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك
 انه لا يورث قبل الأم الاجدة واحدة فقط وباقي الجدات
 الوارثات كلهن من جهة الأب والكلام في الجدات
 مما يطول وقد اثبت منه في شرح الترتيب بالعجب
 العجيب والحمد لله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت الجدات
 للجدتين اقرب من الاخرى وهما من جهة واحدة ولو
 قدمه على البيت السابق كان انساب فقال وشقظ
 لجدة البعدي بلجنة ذوات القرى بسوا كانت من
 جهة الأم كأم أم وامهاتها اتفاقا ايضا مدلت بها
 او كانت من جهة الأب والبعدي مدلية بالقرى كأم
 اب وامهاتها اتفاقا لأنها ادلت بها او كانت من جهة
 الأب

لانها

الأب والبعدي لا تدلي بالقرى كأم الأب وأم
 ابي أبي علي ~~المستحب~~ الأصح المنصوح في زوال الروية
 ومن صور هذه ما اذا كانت القرى من جهة ابلا
 كأم ابي الأب والبعدي من جهة امهات الأب كأم أم
 أم الأب وفيها وجهان ارجحهما كما قال العلامة شهاب
 الدين ابن الحايبر رحمه الله انها تجبها قال ومستند
 في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثرون حتى في المحرمين
 وانها ان قرى كل جهة تجب بعدها انتهى والوجه الثاني
 انها لا تجبها بل يشتركان في السداد وظاهر كلام النجاشي
 سراج الدين البلقيني رحمه الله تعالى ترجحه فلا جد هذا
 الاختلاف في بعض صور هذه الحالة فقال في المذهب الاول
 بمعنى الارح المقتضى في بعض المسائل واما في بعضها فاتفقا
 كما قررته في بيان الخلاف في هذه المسائل باعتبار مجموع
 لا باعتبار الجميع وقوله فقل ايها الناظر في هذا الكتاب ابي

اي ايضا يكفيل من ذكر المسائل في اصحاب الفروض والجدات
 فعيما ذكرته كفاية للمبتدي ومنها كتابنا شرح الترتيب
 وقد تناهت اي انتهت قسمة الفروض بين مستحقها
 وبيان كل منهم على ما سنهاه من غير اشكال اي التباس
 ولا غموض اي خفاء فابعد علم مما تقدم ان اصحاب الفروض
 ثلاثة عشر اربعة من الذكور وهم الزوج والاخ للام
 والاب والجد وتنوع من النساء ومن جميع النساء المقتدة
 والله اعلم ولما انتهى الكلام على الفروض ومستحقها
 شرع في العصباء فقال باب التعصيب مصدر عصب
 بعصب تعصيا فهو عاصب وتجمع العاصب على عصب
 وتجمع العصب على عصابة ويسمى بالعصب الواحد وغيره
 والعصب لغة قرابة الرجل لابي له سواها الا انهم
 عصبه اي احاطوا به وكل ما استدار حول شيء فقد
 عصب به ومنه العصا يرب اي الهامير وقيل سواها
 لتقوي بعقبهم بعض من العصب وهو الشدة والمنع
 يقال

ولا يفرق عن اخوات
 المختص من اريد التعصب
 في ذلك فعليه بالكتب
 المطلوبة صح

اصحاب الفروض
 الرجال الفروض
 4

باب التعصيب

ابقت

يقال عصب الشئ عسبا شددته والراس بالهامزة
 شددتها ومنه العصاة لشدة الراس بها وقيل
 غير ذلك ومدار هذه المادة على الشدة والقوة
 والاحاطة والعصب اسطلاحا ما سيبا يخفى قوله
 وحق ان نشرع في التعصيب الي اخره اي في الارث
 به بكل قول موجز مختص ^{مقصود} ليس بخط فكل
 من احسن كل المال عند الانفراد من القرابات
 قرابة اي الاقارب او الموالى من المعتقين
 وعصبتهم اجماعا لقوله تعالى وهي يرثها ان لم
 يكن لها ولد وغير الاخ كالاخ او كانت ما يفضل
 بعد الارث الشامل للوارث وما زاد له اجماعا
 لقوله صلى الله عليه وسلم الحق الفريض ياهاها
 فما بقي الفروض فلا ولا رجل ذكر فهو اخو
 العموية بالنفس المقصود على غيرها من انواع
 العموية وعلى الفرض كما اخترته في شرح الترتيب

٢١

وهذا التعريف للعقاب بالحكم والتعريف بالحكم
دوري كما هو معلوم عند العقلاء واحكام ^{العلم}
العقاب بنفسه ثلاثة ذكر منها اثنين وترك
وهو انه اذا استفرقت الفروض التركة سقطت ^{الاشارة}
الاشتقاق في المشقة ولا ^{الاشارة} لا تحت في الاكدر به و ^{سيا}
تيان وانما ترك المصنف الثالث للعلم به من الثاني
والعقاب بغيره او مع غيره كالاشت مع اخيه او مع
غيره كالعقاب بالنفس في هذه الاحكام ^{الاحكام}
الاول ثم بعد تعريف بحكم كالعقاب بهذا التعريف المتقدم
شرع في عددهم وهم خمسة عشر ^{وما} لم يستوف عدتهم
اتي بكاف التمثيل فقال كالأب ولأب ^{اي} الأب وجداً
وجداً وان ^{علا} ولأب عند قرينه وهو ولد الصلب ^{والبعد}
وهو ابن لأب وان سفل لمحض ^{الذكر} كذا تقدم
الأبوين أو لأب لأب بدليل ما سبق في الفروض ^{ابن}
الأبوين أو لأب بدليل ما سبق في الجمع على اربعة من الرجال
والاعمام ^{الأبوين} أو لأب لأب بدليل ما سبق ايضا وكا
عمام الميت اعمام ابيه واعمام جده وهكذا السيد
المعتق

المعتق ذي الانعام بالمعتق ذكر كان او انثى وهكذا
بنوهم جميعا اي بنو الاعمام وبنو المعتقين ^{ان}
نزلوا بمحض الذكور قال الشيخ يدور بين سبطها
رحمة الله تعالى في شرح الكتاب وفيه نوع قصور
حيث اقتصر على ابن المعتق وسكت عن باقي عصبة
المقتربين بانفسهم انتهى ويمكن الجواب عنه بانهم
دخلوا في قوله سابقا او الموالي ولم يذكر المصنف
رحمة الله بيت المال كما لم يذكر سابقا في الاسباب ^{فايدة}
قال ايضا وي رحمه الله تعالى قلنا اصبوا ^{انتم}
فجميعا حال في اللفظ تأكيد في المعنى كانه قيل اصبوا
اجمعون ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على اصبوا ^{في}
واحد كقولك جاء جميعا انتهى فكذا هنا كانه قيل نزلوا
اجمعون ولا يستدعي ان يكون المراد مجتمعين وهو
حال من الاضاف وهو بنوهم والله اعلم وقوله فكن
اذكره اي من الاحكام سميها اي سامعا سمع تفهم ^{ان}
ثم اعلم انه اذا اجمع عاصبا فكثر فتارة يستويان ^{استويان}
في الجهة والدرجة والقوة فيشتركان او يشتركون في المال

او ما بقت الفروض وتارة يختلفون في شيء من ذلك
 فيحجب بعضهم بعضا وذلك مبني على قاعدة ذكرها
 الجعبري رحمه الله في بيت واحد حيث قال فبالجهت
 التقديم ثم يقرب وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
 وذكر المصنف بعضها بقوله وما الذي الدرجة البعد
 وان كان قويا مع الوارث القريب اذا كان من جهت
 واحدة في الارث من حظ ولا نصيب المحبة بالاقرب منه
 درجة وان كان ضعيفا كما بينا في الاب وابن اخ
 شقيق فلا شيء للثاني مع الاول اجماعا لكونه بعد
 منه درجة وان كان اقوى من الاول وكان ابن
 ابن وان لم يدلي به وكاب وجد وكان اخ شقيق
 وابن ابن اخ شقيق او لاب وكاع شقيق او
 الاب وابن عم شقيق او لاب فلا شيء للثاني مع الاول
 في جميع هذه الصور لبعده فائدة ما هذه حجازية
 لغير البعدي خبرها مقدم وبجارتهم لكونه جارا
 ومجورا ومنه حظ اسمها مؤخر وهو مجرور ومن
 والزيادة التخصيص العموم وسوخ زيادتها
 سبق

سبق النفي يكون مجرورا نكرة ولا يخفى ما في عطف النسب
 على النظم من التاكيد فانها بمعنى واحد قال القرطبي في
~~منها~~ من خلد في الصحاح النسب للظن من الشئ
 والله اعلم ولاخ الام واب والعم الام واب وابن الاخ
 الام واب وابن العم الام واب اولى من المدي بنسب النسب
 وهو الاخ للاب في الاول والعم للاب في الثانيه وابن الاخ
 للاب في الثالثه وابن العم للاب في الرابعه فحجبه في
 جميعها لانه اقوى منه لا يقال ظاهر عبارته يقتضي حجب
 الاخ للام بالاخ الشقيق فانه مدي بنسب النسب
 لانا نقول كلامه في المدي بنسب النسب من العصبان
 الاخ للاب واما الاخ للام فليس من العصبان شيه
 الاول قد ذكرت ان ما ذكره المصنف رحمه الله بعض
 القاعدة لانه ذكر الجعبري رحمه الله وغيره واعلم
 قبل ايضاح ذلك ان جهات العصبية عندنا سبع
 البنوة ثم الابوة ثم الجدوة والافوة ثم بنو الاخوة
 ثم العمومة ثم بنو العمومة ثم الولاء ثم بيت المال اذا
 علمت ذلك فاذا اجتمع عصبان فمن كانت جهته

مقدمه فهو مقدم وان بعد علي من كانت جهته مؤخره
 فابن ابن اخ شقيق اولاب مقدم على العم وذلك معنى
 قول الجعري رحمه الله فبالجهت القديم فانما تختصمتهما
 فالقريب درجة وان كان ضعيفا مقدم على البعيد وان
 كان قويا كما مثلته انفا وذلك معنى قول الجعري رحمه
 الله ثم بقربه فان التحدث درجتها ايضا فالقوي هو
 ذو القربتين مقدم على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة
 كما سبق تمثيله قربا وذلك معنى قول الجعري رحمه الله
 وبعدهما التقديم بالقوت ليجعل التبيين الثاني هذه القاعدة
 كما هي في العصبات قد تأتي احيانا بالقر في جميع العصبات وعليها
 وعليها مع قاعدة اخرى وهي ان كل من ادري هو اسطة تحتها
 تلك تلك الواسطة الاولاد لام يبنني باب الجعري رحمه الله اعلم
 وما في الكلام على القسم الاول من العصبية وهو العصبية
 بنفسه شرخ في القسم الثاني وهو العصبية بغيره فقال
 وابن ومثله ابن ابن ولاح شقيقا كان اولاب مع لانك
 الواحدة فاكثر المسامحة او المسامحة يات للذكر في
 الدرجة والقوة يعصبانهم في الميراث فتكون لانتج
 منهم

باب الجعري

منهم مع الذكر المساوي لها عصبية بالغير فالعصبية
 بغيره اربعة البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة
 ولاخت للاب كل واحد منهن مع اخيهما وترتيب بنت
 الابن عليهن بانه يعصبها ابن ابن في درجتها مطلقا ويعصبها
 ابن ابن انزل اذ لم يكن لها شيء في الثلثين من نصيب
 سدس او مشترك فيه او في الثلثين وترتيب لاخت
 شقيقة كانت او لاب بانه يعصبها لجد كما سياتي
 في باب الجد والاخوة لا مثله بنت فاكثر مع ابن فاكثر
 المال بينهما وبينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومثل بنت
 ابن مع ابن ابن سوا كان اخاها وابن عمها واخت شقيقة
 مع اخ شقيق واخت الاب مع اخ الاب فاكثر في الجميع
 بنت وبنت اب وابن ابن في درجتها سوا كان اخاها وابن
 عمها للبنت النصف وللبن وللبنت الابن مع ابن الابن الباقي
 للذكر مثل حظ الانثيين بنت ابن وابن ابن انزل منها
 لها النصف والباقي له فلا يعصبها لاستغنائها بغيرها
 بنت وبنت ابن فاكثر وابن ابن ابن للبنت النصف

منها

قاعدة

الامثلة

مسألة

مثال

ولبت الابن فاكثر السدس تكملة الثلثين والباقي
 لابن ابن الابن النازل فلا يصعبها لما مر بنت ابن وابن
 ابن ابن لها الثلثان والباقي له لما مر بنت وبنت ابن
 وبنت ابن ابن ابن ابن ابن نازل للبنت النصف ولبنات ابن
 السدس فكلت الثلثين والباقي لبنت ابن الابن مع ابن
 ابن ابن الابن المذكور للذكر مثل حظ الانثيين وقس على
 ذلك اخذ شقيقه اولاد مع جده المال بينهما للذكر مثل حظ
 الانثيين كما سبق في ذلك في باب الجدة والاخت والاصل
 في ذلك كله قوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل
 حظ الانثيين وقوله تعالى وان كافوا اخوتنا حال الله
 ونسب الذكر مثل حظ الانثيين ويقاس اولاد الابن
 على اولاد الصليب مع ما سبق في باب الجد والاخت وان
 شاء الله تعالى ولما انتهى الكلام على القسم الثاني من
 العصبه شرع في القسم الثالث وهو العصبه مع غيره
 وهو اثنتان فقال ولا اخوة للشقيقات اولاد والمرا
 الواحدة فاكثر ان تكن اي يوجد بنات واحدة وان
 او بنات ابن كذلك فمن اي الاخوات معهن اي البنات
 معصيات

مسئله

معصيات بفتح المعاصي وهذا مع قول الفريسي
 الاخوات مع البنات معصيات ولا اصل في كل حديث
 ابن مسعود رضي الله عنه السابق في باب السدس
 حين قال وما بقي فلاخت وهذه الشبهة ان لا يكون
 مع الاخت اخوها فان كان معها اخوها فهي عصبه
~~الفريسي~~ ^{بالعصبه} مع العصبه مع الغير مع حيث صارت
 الاخوات للشقيقات عصبه مع الغير صارت كالاخ الشقيق
 فتحجب الاخوات للاب ذكورا كافوا او اثنا ومن
 بعدهم ومن العصبات وحيث صارت لاخت للاب
 عصبه مع الغير صارت كالاخ للاب فتحجب بني
 الاخوة ومن بعدهم من العصبان والله اعلم ولما ظم
 مما سبق ان جميع الذكور عصاة الا الزوج ولاخ
 للام وان جميع النساء صابات فرض الا المفتقة صرح
 بذلك في النساء بقوله وليس في النساء كلهن طلاق
 بفتح الطاء اي قطعها وبها اي جميعا عصبه بنفسها
 الا انثى التي صنت اي انعمت بعقوبة الرقبة
 الرقيقه من ذكرا وانثى فهي عصبه للعقبه لمن انتمى
 اليه بنسب او ولا على تفصيل مذكور في الولايات

بعضه ان شاء الله تعالى تقام الاول ابن كل اخ لغيره
 ام كائيه لا في مسا بل لا يردون الام من الثلث الي
 السدس ولا يعصبون اخوانهم لا يرتون مع الجدة خلاف
 اباؤهم وابن الشقيق يسقط في المشرقة وبالاخ للاب
 وبالاخت شقيقة كانت اولاب اذا صارت عصبة مع
 الغير ولا تحجب الاخ للاب بخلاف ابيه وابن الاخ للاب
 يسقط بابن الشقيق وبالاخت للاب اذا صارت عصبة
 مع الغير ولا تحجب ابن الشقيق بخلاف ابيه والله اعلم
 الثانية الورثة اربعة اقسام قسم يرث بالفرض
 وحده من الجهة التي يسمى بها وهو سبعة لام وولدها
 والمحدثات والزوجات وقسم يرث بالتعصيب وحده
 كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد وقسم
 يرث بالفرض مرة وبالتعصيب اخري ولا يجمع بينهما ومن
 ذوات النصف والثلاثين كما سلف وقسم يرث بالفرض
 مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما مرة وهو الاب والجد
 فان كلامهما يرث السدس مع ابا وابن ابن جيت بقي
 بعد الفروض قدر السدس او دونه او لم يبق شي من
 بالتعصيب اذا خلا عن الفرض الوارث من ذكر او انثى
 ويجمع بين الفرض والتعصيب اذا كان معه انثى من
 الفروع

بالنظر

الفروع وفضل بعد الفروض اكثر من السدس وسبقت
 الاشارة الى ذلك والله اعلم الثالثة قد يجمع في شخص
 جهتا تعصيب كائنها هو ابن ابن عم وكالاخ وهو معتق
 فيرث باقواها ولا قوب معلوم من القاعدة ان السبا
 يقتسم في العصباء وقد يجمع في الشخص جهتا فرض
 ولا يكون ذلك الا في نكاح الجوس وفي طي التهمة فيرث
 باقواها لا بها على الارح والقوة بالحد امور فلا ريب
 الا ان تحجب احدها الاخرى كينت هي تحت فراغ كان يطا
 مجوسي امه فتلد بنتا ثم يموت عنها فتتربث بالبنينة الثانية
 ان تكون احدها لا تحجب كام او بنت هي اخت اب كان
 يطا مجوسي بنته فتلد بنتا ثم يموت الصغار عن الكبرى
 فتتربث بالامومة او عكس فتتربث بالبنينة الثالثة ان تكون
 احدها اقل حجابا كجدة ام ام هي اخت من اب كائنها يطا
 مجوسي بنته فتلد بنتا ثم يطا الثانية فتلد بنتا ثم
 تموت السفلى عن العليا بعد موت الوسطى لا بفتربثها
 بالجد ودون الاخنية فلو كانت الجهة التي القية
 محجوبة ورثت بالضعيفة كائنها تموت السفلى في المثال
 الاخير عن الوسطى والعليا فتتربث العليا بالاختية والوسطى
 بالامومة وقد يجمع في الشخص جهتا فرض وتعصيب

باب الحجب
 لا يجوز كتمانهم هو اخ لام او زوج فيرث بهما
 حيث امكن والله اعلم ولما اتيهم الكلام على العصب
 ارد في باب الحجب مع ان بعضه قد سبق في العصب
 فقال باب الحجب هو لغة المنع والاصطلاح
 منع من خام به سبب الارث من الارث بالكلمة
 او من او فوطيه وهو قسمان حجب بالاوصاف
 وهو الموانع السابقة وحجب بالاستحقاق وهو
 المراد عند الاطلاق وهو المقصود بالتبرعة وهو
 قسمان حجب نقصان وهو سبعة انواع ذكرته في
 شرح الترتيب منها الانتقال من فرض الى فرض
 اقل منه كحجب الزوج من نصف الى ربع ويعلم انهما
 ما سبق وما سياتي في التاميل وحجب درجاة وقد
 سبق بعضه في العصبات وذكره هنا شيئا منه
 مقدما لحجب الاصول فقال والجود الحجب عن الميراث
 بالاب الا انه ادلى به وقوله في احواله اي الاب والجود
 الثالث يشترط في الاحوال الثلاث التي ذكرها من
 الارث بالفرض او التفصيل او بهما وتنفذ
 الجدة من كل جهة الام او من جهة الاب بالام
 اما التي من جهة الام فادلى بها بها واما التي
 من جهة

باب الحجب

التي من جهة الاب فليكن الام اقرب من ابنتها بالامومية فافهم
 اي ما ذكرته لك وقس ما اشبهه مما يجب كل واحد قريبا
 كل جده بعد منه لا يورث به ونحجب الجدات ببعضهن
 بعضا على التفصيل الشارح في حجب كل من الاب والجدة
 للجدة التي تدلي به دون غيرها وهكذا يسقط ابن الابن
 وبنت الابن بالابن وكذلك ابن ابن او بنت ابنت
 نازلين بالابن ابن اقرب فلا تنبغي اي تطلب عن هذا
 الحكم الصحيح المجمع عليه مع عدم اي عيلا اي حكم باطل
 بان توارث ابن ابن مع ابن وتنفذ الاخوة سواء كانوا
 اشقا او لاب والام وسواء كانوا ذكورا او اناثا او غايين
 بالبقين والمراد الواحد فاكتر كما هو معلوم وسيصرح
 به في بني الابن وبالاخي الا في دون الاعلى وهو الجدة
 رويانا ذلك في معنى ما ورد في القرآن العزيز فان الكلمة
 من لم تخلق ولدا ولا والدا او كما روي ما يورثني الي
 ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فما بقي فلا فله
 رجل ذكر ولا شكتان كلام من الابن والاب وبوكرا
 ابن الابن او من الاخوة او كما روينا ذلك عن الفقهاء
 والفرضين وغيرهم فانه مجمع عليه ولما كان الابن
 حقيقة خاصا بين الصلب وكان ابن الابن كالابن

فلا

أبقت الفروض

في حجب الاخوة اجماعا صرح بذلك قوله او بني بنين كيف
كانوا اي على اي حاله كانوا من قرب او بعد وما كان من
المعلوم انه ليس المراد ببني البنين وكذا بالبنين في حجب
الاخوة اجماع بل الواحد والجماعة في ذلك صرح بذلك
بقوله سيان اي سواء في الحكم المذكور وهو حجب
الاخوة بهم اجماعا صادق باثنين فما زاد ولو اجماعا
جمع واحد فلا تظن اجماعا شظا وما كان الاخوة للام المحجبين
بمن حجب به لا شقا وزيادة على ذلك صرح بالزاد
بقوله ويفضل ابن الام وكذبته الام وهما الام وكذبته
للأم بالاستقاط اي الحجب بالجد ففهمه اي ذلك فحجبها
صحيحا على اعتبار وبقين لا على منك وتردد وبالنسبة
الواحدة فاكثروا بنات الام كذلك صرح به بقوله جمعا
ووجدنا من البنات وبنات الام فقد في ردي من هذا
العلم المتفق عليه ومن غيره فتخلص ان الاخوة للام
يحبون بسنة بالام واب البنات وبنات الام
والاب والجد هما على الامة الاولى لان الكلالة من
لم يخلق ولدا ولا ولدا وقيل فيها غير ذلك مما ذكرته
في شرح الترتيب لكن يخص من الكلالة الام والجد فلا
يحبها احب من ولد الام بالاجماع ثم بنات الام
الواحدة

بنات الام
بنات الاب
بنات الجد

الواحدة فاكثروا بنات الام بنات البنات الثلاثين يا فتحي
لمفهوم قول ابن عباس رضي الله عنهما السابق في بنت
وبنت ابن واخت حيث قال وبنات الام بنات كملة
الثلاثين واخبر ان ذلك بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم
والفتي في اصل الشباب او السخي الا اذا عصبهن الزكوة
من ولد الام وهو القريب المبارك سواء كان في درجة
بنت الام او انزل منها لا احتياجا اليه على ما ذكره واي
الفرقيون وقدمته في باب التعصيب فلا الام بن مسعود
رضي الله عنه حيث جعل الفاضل بعد فرض البنات
الذكر مثل ~~بنات الام~~ خاصة واسقط بنات الام ~~محمدا~~
نتمة ما قلناه في بنت الام مع بنتي الصليب بحري
في كل بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلاثين من
بنات الام العاليات كبنت ابن ابن مع بنتي ابن
وكبنت وبنت ابن وبنت ابن ابن وكبنت ابن وبنت ابن
ابن وبنت ابن ابن ابن فلا شيء للنازلة في القور
الثلاث الا اذا كان معها في درجتها واسفل منها
ابن ابن فيعصبها كما سبقت الاشارة لذلك والله
اعلم ومثلهن اي مثل البنات الاخوات اللات يولين
بالقرب من الجهات اي جهات الاب والام وهن الاخوات

مسألة

الشافعية اذا اخذنا فرضها وافيا وهو الثلثان بان
كن ثنتين او اكثر استقطنا اولاد الاب وهن الاخوات
للأب سواء واحدة واكثر وفي قوله البواكيا اي الى
انهن لم يحصل لهن الا البكاء على الميت فقط وان يكن
اخ لهن اي وان يكن مع الاخوات للأب اخ الأب حاضر
معهن عقبهن واقسموا وقتسوا الباقي بعد الفرض
للمذكر مثل حظ الأنثيين خلا لهما فالابن مسعود رضي
الله عنه حيث جعل الباقي للأخي للأب دون الأخت
للأب وقوله باطنا وظاهرا فيه ايماء الى ان ذلك حكم
بلحق لنفوذ ظاهره وباطنه وما كانت الاخوات للأب
لسن كبنات الابن في جميع الاحكام لان بنات الابن يعصها
من هو انزل منها اذا لم يكن لها في الثلثين شيء ولا ذلك
الأخت للأب فانه لا يعصها الا اخ فقط فلا يعصها ابن
الاخ وان احتاجت اليه صرح بذلك بمن حكم علم فقال
وليس ابن الاخ وابنه وان نزل سوا كان شقيقا والاب
بالمعصية من مثله من بنات الاخ الا انه من ذوي الارحام
او فوقه في النسب من بنات الاخ لذلك او من الاخوات
المحتاجات اليه لانه كما لم يعص من في درجة لم يعص
من فوقه بالاوي فائدة القريب المبارك هو من كونه
لستقطت

لستقطت الانثى التي يعصها سبق كان اخاها مطلقا
او ابن عمها وانزل منها في اولاد الابن واما القريب
المشروع فهو الذي لولاه لورثت ولا يكون ذلك
الا مساويا للأنثى من اخ مطلقا وابن عم لبنات الابن
وله صور منها زوج وام واب وبنت وبنت ابن
فلزوج الربع وللام السدس وللأب السدس
ولبنت النصف ولبنات الابن السدس فتعول المسئلة
لخمسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقطت
معه بنت الابن لاستغراق الفروض وتكون اذ كان
ذاك عايلة لثلاثة عشر فلو لاه لورثت كما
بيناه فهو اخ مشروع عليها والله اعلم فائدة
ثانية المحجوب بالوصف وجوده كالعدم فلا يجب
لأحرامنا ولا نقصانا والمحجوب بالشخص لا يجب
لأحرامنا وقد يجب نقصانا وذلك في مسائل
ذكرتها في شرح الترتيب منها ام اب وابنة كيف
كانوا فللام السدس والباقي للأب ولا شيء للأخوة
محجوبهم بالأب والله اعلم فائدة ثالثة المحجوب بالوصف
يثاني دخوله على جميع الورثة والمحجوب بالشخص نقصنا
كذلك واما المحجوب بالشخص حرمانا فلا يدخل على ستة

مسئلة

مسئلة

وحمل الاب والام والابن والبنت والزوجة وضأ
 بطون كل من ادبى للميت بنفسه غير المقتق والمفتقة
 قوله غير المقتق والمفتقة اي فانهما اوليا للميت
 بانفسهما ومع ذلك يجب ان يكونا من جنس واحد
 المقتق والمفتقة مع كونها يدليان الى الميت بانفسهما
 الان عصبات النسب بالاجماع ولان الولا اضيق من
 النسب انتهي من كل شئ الفروض والله اعلم ولما
 انتهى الكلام على العصبات والحجب كان من احكامها
 صب وان لم يصرح به لكونه معلوما انه اذا استقر
 الفروض التزكت سقط العاصب الا لاخت لغير الام
 في الاكدرية ولا الاخوة لا شقا في المشتركة كما اشرت
 الى ذلك في باب التعصيب وكانت الاكدرية متناهي
 في باب الجد والاخوة ذكر هنا المشتركة وعقد لها
 بابا فقال باب المشتركة بفتح الراء كما ضبطها
 ابن الصلاح والنووي رحمهما الله اي المشتركة فيها
 وبكسر هاء على نسبة التثنية اليها مجازا كما ضبطها
 ابن يونس وعليه الشيخ ابو حامد المشتركة بتاثير
 بالحاربه وبالجملة وباليهية لما سياتي وزعم بعضهم
 انها تسمى بالمثبرية لان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه

باب المشتركة

سئل

سئل عنها وهو علي المنبر قال ابن المهيمن رحمه الله وفيه
 نظر وان تجز فوجيا واما واحدة ورثا اي الزوج
 والام والمجدة فوارث الزوج النصف والام والمجدة السدس
 واخوات الام اثنتين فاكتر حازوا الثلثا واخوة
 ايضا الام واب اي اشقا ذكر فاكتر وكل ولد
 كان معه انثى او اناث وقد عتقوا اي
 المذكورون غير الاشقا المال بفرض النصف يجمع
 نصيب فالمسئلة اصلها ستة للزوج النصف ثلاثة
 للام والمجدة السدس واحد وللأخوة للام الثلث
 اثنتان ومجموع لانصبا ستة فلم يبق للعصبة
 الشقيق شئ فكان مقتضى الحكم السابق ان
 يسقط لا يستقر الفروض وذلك هو الذي فطن
 به عمر ابن الخطاب رضي الله عنه او لا وهو مذهب
 الامام ابي حنيفة والاهام احمد ابن حنبل رحمهم الله
 احد قولين عندنا وهو واحد في الرويتين عند زيد
 رضي الله عنه ثم وقعت له من الخطاب رضي الله
 عنه فادان يقضي بذلك فقال له زيد ابن
 ثابت هبوا باهم كان حمارا فما زادهم اب
 الاقربا وقيل قال ذلك احد الورثة وقيل

نهى ام جده ان يورث
 سئل

قال بعض الاخوة لهم رضي الله عنه هب ان ابانا
كان حجلا ملقى في اليم فلذا سميت بما تقدم فلما قيل
له ذلك قضى بالتشريك بين الاخوة للام والاخت
والاخوة الاشقاء كلهم اولاد ام بعد ان كان
استقطهم في العا لما مضى ففعل له في ذلك فقال
ذلك على ما قفينا وهذا على ما تنصوا وافقه علي
ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد ابن ثابت رضي
في اشهر الرويتين عنه وذهب اليه الامام مالك
رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الامام الشافعي
رحمه الله الذي قطع به الاصحاب رحمهم الله وهو الذي
ذكره المصنف رحمه الله بلفظ موافق لما قيل له
ابن الخطا رضي الله عنه بقوله فاجعلهم اي الاخوة
الاشقاء والاخوة للام كلهم اخوة للام وجعل اباهم
حجلا اي كجمل في اليم اي اليتم حتى كان الجميع
اخوة للام بالنسبة لنفسه الثلث بينهم فقط لا من
كل الوجوه كما قال واقسم على الاخوة الجميع الاشقاء
والذين لهم فقط ثلث التركة بينهم بالسوية فلو
كان مع الاشقاء فيها اني اخذت كواحد من الذكور فخذت
المسألة

عنه عنه

المسألة المشتركة المشهورة من زمن الصحابة رضي
الله عنهم الى هذه الوقت ولا بد في تسميتها والحكم
فيها بما ذكر من هذه الاركان الاربعة وهي زوج
ودوسدس من ام او جدة واثنتان فاكثرت من
اولاد الام وعصبة شقيق وصحترز اكانها وتوجيه
كل من المذهبين والمعانيات بها مذكور في المطول
ومنها كتابنا شرح الترتيب تنبيه انما قلت بالنسبة
القسم الثلث بينهم فقط لئلا يرد ما لو كان
معهم اخت او اخوات للاب فانهم يستقطن بالعصبة
الشقيقة ولا يفرض للاخت للاب النص وتقول اي
تسعة او للاخوات للاب الثلث وتقول لعشرة
كما توهم بعضهم وهو قوهم باطل والله اعلم ثم
شرح المصنف رحمه الله في شرح من احكام الجد والاخوة
وقا بوجدة السابق فقال باب الجد والاخوة اي
من الابوين او من الاب فقط سواء كان احد المتقين
منها منفردا عن الاخوة او كانا مجتمعين والمراد بالار
فاكثر من الذكور او من الاناث او منهما والمراد
ايضا حكمه معهم وحكمهم معه اما حكمه منفردا
عنهم وحكمهم منفردا عن غيره فقد تقدم واعلم ان

مسألة

باب الجد والاخوة

لجدة والاخوة يرد ففهم نثني من الكتاب ولا من السنة وانما
ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فذهب
الامام ابو بكر الصديق ومن عبا سري الله عنهم
وجماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومن
تبعهم كاتبي حنيفة والمزني وابن سريج وابن اللبان
 وغيرهم رحمهم الله ان الجدة كالاب فيجب للاخوة مطلقا
وهذه هي المفتي به عند الحنفية ومذهب الامام علي
علي ابن ابي طالب رضي الله عنه وزيد ابن ثابت رضي
الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه انهم يرثون معه
علي يقضيل وخلاف ذكرته في شرح الترتيب مع ذكر
الادلة والابوية لكل من الفريقين ومذهب الامام
زيد رضي الله عنه هو مذهب الائمة الثلاثة مالك
والشافعي واحمد ابن حنبل رضي الله عنهم وافقهم
محمد وابو يوسف والجمهور رحمهم الله وهو ما ذكره
المصنف رحمه الله حيث قال ونبتدي لان بما ذكرنا
اردنا ايرده في الجدة والاخوة لامن الام فقط اذ
وجدنا في باب الفروع حيث قال وحكمه وحكمهم
سياتي فالق نحو ما قول السماع وسمع سماع تفهم
واذعان

واذعان واجمع في ذلك عوا شياي اطراف الكتاب
جمع كلمة وهو القول المفرد جمعا مصدر موكد والمراد
انك تصفي لما يورده من العبارات في الجدة والاخوة
وتجمع اول الكلام واخره وتفصيله واجماله وتلخص
بذلك اهتما ما زائد عسى ان تظفر ببعض المراد في
قدما هذا الكلام لان باب الجدة والاخوة مخطو صعب
المرام فلقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم
يتقنون الكلام فيه جدا فعن علي رضي الله عنه
من سره ان يفتهم جزائيم جهنم فليقتض من الجد
والاخوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه سلونا
عن عظمكم وتكون من الجد لا حياء الله ولا ييا
وورد عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه انه لما طعنه
ابو لؤلؤة وحضره الوفاة قال احفظوا ثلاثة اشيا
لا قول في الجد شيئا ولا قول في الكفر شيئا ولا اولي
عليكم احدا اذا تقرر ذلك فلنرجع الي كلام المؤلف
رحمه الله فقوله واعلم بان الجدة اي مع الاخوة
ذواي صاحب احوال باعتبارات فباعثها واهل
الفرض معهم وجود او عدمها لان وبعثها
ماله من المقاسمة والثلاث وغيرهم خمسة احوال

وباعتبار ما يتصور في تلك الأحوال الخمسة عشرة أحوال
 وباعتبار أفراد أحد الضعفين معه واجتماعهما
 معه أربعة أحوال انبيك اي خبر عنهن اي عن
 تلك الأحوال اما تصححا واما ضمنا في تقاريع الكلام
 علي التوال اي لا يحسب الحاجة تقاسم الأخوة فيهن
 اي في تلك الأحوال والمراد ان المقاسمة في عدد تلك
 الأحوال ومن جملتها والمقاسمة المذكورة اذا لم يعد
 القسم عليه بالآدي اي بالضرر الحاصل بالتقصير عما
 سيذكره سواء كان معهم صاحب فرض أو اما ان يكون
 فان لم يكن معهم صاحب فرض فله خبر الأمر من
 المقاسمة ومن تلت جميع المال فتارة يأخذ ثلثا
 كاملا ان كان بالقسمة عنه اي عن الثلث نازلا
 وذلك في صورة غير منتهية منها جدد وأخوات
 واخت فان لم يكن نازلا عنه بان كانت المقاسمة
 احظ وذلك في خمس صور ضابطها ان تكون الأخوة
 اقل من مثليه وهي جد واخ جد واخت وجد واختان جد
 وثلاث اخوات جد واخ واخت او كانت المقاسمة
 والثلث سببان وذلك في ثلاث صور وهي جد واخوات
 جد واخ واختان جد واربع اخوات فانه يقاسم
 الأخوة

ان لا يكون مع جد ولا أخوة
 لم لا يكون مع جد ولا أخوة
 ام لا يكون مع جد ولا أخوة
 ام لا يكون مع جد ولا أخوة

ففي

باب الحساب اي حساب الفرائض وهو تاصيل المسألة
 وتخصيصها بالأمور المعروفة مع انه لا بد من معرفتها
 يقاسم الأخوة اذ ذلك كما علم من كلامه السابق وظاهر
 كلامه اختيار التعبير بالمقاسمة حيث استواء الأمر
 وهو احد اقوال ثلاثة ذكرتها في شرح الترتيب
 وهذا كله ان لم يكن شيء اي هنا مع الجد ولا أخوة ذوا
 سهام اي اصحاب فروض من الزوجيين والام واليتيم
 والبنت وبنت الابن فاقنع باليضاح لكل الاحكام من استحقاقها
 اي طلب الفهم في طلب زيادت لايضاح فاني قد
 اوضحناها الايضاح المحتاج اليه في بيان معنى
 القناعة ونسب ما ورد فيها بتبيين ما ذكره من المقاسمة
 سمة والثلث حالات من الأخوة الخمسة التي اشرت
 اليها اول الباب يبقئ ثلاثة أحوال يستذكر فيها اذا
 كان معهم صاحب فرض ويرجع الحال ان كان تقدم
 الي ثلاثة أحوال من عشرة وهي تعيين المقاسمة
 وتعيين الثلث واستواء الأمر بين يبقئ سبعة شتاتي
 ان نقول الله تعالى فيها اذا كان معهم صاحب فرض والله
 اعلم اذا كان تقدر لكى فقد ذكر حكم ما اذا كان معهم
 صاحب فرض في ثلاثة أحوال وهي المقاسمة وثلث
 الباقي وسدس جميع المال وهي تكملة لأحوال الخمسة
 بقوله وتارة يأخذ ثلث الباقي بعد ذوي الأوصاف
 الفروض

مع ذوي الفروض تحت بها الاحوال الستة وحيث

الفروض جميع فرض ونقدم تعريفه في باب الفروض ونقدم
من يثبت معهم بالفرض انفا ولا رافق جمع رزق وهو
ما ينفع ولو محصيا عند اهل السنة والمراد رزق
مخصوص وهو الارث بالفرض ايضا فهذا هو الحال
الاول والثاني هو المقاسمة وهو معلوم مما ذكره
بقوله هذا اذا ما كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك
اي عن ثلث الباقي بالموازنة في القسمة لكثرة الاخوة
فان لم تنقصه المقاسمة لكونها الحظ من ثلث الباقي
ومن سدس الجميع فهم له او مساويه لهما او لاحدهما
فهي له ايضا على ما تقتضيه عبارة سابقة ولا يخفى من
معنى قوله ذكر الحال الثالث وباردة تاخذ سدس المال
وليس عنده نازلا اسما لا حقيقة بحال من الاحوال فان
كانت المقاسمة او ثلث الباقي ينقص فيهما السدس
فالسدس له فان سواه ثلث الباقي فكذلك فعلم
مما قررته في كلامه سبعة احوال وهي اما ان يتعين
له ثلث الباقي المقاسمة فيخفى زوج وجد واخ ولما
ان يتعين له السدس فيخفى زوج وام وجد واخوين
واما ان تستوي المقاسمة وثلث الباقي فيخفوا وجد واخوين
واما ان تستوي المقاسمة والسدس فيخفى زوج
وعدة وثلاثة اخوة وامان تستوي لهما الامور الثلاثة
فيخفى زوج وجد واخوين فهذه الاحوال السبعة مع ذي
الفرض

الباقي في فوائده
وخمسة اخوة وامان
ان يتعين له

مثله

في ١٨ رطله

وجد واخ وامان
يستوي لهما السدس
وثلث الباقي فيخفوا
زوج وجد واخ

ان يتعين له

الفرض تمت بها الأحوال العشرة وحيث استواء امر
 أو الامور الثلاثة فيما في التفسير الأقوال الثلاثة
 التي سبقت الإشارة إليها فائدة هذه حيث بقي
 بعد الفرض أكثر من السدس فان بقي قدر السدس
 كبنين وام وجدواخوة أو دون السدس كنوعين
 بنين ووجدواخوة أو لم يبق شي كبنين وزوج وام
 وجدواخوة فليجد السدس ويقال أو يزداد في القول
 احتيج إلى ذلك ونسقط الأخوة إلا المخت في كدره
 وسياق حيث أخذ سدسا على كل واحد وبقيته فإ
 لسدسا إذا كان يكون أسما لا حقيقة كما اشرنا إلى
 ذلك انما والله اعلم وهو أي يدمع الاناث من
 الأخوة عند القسمة المتعاقبة بينه وبينهن مثلا
 فيما ذكره بقوله في سهمه منكونه مثلا حظ الاثنين
 والحكم في باب التخصيص من كون الاخت نصيب معه عقبه
 بالغير كما اشرنا إلى ذلك سابقا في باب التخصيص
 لا في جميع الاحكام فلهذا قال الامع فلا يحجبها
 بانضمامه الاخت لأنه ليس باخ بل ثلث المال كما
 أي الام لا يحجبها كلها لأنه ليس معها عدد من الاخوة
 ففي زوجة وام وجدواخت للزوج الربع وللأم الثلث
 كما هو الباقي بين الجد والاخت مقاسمة له مثلا ما لها
 وفي المسئلة المسماة بالثلاثة تحت أقوال الصحابة رضي
 الله

مسئلة

الا

الي

مسئلة
 ١٤
 ٧٢

رضي الله عنهم فيها والآن الاقوال الخرفتها بكثرة وهي
 ام وجدواخت للام الثلث والباقي بين الجد واخت
 انما مثاله مثلا ما لها فاصليها ثلثه ونصيب من تسعة
 للام ثلثه وللجد اربعة وللأخت اثنان وهذا مذهب
 الامام زيد ابن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب لا يمة
 الثلاثة رحمهم الله واما عند الامام ابو بكر الصديق
 رضي الله عنه فاللام الثلث والباقي للجد ولا شيء للاخت
 وهو مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله وفيها اقوال
 كثيرة ذكرتها في شرح الترتيب القابها وهي عشرة
 وما يتفرع عليها في شرح الترتيب وانتهت فيه بالحب
 العجايب وجميع ما ذكره من احوال البائس هنا هو فيما
 اذا كان معه احد من العنفين سواء كان معهم صاحب
 فرض ام لا ثم ذكر ما اذا اجتمع مع العنفان سواء كان
 معهم ايضا صاحب فرض ام لا وهو باب المعادة وبه
 تتم الاحوال الاربعة المشار إليها سابقا فقال صاحب
 بني الاب فقط وهم الاخوة الاشقاء الذي أي عند لاعداد
 أي عدد الاخوة الاشقاء للاخت للاب في المقاسمة على الجد
 لنقص سبب ذلك نصيبه وذلك في ثمان وستين مسئلة
 ذكرتها في شرح الترتيب والفارسيه وارفض ابا ترك
 بني الام فقط وهم الاخوة للام مع الاب إذا حجبهما بالجد كما
 تقدم في باب الحب وانما اعاده هنا استطراد او لتكملات

مسئلة
 ١٤
 ٩

الاب مع الاخوة
 الاشقاء

مسئلة
 ١٤
 ٢١

البيت وليس من هذا الباب وحكم على الاخوة الاثنان والاب
 اي حكم بينهم بعد العد المذكور حكمت اي حكمة فيهم
 عند فقد الجدة ذلك انه ان كان في الاثنان ذكر فللذكر
 للاخوات للاب الجدة واخ شقيق واخ الاب فللأخ الشقيق بعد
 الأخ للاب علي الجدة فيستوي الجدة اذن المقاسمة والثالث فاذا
 اخذ الجدة حظها وهو ثلث المال بقي الثلثان فباخذها الأخ
 الشقيق ولا شيء للأخ للاب وكزوجة وولد واخ شقيق
 واخ شقيق واخ للاب فلزوجة الربع وبقي للأخ
 الشقيق الأخ للاب علي الجدة فباخذ ايضا ثلث الباقي
 لا يتوابع مع المقاسمة وهو ربع ايضا يبقى نصف المال يأخذ
 الشقيق ولا شيء للأخ للاب وان لم يكن في الاثنان ذكر فأن
 كانت شقيقتان فلهما الى الثلثين ولو فضل شيء كان
 للاخوة للاب مع الشقيقتين لكن لا يبقى بعد الثلثين
 حصة الجدة والفرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة للاب مع
 الشقيقتين ففي جدد وشقيقتين واخ للاب يستوي الجدة
 المقاسمة والثلثان فله ثلث المال والباقي للشقيقتين
 لأنه ثلثان ولا شيء للأخ للاب وان كانت شقيقتان
 واحدة فلهما الى النصف فان بقي حصة الجدة والفرض
 ان كان نصف المال او اقل فهو للأخت الشقيقة ولا شيء
 للاخوة للاب كزوجة وولد وشقيقة واخوين للاب
 فللزوجة الربع ولا حظ للجدة ثلث الباقي فيبقى بعد الربع
 والثلث

سنة

ع

سنة

والثلث الباقي نصف المال فتستبد به الشقيقة ولا شيء للاخوين
 للاب وكزوجة وولد واخ شقيقة واخوين للاب فللزوج
 النصف ثلثه والجد السدس او ثلث الباقي سهم من ستة وفي
 وكه اثنتان من ستة هما اقل من نصف المال فلهما للشقيقة
 ولا شيء للاخوين للاب وان بقي بعد حصة الجدة والفرض ان كان
 اكثر من نصف المال كالشقيقت النصف والباقي للاخوة للاب
 وذلك في ستة صور على ما ذكرته في شرح الترتيب او ثمانية
 على ما ذكرته في شرح الفارسيه نبعها ابن الهيثم رحمه الله
 وذكرت في شرح الترتيب ايضا الخلاف في ان النصف الذي
 تأخذه هل هو بالفرض او بالنصيب فمن العور التي
 يتيق فيها الولد للاب شيء الزيريات الاربع وهي العشرة وهي
 جدد وشقيقة واخ الاب والعنكر بنبية وهي جدد وشقيقة
 واخوات الاب ومختصة زيد وهي ام وولد وشقيقة واخ
 واخات الاب ولما كان من الاحكام السابقة في الجدة الجدة
 حيث بقي بعد الفروض قد راسدس اخذها الجدة وسقطت
 الاخوات الا لاخت في الاكدرية ومنها انه لا يفرض للاخت
 مع الجدة في غير مسائل المفادة على نكاح فيها الا لاخت
 في الاكدرية وكان من احكام العاصم انه اذا استقرت
 الفروض الفرقة سقطت العاصم للاخت في الاكدرية اعقب
 بالجد والاخوة بسببها لكونها منه بقوله ولاخت شقيقة
 كانت او لا ب لا فرض مع الجدة لها في غير مسائل المفادة

سنة

شقيقة زيريات الاربع
 شقيقة واخوات الاب

على
 سنة

فيما عدا مسئلة كل واحد من زوج وام وهما اي الزوج والام تمامها
 مع الجدة والاخت تمامها مع الزوج والام فاركانها اربعة
 زوج وام وجد واخت شقيقة اولاد فخيرامة علمها
 اي عالمها واتى بصيغة المبالغة لمزيد الاهتمام بالعلم وفضل
 العالم مشهور وتقدم شئ مما يدل على فضل العلم والعلماء
 في شرح المقدمة ومما ورد في فضل العلماء قول النبي صلى
 الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل علي اذ تكم ان الله
 وملائكته واهل السموات والارضين حتى النملة في جحرها وكل
 شئ الحيوان يصلون على معلم الناس الخير روى الترمذي
 وقال حسن صحيح غريب والطبراني عن ابي ائمة رضي الله عنه
 تفرق هذه المسئلة باصاح بالترقيم بالسر على لغة من ينتظر
 وبالضم على لغة من لا ينتظر اي يا صاحب بالاكدرية لا وجه كثيره
 ذكرتها في شرح الترتيب منها كونه اكررت علي زبور رضي الله
 عنه مذهب وهما اي هذه الاكدرية بان تفرقها عن غيرها
 اي حقيقة بذلك فللزوج ثلاثة والام اثنا وبنو واحد وهو قدر
 السدس في اخذه الجدة كان مقتضى ما سبق ان ينسقط
 الاخت وهو قدر السدس في اخذه الجدة وهو مذهب
 الخنعية واما مذهبنا كما لا يخفى والحنابلة تبعوا لزيد رضي
 الله عنه فهو ما ذكره بقوله في فرض النصف لاي اخت
 وهو ثلاثة من ستة والسدس له اي الجدة وهو واحد

او هما اي الجدة
 والاخت
 في علمهم

حديث

مسألة

واحد من ستة حتى تقول المسئلة بالفرض والجملة اعي
 المجمعة الي تسعة للزوج ثلاثة والام اثنا والجد
 واحد والاخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت لو استقلت
 بما فرض لها لزادت على الجدة لزيادة ردت بعد الفرض
 الي التعصيب بالجد فيضم حصته لخصتها ويقتسمها
 بينهما اثلاث للذكر مثل حظ الانثيين فلهذا قال الترمذي
 اي الجدة والاخت الي المقاسمة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 كما مضى في قوله وهو مع الاثبات عند القسم مثل اخ في
 سهمه والحكم فاحفظه اي ما ذكرته لك فكل ما فظاهم
 وانكرناظمه بالدعاء له او بذكره الجمل او بغير ذلك
 الا انه قد منع معك معروفا بنظمه لكن الاحكام
 وبطلانها فرحمه الله رحمة واسعة وقدره في الترمذي
 وغيره عن اسامة ابن زيد رضي الله عنهما ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من منع اليه معروف
 فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد ابلغنا بالشا قال
 الترمذي رحمه الله حديث حسن غريب وروي اليه في
 رحمه الله عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من منع اليه معروف فافاليكافه فان
 لم يستطع فليذكره فمن ذكره فقد شكره فائدة قد قلنا
 انه يضم حصته لخصتها ويقتسمان ذلك اثنا فجميع
 حصتها اربعة واذا قسمتها على ثلاثة عدد رؤسها

المسئلة
 في علمهم

على
 مسألة
 ٦٩٢

كانت غير منقسمة ولا موافقة فاضرب ثلاثة في تسعة
 فتصير من سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة
 هي ثلث المال وللام اثنتان في ثلاثة بسبعة هي ثلث
 الباقي وللمجد والاخت اربعة في ثلاثة ثلثي عشر فللمت
 اربعة هي ثلث الباقي والمجد ثمانية هي الباقي فلهذا يفرز
 بها فيقال خلف اربعة من الوراثة فورث احد هم ثلث المال
 والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي الباقي والرابع
 والخامس الباقي وقد ذكرت في شرح الترتيب شيئا من الغاية
 بها ومحترا وكانها والاقوال فيها وغير ذلك فرجعه
 فيه والله اعلم ولما انتهى المصنف رحمه الله الكلام على شيء
 من المسائل الفقهية شرع في المسائل الحسابية فقال باب
 الحساب اي حساب الفرائض وهو تأصيل المسئلة في
 تصحيحها لا علم الحساب المعروف فمع انه لا بد من معرفته
 لمن يريد اتقان علم الفرائض كما قال شيخنا بوز الدين سبط
 المارديني رحمه الله في شرح هذا الكتاب وان ترد معرفت
 الحساب اي حساب الفرائض لمعهوده لتعدي فيه
 اي الحساب المذكور الى الصواب وهو خلاف الخطا وتعرف
 وتعرف القسمة للثركات والتفصيل بين الوراثة وتفرق
 التصحيح والاصول للمسايل فان قسمة الثركات تنبني على
 ذلك وتصحيح المسئلة هو اقل عدد ديني منه نصيب كل
 واحد من الوراثة صحيحا واصلا هو مخرج فرضها او
 فروضها

باقي

باب الحساب

فروضها اي كان فيها فرض فاكثرها اذا اتحدت الوراثة
 كلهم عصباء فعدد رؤسهم اصل المسئلة مع فرض كل
 ذكر باثنين ان كان فيهم انثى ومنه نصيب ايضا
 وهذا في غير الولاء اما فيه فان يكونوا فلكذلك
 ولا فعلي حسب الحمص وما كان التصحيح منبسطا على
 التنايل قبله قدم التنايل فقال فستخرج لاصول في
 المسائل التي فيها فرض ولا تكن عن حفظها اي اصول
 المسائل بذاهل اي متناسي او متشاغل يقال ذهلت
 الشئ وذهلت له وعنه بالفتح والسر تناسيته او نغلت
 عنه فانهن اي اصول المسائل المتفق عليها سبعة اصول
 وهي اثنتان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنى عشر
 واربعة وعشرون واما المختلف فيها ثمانية عشر وستة
 وعشرون وثلاثون ولا يكونان الا في باب الجد والاختوة والرجح
 انها اصلان لا تصحح كما بينت وجه ذلك في شرح
 الترتيب ثم هذه الاصول السبعة قسمها في قسم يقول
 وقسم لا يقول وقد ذكر الاول بقوله ثلاثة منها اي اصول
 المذكورة وهي الستة والاثنى عشر ولا اربعة والعشرون
 قد يقول وقد لا يقول والعول زيادة في السهام ويؤثر
 النقص في الانصاف وفي بعض النسخ بدل هذا البيت قوله
 وهي اذا فصل فيها القول ثلاثة يدخل فيها العول وما وقع
 عليه الجمل اوي لتصرحه بان جملة الاصول سبعة وذكر القسم

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

عول

الثاني بقوله وبعد ما اي الثلاثة المذكورة والمراد بعد ما في
 الذكر ولا فلا ترتيب بين القسمين اربعة تمام وهي اثنتان
 والثلاثة والرابعة والخامسة لا حول يعبر بها اي يعبر بها
 اي يفصلها وينزل بها يقال اعترا في الامر غشبي ونزل
 في ولا انشالام اي كسر وخلل يقال ثلم الشيء ثلما كسره والقلم
 الخلل من الحائط وغيره وما كان القول نكونه يؤدي الى نقص
 كل ذي فرض من فرضه جعله كالخلل الذي يدخل على المسائل
 ويعتريها اي ينزل بها وقد بدأ بالمسائل التي تقولوا
 لها الستة ولها صور تشتمل على مسائل كثيرة منها ما
 ذكره بقوله فالسدس وحدة وحدة وعمر وام مع كسدس اخر
 وحدة واح ٢ الام وعمر او مع ثلثين كل واحد كان وبنين وعمر
 او مع نصف وثلثين كان واخت شقيقة واخوين الام او مع
 نصف وسدس اخ كسنت وبنات ابن وام وعمر او مع نصف
 وسدس وسدس ثالث كان وثلاث اخوات مفترقات
 او مع ثلثين وسدس اخ كان واختين شقيقتين
 واخت الام من ستة اسهم يربى جميع هذه الصور اصلها في
 ستة لانها مخرج السدس وما عداه مما ذكر معه في حجه
 داخل في الستة فيكتفي بها لان المتداخلين يكتفي باكثرها
 كما سيأتى وكذا اذا اجتمع النصف مع الثلث كزوج وام وعمر
 للمباينة بين مخرجي النصف والثلث ومسطح اثنتين وثلاثة
 ما ذكره جميع ما فرضته من الصور لا حول فيها بل هي في بعض
 الصور

برهون
 جردت وعم
 ام ام
 ام ام
 عم عم
 ام الفروع

الصور ناقصة وهي التي ذكرت فيها العم وفي بعضها
 عادلة وهي التي لم اذكر فيها وسيا في ما فيه القول
 ان نشأ الله ثم اعلم ان الستة قد تكون من فرض واحد وقد
 تكون من فرضين او اكثر كما ظهر لك في المثال واما
 الاثنا عشر والرابعة والعشرون الاثنيان فلا يكونان
 الامن فرضين وقد ذكرنا اثني عشر بقوله والثلث والرابع
 كزوجة وام واخوين الام وعمر من اثنا عشر الا ان الثلث
 يخرج الثلث والرابعة مخرج الربع متباينان في
 مسطحهما اثني عشر وكذا اذا اجتمع الربع مع الثلثين
 كزوجة واختين شقيقتين وعمر او الربع مع السدس
 كزوجة وحدة وعمر وهو مني قوله في بعض النسخ
 والسدس والربع من اثني عشر او الربع مع النصف
 والسدس كزوج وبنات وبنات ابن وعمر وفي جميع
 هذه الصور هي ناقصة ولا يكون في اثني عشر صورة
 عادلة اصلها وسيا في الصور التي هي فيها عادلة ثم ذكر
 الاربعة والعشرون بقوله والثلث ان هم اليه السدس
 كزوجة وام وابن او الثلثان كزوجة وبنين وابن
 ابن او النصف والسدس كزوجة وبنات وبنات ابن
 وعمر او الثلثان والسدس كزوجة وبنين وام وعمر
 فاصله الصادق فيه الحسد اي الظن والتخمين اربعة

طهر تاف
 مثله
 فاكتر
 ١٢
 مثله
 ١٢
 ١٢
 ١٢

٢٤
 جنة
 ام
 عم
 ام الفز

قيل ومثبت عليه في شرح الترتيب وثانيه كالمباهلة
 وهو زوج وام واخت شقيقة اوكاب وقيل اختها
 انها اول فريضة عالت في الاسلام وقيل ان المباهلة لقب على عيلة وشعة
 كزوج وثلاثة اخوات متفرقات واموكا الفروحي زوج واخنان لام واخنان
 لابون اوكاب والعشرة في صورة معرفة بين الفريضة مشتركة بينهم
 تلقب ام الفريضة ما فرحت في العود وهي زوج وام واخنان لام واخنان
 شقيقان اوكاب وقال بعضهم ام الفريضة لقب لكل عيلة الى عشرة ذوي
 وام واخوين الام واخت شقيقة واخت الاب وتلقف التي عليها
 اي تلي الستة بلا اثر وهي اثنتي عشرة في القول افراد الى سبع
 عشر فتقول ثلاث عولات على تعالي الا افراد لثلاثة عشر
 وخمسة عشر والسبعة عشر فتقول الى ثلاثة كزوجة وا
 خنين شقيقين وام والي خمسة عشر كبنين وام زوج
 واخوين وابوين والي سبعة عشر كبنات زوجات وجد
 بنين واربع اخوات الام وثماني اخوات شقيقات اوكاب
 فمن سبعة عشر امراة وعالت المثلة لسبعة عشر
 واذا كانت التركة فيها سبعة عشر دينارا اخذت كل اثني
 دينارا فلو ان لقب بالام والفروج بالجيم وبالام الارامل
 وبالسبعة عشرية وبالدينار ربع الصغري والعدد الثا
 من الاصول التي تقول وهو لا رجة والعشرة قد يقول
 بثمينة لسبعة وعشرون كالمبرية وهي زوجة وابون
 وابنتان وقد لا يقول صان تقدم نظيره وكذلك ما قبله

کلمہ

مدف
۱۳
۱۳
۱۵
۱۶

72
72

من الاصليين الاخرين لكن لما كان هذا اهل عوله مرة واحدة
دون ما سبق عبر بقوله الذي هو للتقليل في المضارع ولما كان
بالخيلة لانها لم تخلص بالعول واذا علمت ما سبق فعمل
بما اقول في حكم العول واقضيه وافده للطلب فانه امر
استقر الاجماع واعمل الفرعيين عليه او اعمل بما قلته لك
وما اقله فوهذا الكتاب من المسائل الفقهية وما يتبعها
من الاعمال الحسنة فانه مذهب الامام زيد ابن ثابت رضي
الله عنه ووافقه عليه اكثر الائمة ولما انتهى الكلام على اصول
الثلاثة التي تقول شرع في الاربعة التي لا تقول واولها
الاثنان فقال والنصف والباقي كزوج ابنت ابن ابي
اخت شقيقة او اخت لاب وعم فاصلها اثنان وهي
اذ فلكي ذلك ناقصة او النصفان كزوج واخت شقيقة
او لاب فاصلها من اثنين وهي اذ ذاك عادية وتنسب
هاتان المسئلتان بالنصفين واليتيمين تنسبها
لها بالدرة اليتيمة التي لا نظير لها لانه ليس في
الفرعين مسئلة يورث فيها نصفان فقط بالفرع الا
هاتين المسئلتين وقوله اصلهما اي النصف وما بقى
نصفين في الحكم اثبات بين الفرعين اثنتان لان مخرج
النصف من اثنين في الاولى والاثنان مخرج والنصف في الثانية
متماثلان والمتماثلان يكتفي باحدهما والاصل الثاني مما
لا يقول الثلاثة وقد ذكر بقوله والثلاث فقط كلام
وعم

نصف

كلام وعم والثلاث فقط كبنين وعم وهو اذ ذاك فيهما
ناقصة والثلاث والثلاثان كبنين الام واختين شقيقتين
اولاب وهي اذ ذاك عادية من ثلاثة يكون اصلها الان
مخرج الثلث والثلاثين من ثلاثة وفي اجتماعها مخرجها
متماثلان واحدهما ثلاثة هو اصلها الاصل الثالث مما لا
يقول والاربعة وقد ذكر بقوله والربع فقط كزوج
وعما وزوج وابنة ومعه نصف كزوج وبنت وعم او
كزوج وبنت شقيقة او لاب وعم ومعه ثلث الباقي
كزوج وبنت وابنة من اربعة مسنون من السفن والسة
الطريقة اي كون الربع من اربعة طريق مذكورة عند
المسائل في مخرج الكسور وهو ان مخرج الكسر المفرد
يسمى الا النصف فخرج اثنان فالربع سميت الاربعة
فخرج خمسة وان كان معه ثلث الباقي النصف فخرج
وان كان معه ثلث الباقي فقد ذكرت في شرح
التخفة والثلث ان كان اي وجوده كزوج وبنت او كان
معه نصف كزوج وبنت وعم فمن ثمانية اصلها ولا يكون كل
من اصل الاربعة والثمانية الا ناقصة فهذه اصول الاربعة
الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية هي اصول الثمانية
في الذكر وهي لا يدخل العول عليها بل هي مأمورة للنقص
وذلك الاربعة والثمانية واما ناقصة او عادية وذلك الاثنان
والثلاثة كما قدمت الاشارة لذلك فاعلم ما ذكرت لك

لا
الاصول

في اصول المسائل وغيرها من اسلك التخصيص فيها اي في جميع
 الاصول المذكورة ان احتاجت اليه على ما سيأتي واختم
 بين الورثة على ما سبق فايدة تقدم ان لاصلين المختلفين
 فيهماها ثمانية عشر وستة وثلاثون وانهما لا يكونان
 الا في باب الجد والاخوة فاما الثانية عشر فاصل كل مسألة
 فيها سدس وثلاث ما بقي وما بقي كام وجدة وخمس اخوة
 لابوين اولاد واما الستة والثلاثون فاصل كل مسألة
 فيها ربع وسدس وثلاث ما بقي وما بقي كزوجة وام جد
 وسبعة اخوة كذلك وذكرت ما يؤخذ منه توجه ذلك في
 شرح التحفة في مخارج التفسير والله اعلم ثم اعلم ان
 المسئلة قد تقسم من اصلها فلا تحتاج لعمل لو قد اشار الي
 ذلك بقوله وان تكن المسئلة من اصلها تقسم بان تقسم
 نصيب كل فريق من اصل المسئلة عايلة او غير عايلة عليهم
 وذلك في جميع ما ذكرته من الامثلة العايلة وغير العايلة
 ما عدا المثال الذي مثلت به في اصل المسئلة في جاع الثلث
 والثلاثين السابق فترك تطويل الحساب بضرر عدد
 الفريق او الفرق المنقسم عليه او عليهم في اصلها ربح بترك
 النصب الذي لا يحتاج اليه فاعط كل من الورثة سهمه من
 اصلها مكملا ان لم يقل او عايلة من عولها ان عالت فيكون
 ناقصا بنسبة ما عالت به الي المسئلة عايلة او غير عايلة
 كان ذلك ما نقصه من نصيبه الكامل لولا العول وان
 نسبت

باب تصحيح المسائل

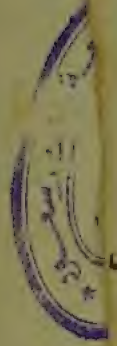
و تصحيح

نسبت ذلك اليها عايلة كان ذلك ما نقصه من نصيبه
 الكامل لولا العول وان نسبت ذلك اليها غير عايلة كان
 ذلك ما نقصه من نصيبه العايلة ففي زوج واختين شقيقتين
 اولاد اصلها ستة وتقول لسبعة فعالت بواجبات
 نسبت الواحد للسبعة كان سبعة فنقص من كل من الزوج و
 الاختين سبع حصته لاصلية التي كانت له لولا العول
 وان نسبت الواحد للستة كان سدسها فقد نقص
 لكل من الزوج واختين سدس حصته العايلة وقد لا ي
 المسئلة من اصلها فتحتاج الي تصحيح وعمل ذكره بقوله وان
 نزي السهام وتسمى الحظ والنصيب ليست تقسم على
 ذوي الميراث قسمته الصحيحة فاتباع ما فهم رسم من الطرق
 التي ذكرها الفرغوني واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق
 اي بالنظر بالوفق لعلك تجزيين الروس وسامها موافقة
 والفرق للوفق على الوجه الذي هو اخص من نسب الكامل
 فلا تقول على العدد الكامل في شيء من الاعمال متى وجدت
 الموافقة بجانبك الزلل اي الخط صاعدا ولا فلما بقيت
 الموافقة على حاله ولم تزد الى وفقه وتفرقت فيه بالاعمال
 لانتية وضرت ما انتهى اليه العمل في اصل المسئلة لحيث من
 ذلك ايضا لك يطول ويعسر ويكون من الخطا في الفهم فافهم
 ذلك فلذا قال وردد الي الوفاق الفريق الذي يوافق سهام
 واضربه الي الوفاق المذكور ان كان الانسار على فريق واحد

مسئلة

ذكر تصحيح المسائل والكسب

اي اصحاب

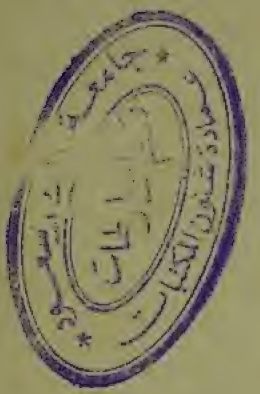


وان كان علي اكثر من ذلك فبعد عملا في سياتي وقوله في
 الاصل اي للمسئلة غير عايلة او يعوله ان كان عايلة
 فانت ان فعلت ما ذكر الحادق اي العارفا لمتقن الحكم
 يقال خذ قنته بالكسر اي عرفتته وانتقنته ويقال خذق
 العمل بالفتح والكسر خذقا وخذاقا وخذاقت
 احكمه وقوله ان كان جنسا واحدا او اكثر ايتشريد الي
 انك تنظر بين كل فريق وسهامه فاما ان تباينه
 سهامه واما ان توافقته قال يا ميثم سهامه ابقينه
 بحاله وان وافقته سهامه رددته الي وفقه لا فرق في
 النظر بين كل فريق وسهامه بغير ان يكون المنكسر عليهم
 فريقا واكثر من فريق ثم ان كان المنكسر عليه فريقا
 حداضرتة او فقه في اصل المسئلة كما ذكرناه وان كان المنكسر
 عليهم فرقا ورددت الموافقة منها الوفقه وابقيت المبين
 منها بحاله فتنجناج بعد ذلك العمل اخر سياتي في كلامه
 فاحفظ ما ذكرته لك ودع اي اترك عنك الجدال علي الباطل
 قال ابن الامير رحمه الله في النهاية في معني حديث ما ياتي
 قوم الجدال الاضلال الجدال مقابلت الحجة بالحجة والمجادلة
 المناظرة والمخاصمة والمراد به في الحديث الجدال علي الباطل
 وطلب المغالبة به فاما الجدال لظهور الحق فان ذلك محمود
 لقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن انتهى في مختصر
 الصحاح للقرطبي رحمه الله جدل بالكسر جدلا الحكم المفقوة
 وجادله

فاما ان تباينه

تدريج اصل

وجادلة جدال او مجادل خاصه انتهى والمراد اي الجدال في
 والمخاصمة قال القرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح ما رايته
 اماريه مرارا جادلتته انتهى وقال المنذري رحمه الله في
 كتاب الترغيب والترهيب المراد الجدال وهو المخاصمة
 والمخاصمة وطلب الفهر بالقلب والترغيب في التزكية
 للمحقق والمبطل انتهى فعملنا ان الجدال والمراد مترادفا
 وان العطف فيهما عطف المترادفين وفي الحديث الشريف
 الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ترك المرء
 وهو مبطل بني له بيت في ريعن الجنة ومن تركه وهو محق
 بني له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بني له بيت
 في اعلاها رواه ابو داود والترمذي رحمه الله
 عن ابي امامة رضي الله عنه ورفعه لجنه قال الترمذي
 بفتح الراي والباء الموحدة القاد للجمعة هو ما هو لها
 انتهى وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي رحمه الله من
 رواية اليه في رحمه الله عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم
 يباهي العلماء اتيه ويديه السفها او يمش به وجوه
 الناس اليه فهو في النار اذا انقر ذلك فامكسار
 السهام علي الرسول ان يكون علي في يقا وعلي في يقين



او على ثلاثة اتفاقا او على اربعة عندنا كل تنبيه فلابد
 خلافا للملكية ولا يتجاوز لانكسار في الفرض ذلك
 عند الجميع فان كان الانكسار على غير واحد نظر بين
 ذلك الفريق وسهامه فان باين الفريق سهامه ضربت
 عدد الفريق في اصل المسئلة قبلها بالقول ان عالت فما
 بلغ منه تقسم وان وافق الفريق سهامه فوجد ذلك
 الفريق الى وفقه ومنه وفقه في اصل المسئلة او مبلغها
 بالقول ان عالت فما بلغ منه تقسم وذلك كله معني
 ما قدمه المصنف رحمه الله والفريق سمي بها جزيا وجزا
 وروسا ومنفا والمراد به جماعة اشتركوا في فرض
 او فيما بقي بعد الفروض وقد يطلق على الواحد منفر
 والتمثل لذلك فنقول بنت وعمات اصلها اثنان في
 سهمها اثنان للمباينة وتصح من اربعة ام ثلاثة
 اعمام اصلها ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
 وتصح من تسعة ام وستة اعمام اصلها وجزء سهمها
 وتصح كالتي قبلها للموافقة زوجة وعمات اصلها اربعة
 وجزء سهمها اثنان للمباينة وتصح من ثمانية زوجة في
 ستة اعمام اصلها وجزء سهمها وتصح كالتي قبلها
 للموافقة بنت وام وثلاثة اعمام اصلها ستة وجزء
 سهمها

ملا

٦ مباينة
١٧

سهمها ثلاثة للمباينة وتصح من ثمانية عشر بنت
 وام وستة اعمام اصلها وجزء سهمها وتصح كالتي قبلها
 للموافقة زوجة وخمس شقيقات اصلها ستة وتقول لسبعة
 وجزء سهمها خمسة للمباينة وتصح من خمسة وثلاثون
 وكذا لو كانت عدة المستفيقات عشرون للموافقة زوجة
 وخمس بنين وخمس وثلاثون ابنا اصلها ثمانية
 وجزء سهمها خمسة وتصح من اربعين للمباينة في
 الاولى والموافقة في الثانية زوج وام وثلاث بنين او
 احدى وعشرون ابنا اصلها عشرون وجزء سهمها
 ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتصح من
 ستة وثلاثين زوجة وام وخمس شقيقات او اربعون
 شقيقة اصلها اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر وجزء
 سهمها خمسة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية
 وتصح من خمسة وستين زوجة وام وابنان اربعة
 وثلاثون ابنا اصلها اربعة وعشرون وجزء سهمها
 اثنان للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتصح
 من ثمانية واربعين زوجة وابنان وثلاث بنات
 او اربع وعشرون بنت اصلها اربعة وعشرون وتقول
 الى سبعة وعشرين وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الاولى

(مباينة) (مباينة) (مباينة) (مباينة) (مباينة)
 (مباينة) (مباينة) (مباينة) (مباينة) (مباينة)
 (مباينة) (مباينة) (مباينة) (مباينة) (مباينة)

٦
١١
٢٧
٣٥
٨
٤
١٢
٣٧
٢١
٣١
٤٥
٢٤
٤١
٢٤
٣٧
١١

والموافقة في الثانية وتصح من احدى اثنتين ام وجزء
سبعة اخوة انشقا اولاب او سبعون اخا كذلك اصلها
ثمانية عشر على الاربع وجزء سبعة للمباينة في
الاولى والموافقة في الثانية وتصح من مائة وستة وعشر
بين زوجة وام وجزء وثلاثة اخوة انشقا اولاب وستة
كذلك اصلها ستة وثلاثون على الاربع وجزء سبعة لثلاثة
للمباينة في الاول والموافقة في الثانية وتصح من مائة في
ثمانية تنبيه اذا تأملت هذا التمثيل وجدت لانكسار على كل
فريق واحد يتالي في كل اصل من الاصول التسعة وانه في
اصل اثنين لا يتالي فيه الموافقة بين السهام والروس
لان الباقي بعد النصف واحد والواحد يباين كل عدد وان النظر
بين الروس والسهام بالمباينة والموافقة للمماثلة ولذا
وجه ذلك كما ذكرته في شرح الفارضية ان المماثلة بين
الروس والسهام ليس فيها انكسار والمداخله ان كانت
الروس داخله في السهام فكذلك وان كان بالعكس فنظر
باعتبار الموافقة لان كل من داخلين متوافقان مع ان
الوقوف خاص من ضرب الكل والله اعلم ولما انهي الكلام
في الانكسار على فريق واحد شرع بتكلم في الانكسار على
فريقين ويقاس عليه لانكسار على ثلاثة واربعة واملم
قبله

١٨
١٢٤
٣٦
٢٨

بقوله للفرضية في ذلك نظرين النظر الاول بين كل فريقين
وسهامه وقد قدمه المصنف مع الكلام في الانكسار على فريق
واحد فاما ان يقول في فرضية سهامه ويباين الاخر سهامته
فهذه ثلاثة احوال فانشئت فيها المباين بنهماه ووفق
الموافق والنظر الثاني بين المثلثين بالنسب الاربع وقد
ذكره بقوله وان ترى انكسار على اجداس اثنين فاكثروا
فاكثر لكن لا يكمل كلامه الا في الجنبين فقط وذكر اخر الباب
انه لا يكمل قياس على ذلك ما فراد فانها اي النسب الواقعة
بين المثلثين في الحكم بين الناس الفرضية فهو عامة
اريد به الخصوص كما في قوله تعالى الذين قال لهم
الناس ان الناس قد جعلوا لكم فاخشواهم فزادهم
ايما نوا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ثم حارجه
اقسام وهي التماثل والتداخل والتوقف والتباين
يعرفها الماهل في المازق في الاحكام الفرضية
والحسابية فانها اصل كبير في الفرائض والحساب عليه
مدار اكثر الاعمال الفرضية والحسابية ثم بين الاربعة بقوله
بما مثل اي عدد مماثل لعدد غيره فهما متماثلان متساويان
كخمس وخمس من بعده في الذكر عدد مناسب لعدد اكثر
منه فهما متناسبان اثنين واربعة قال الشيخ بدر الدين

كل من الفريقين
كل من الفريقين
كل من الفريقين

في الانكسار على
الفرق
متماثل متباين جميع
متماثل
متماثل
متماثل

سبط المارد يتجدد بها الله وهو ان يكون اقلهم اجرة من اكثر
 هما اي ينسب الي الاكثر بالجن ايته كنصفه وثلاثة وعشر
 ونفعا ثمنه وهذا هو تغيير القرابين من المتقدمين
 والمتأخرين يعبرون عنهما بالمتدخلين انتهى وقد ذكرنا
 في شرح التحفة في علم الحنابلة ان جزا الشيء يسمى هو كسر
 الذي اذا سلب عليه افناه ومعلوم ان الاصفى داخل ولا
 كبر دون العكس فليد التفاعل فيهما على اياه ويقال ايضا
 في تعريف المتدخلين هم اللذان يعني الصفرين وبقوة في
 الذكر عدد موافق مصلح لعدد اخر فيهما متوافقان ويقال
 لهما مشتركان ايضا وهما اللذان ان يكون بينهما موافقة
 في جزء من الاجز ويقال ايضا المتوافقان هما اللذان لا يعني
 اصفهما اكبرهما وانما يعنيهما عدد ثالثا كاربعة وستة
 فان الاربعة لا تعني الستة ويعني كل منهما الاثنان فهذه
 ثلاثة اعداد بينهما ^{فيها} ثلاثة اخرى هذه النسب السابقة
 ويعبر عنها بالاشتراك ^{فيها} العدد المبين لعدد المخالف
 له فيها متباينان ومختلفان ينبغي عن تفصيلهن اي
 تفصيل النسب الاربع بين هذه اعداد العارفين اي العالم
 باعمال الحسابية والفرضية وقد اوضحنا الكلام فيها
 وبيان ما تعرف به النسب من الطرق في شرح الترتيب اذا
 علمت

اكبرها

والربع

علمت التثبت من هذه النسب بين المتثبتين من روس
 الفريقين او وافقهما او روس فريق وفريق
 لم يخذ من العدد بين المتثبتين المتأخرين عدد واحد
 واكتفى به عن الاخر فيكون المتأخوذ جزء السهم فاضربه
 في اصل المسئلة ان لم تقل او في مبلغها بالقول ان عالت
 كما سيأتي وخذ من المتثبتين اثنا عشر اي المتدخلين
 الذي اي لا كبر واكتفى به عن الاخر فيكون المتأخوذ جزء
 السهم فاضربه في اصل المسئلة اي ~~الراجع~~ او مبلغها
 بالقول ان عالت كما سيأتي وضرب في المتثبتين المتوافقين
 جميع الوفاق اي الراجع من احد العددين في العدد
 الاخر فكموافقا سلك بذلك اي بما حصل انهم الطرفين
 اي اوضحها فان المنهاج هو الطريق الواضح وذلك بان ضرب
 ما حصل من ضرب وفق احدها في كامل الاخر في اصل المسئلة
 او مبلغها بالقول ان عالت لان ذلك جزء السهم كما سيأتي
 وخذ جميع العدد المبين من المتثبتين ^{فيها} الاخر واضربه في
 العدد كما في المبين له فما حصل فهو جزء السهم فاضربه
 في اصل المسئلة ان لم تقل وفي مبلغها بالقول ان عالت
 دلالة هن اي لا نقصا قال القرطبي رحمه الله المداينة
 والادهان المصافعة وقيل داهنت بمعنى وايت وادهنت

بمعنى غششت ذلك اي ما حصلته في النسب الرابع وهو
 احد المتماثلين واكل المتداخلين ومسطح وفق احد المتوافقين
 وكامل الاخر ومسطح المتباينين جز اي خط لهم الواحد
 من اصل المسئلة او مبلغا بالقول ان عالت من التصحيح
 ووجه التسمية بذلك كما قال ابن الهيثم رحمه الله انه
 اذا قسم المصحح على الاصل تاما او غايلا خرج هو لان الحاصل
 من الضرب اذا قسم على احد المضروبين خرج مضروب الاخر
 والمطلوب بالقسمة هو نصيب الواحد من المقسوم عليه من
 من جملة المقسوم والواحد من المقسوم عليه وهو الاصل
 والمتشبه بالمول يسمى سهمها والحظ يسمى جز فلذلك قيل
 جز السهم اي حظ الواحد من الاصل وانتهى اليه فاعلمته
 اي جز السهم المذكور وحفظه واحذر ان تقل وفي
 بعض النسخ ان تزيغ عنه واضربه اي جز المذكور اي نصيب
 في الاصل ان لم يعمل وبجوله ان عال وفي قوله الذي تاصلا
 تأكيد الاصل انه واحص اي احفظ ما انضم وما انفصل
 بالضرب فهو ما انضم منه المسئلة واقسمه اي ما انفصل
 ما صحت منه المسئلة بين الورثة بوجه من الوجة التي
 ذكرها الفرغوني وذكرت بعضها في شرح الترتيب منها ان
 تقرب حصص كل فريق من اصل المسئلة في جز السهم
 فان كان

لقد افترق في الاصل

السهم

فان كان الفريقان شخصا اخذوا وان كان جماعة فقسمة على عدد
 يخرج بالكل وارث مما صحت منه المسئلة فالقسمة اذا صح
 الاكل قد صحت المسئلة بالقول بعد السابقة وهي قواعد
 صحيحة يعرفها الامم قال القرطبي رحمه الله لا عجز الذي لا
 يقدر على الكلام اصلا والذي لا يفهم ولا يبين كلامه والذي
 في لسانه عجمة وان افصح بالعجمي والفصح البليغ قال القرطبي
 ايضا فيصح بالضم فصاحة صار فيصح اي بليغا انتهى واذا
 فهمت ما ذكره فاعلم ان الانكسار على فريقين فيه
 اثنتي عشرة صورة واذ كان كل فريق منهما اما ان
 تباينه سهامه ولما ان يوافق ولما ان توافق فريقا
 سهامه وتباين فريقا سهامه فهذه ثلاثة احوال كما
 تقدم ولها ثمانية في كل الاحوال الثلاثة اذا نظرت بينهما
 بالنسبة لاربعة فلا يخلو ان من واحدة منهما واربعة في
 ثلاثة باثني عشر وان نظرت باعتبار العول وعدمه كانت
 الصور اربعة وعشرين وان نظرت باعتبار الاموال زادت
 الصور ثم اعلم ان الانكسار على فريقين لا يثبت في اصل
 اثنين وبنيت فيهما عداة من الاصول اذا تقرر ذلك
 فانكسر الانكسار على فريقين باثني عشر مثالا ففي ثلاث
 ثلاث اخوة لام وثلاث اعمام اصلها ثلاثة وجزها سهامها
 ثلاثة للمماثلة في المباينة وتقع من تسعة وفي زويتين

نصف
 مسئلة

وثمانية اعمام اصلها اربعة وجزء سهمها ثمانية للمدخلة
في المباينة وتصح من اثنين وثلاثين وفي اربع جدات
وسنة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها اثني عشر للموافقة
في المباينة وتصح من اثنين وسبعين وفي اربع زوجات
وخمس بنين اصلها ثمانية وجزء سهمها عشرون للمباينة
في المباينة وتصح من مائة وستين وتصح في سهمي صا وكذلك
مسئلة عمها التباين اي كل ^{بنين} ~~بنين~~ افرقا وسهامه وبين النفر
بعضها بعضا وفي ام واربعة وسبعة اخوة لام وثمانين
شقيقات اصلها ستة وتقول لسبعة وجزء سهمها اثني
للمثلثة في الموافقة وتصح من اربعة عشر لو كانت مثالا
للمدخلة في الموافقة وكان جزء سهمها اربعة وتصح من
ثمانية وستين ولو كان الشقيقات اربعة وعشرين
واولاد لام ثمانية مع الام كانت مثالا للموافقة في
الموافقة وكان جزء سهمها اثني عشر ولا صح ولا تصح
من اربعة وثمانين وفي ذوج واربعة اخوة لام واثني
عشر شقيقة اصلها ستة وتقول لتسعة وجزء سهمها
سنة للمباينة في الموافقة وتصح من اربعة وخمسين وفي
زوجة واربع جدات وعمين اصلها اثني عشر ولا عول فيها
وجزء سهمها اثنان لان نصيب الجدات وهو اثنان اي
فق عدد دهن بالنصف ونصف الاربعة اثنان ونصيب
العمين

الاجرة لرام فيها
ثمانية ايفالا
كانت صح

العمين وهو سبعة مائةين لعدد صها واثنان واثنان
مثلا ثلاثا فيكتفي باثنان منهما وهما جزر السهم صها
قلنا ونفص من اربعة وعشرين فهذا امثال المماثلة في موافقة
احد الصنفين سهامه ومباينة الاخر سهامه وفي اربع زوايا
واثنين وثلاثين بنتا وابوين اصلها اربعة وعشرون
وتصل السبعة وعشرين وجزر سهمها اربعة للمماثلة في
المباينة احد الصنفين نصيبه وموافقة النصف الاخر
نصيبه ونفص من مائة وثمانية وفي جد وجدتين لا تدلي
واحدة منهما به وستة اربعة اشقا والاب اصلها ثمانية
عشر وجزر سهمها ستة للمباينة في مباينة احد الصنفين
نصيبه وموافقة الاخر نصيبه ونفص من مائة وثمانية
وفي اربع زوجات واثنين عشر اخا شقيقا والاب وجدوام
اصلها ستة وثلاثون وجزر سهمها اثني عشر للموافقة
في مباينة احد الصنفين نصيبه وموافقة الاخر نصيبه
وتفص من اربع مائة واثنين وثلاثين فقد استوفيت
الاقتا الاثني عشر بالامثلة مفرقة في جميع اصول المسائل
بحول وبغير حول ما عدا اصل اثنين قال المولود رحمه
الله فهذه ايجاب الحكم التي ذكرتها من الحساب في
تأصيل المسئلة في تصحيحها وما يبني عليه ذلك وهو

مرکز از بعد
در مختصات

٢٤

A circular ink stamp, likely a library or collection mark, featuring the words "British Museum" and the year "1851" arranged in a circular pattern.

52
52

3. 1. 1

41.

104

1891-1892

Ex 1

النسب بين الاعداد مجزأة بفتح الميم جمع جملة يسكونها الملقبة
مرادفه للكلام عند بعض النحاة واعم منه عند بعضهم
بأي على مثالهن اي تلك الجملة العمل في الانكسار على
ثلاثة فرق على اربعة فروع من غير تقويل في العمل
بل باختصار ولا اعتساف بكسب المهنة ايد كوب
خلاف الطريق بل هي على الطريق الجلاء بين الفرضين
والحساب فاقنع من القناعة وهي الرضي باليسير من
العطي من قولهم قنع بالكس قنوعا وقناعة اذ رضى
والا حاديت في فضل القناعة كثيرة شهيرة منها ما رو
اليهقي في الزهد عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله
صلو الله عليه وسلم انه قال القناعة كنز لا يفنى وفي النهاية
لابن الاثير رحمه الله حديث من قنع وذل من طمع انتهى
واما قنع بالفتح في معناه سال وقوله بما بين بالبناء المجهول
اي وضع فهو كما في اي قنع من غيره فائدة في بيان العمل
في الانكسار على ثلاثة فرق وعلى اربعة عند من يتاقي
عنده وفي امثلة من ذلك اعلم انه اذا وقع الانكسار
على ثلاثة فرق او اربعة في كل نظر ان كما تقدم في
الانكسار على فريقين او لهما ان ننظر بين الفريق الاول
وسهامه فاما ان يتباين او اما ان يتوافقا فان يتباين
فابق

لجاءه

عز

فابق ذلك الفريق بنهاية واثبته وان توافقا فردد
ذلك الفريق الى فقه واثبت وفقه مكانه ثم تنظر
بين الفريق الثاني وسهامه كذلك ثم بين الرابع وسهامه
كذلك فهذا هو النظر الاول والنظر الثاني بين المثبتات
بعضها مع بعض فان تماثلت كلها فاكنتى باحد هما فهو
جئت السهم وان تداخلت كلها فأكبرها جزء السهم وان
تباينت كلها فمسطى حاجز السهم وان توافقت او
اختلفت فاجبه منها طريق الكوفين وهي ان تنظر بين
مبتين منها وتحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل
فهو جزء السهم فرضيه في اصل المسئلة او مبغليها بالعلو
ان عالت فما حصل فهو المطلوب وهو ما تقص منه المسئلة
فاذا اردت قسمة المصحح فضع حصة كل فريق
من اصل المسئلة في جزء السهم واقسم الحاصل على ذلك
الفريق ان كان متعدد يحصل ما لو فخذ من النصيب
كان الفريق شخصا واحدا فما حصل من ضرب
حصته في جزء السهم هو مال من التصحيح اذا تقرر ذلك
فلمثل امثلة من الانكسار على ثلاثة فرق ولا يتاقي ذلك
الا في الاصول الثلاثة التي تقول وفي اصل ستة وثلاثين
في مسجديات وخمسة اخوة الام وخمسة اعمام اصلها

واثبت ذلك الفريق
او وفقه ثم تنظر
بين الثالث وسهامه
كذلك

فنظر بينه وبين ثالث
وحصل اقل عدد ينقسم
على كل منهما ما حصل
فانظر بينه وبين
رابع كان وحصل اقل
عدد ينقسم على كل منهما
فما حصل فهو صح

يتلوا من

فوق

ستة وجر سهمها خمسة ونقص من ثلاثين ولو كانت
 الاعمام عشرا كان جرح سهمها عشرا ونقص من ضعفها وفي
 جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة اعمام اصلها ستة
 وجر سهمها ثلاثون ونقص من مائة وثمانين
 صما وفي جدتين وثمانية اخوة لام وثمانين
 شقيقة اصلها من ستة ونقص من السبعة وجر
 سهمها ستة وثلاثون ونقص من مائتين واثنين
 وخمسين وفي اربع زوجات واثنين عشر جدة وستة
 وثلاثين شقيقة اصلها اثني عشر ونقص من ثلاثة
 عشر وجر سهمها ستة وثلاثون ونقص من اربع مائة
 وثمانية وستين وفي اربع زوجات وعشرين بنتا واربعين
 جده وعم اصلها اربعة وعشرون وجر سهمها عشرون
 ونقص من اربع مائة وثمانين وفي زوجتين واربع
 جدات وجد ابني اب في الدرجة الرابعة حتى
 لا يجيب واحدة من الجدات وعشراخوة الاب اصلها ستة
 وثلاثون وجر سهمها عشرا ونقص من ثلاث مائة
 وستين ففسد على ذلك ومن لا تكسا على اربعة فرق
 ولا يتاين ذلك الا في اصل اثني عشر وضعها في زوجتين
 واربع جدات وثمانى اخوة لام وست عشر شقيقة اصلها
 اثني

٣٠

٦٠

غني

٦٠

١٠٠

٦٠
 ٢٥٢

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

اثني عشر وتقول لسبعة عشر وجر سهمها اثنا عشر
 وتصح من اربعة وثلاثين وفي مسألة الامتحان وهي
 اربع زوجات وخمسة جدات وسبع بنات وتسعة اعمام
 اصلها اربعة وعشرون وجر سهمها الف ومائتان
 وستون وتصح من ثلاثين الف ومائتين واربعين
 يمتحن بها الطالب فيقال خلف اربعة فرق من
 الف اثنا عشر فربما يتهم اقل من عشره ومع ذلك
 صلحت من اكثر من ثلثي ثلاثين الف مائة وربعها
 وتسمى ايضا صفا ففسد على ذلك والله اعلم وما انتهى
 الكلام على تفصيل المسائل بالنسبة لميت وان شئت
 في تفصيل المسائل بالنسبة لميت فاكثروا وهو السبي
 بالنسبة فقال باب النسخة جمع مناسبات
 النسخة هو لغة الازالة او التغير او النقل وشرعا
 رفع حكم شرعي باثبات اخر وفي اصطلاح الفريسيين
 النسخة من وريثة الميت الاول واحد او اكثر قبل قسمة
 التركة وقد يكون بعض المورث من وريثة وريثة الاول
 ومناسبة الاصطلاح الفريسيين ظاهرة اذا تقررت لك قنات
 يموت من وريثة الاول ميت فقط وتارة يموت اكثر وفي
 الحالين تارة يمكن الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

١٢٠

(العمام متباينين)
 (السوا من الاولين)

١٢٠
 ١٢٠

فهذه اربعة احوال اقتضت المصنف منها على كل واحد
 فقال وان يمت من ورثة الميت الاول ميت آخر يفتح
 الحيا وهو الميت الثاني قبل القسم كنزكت الميت الاول
 ولم يكن اختصار فصحح الحساب للمسئلة الاولى
 وعرضهم اي الميت الثاني من مصحح المسئلة الاولى
 وجعل له اي الميت الثاني مسئلة اخرى تاربعها
 اي اي مصحح الميت الثاني مسئلة كما قد بين التفصيل
 فيما قدما في باب من تأويل المسائل وتصحيحها فاذا
 عرفت مصحح الثانية وسهام الميت الثاني من
 المسئلة الاولى فاعرض سهام هذا الميت الثاني على
 مسئلته فلا يخلو من ثلاثة احوال الاله اما ان
 تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته واما ان توافقها
 واما ان تنبأينها فان انتقسمة عليها فلا ضرب وفتح
 النسخة مما صحت منه الاولى وان تكن سهام الميت
 الثاني من المسئلة الاولى ليست عليها اي على مسئلة
 الثاني تنقسم فان وافقها الاولى فارجع الى الوفاق
 اي وفق مسئلة الثاني بهذا اي بالرجوع للوفوق
 لموافق قد حكم اي حكم به الفرصون والحساب وبني
 كيفية النظر في الموافقة بقوله وانظر ايها الناظر
 في هذا الكتاب

في هذا الكتاب بين سهام الميت الثاني ومسئلته
 كما اسلفناه فان وافقت مسئلة الميت الثاني
 السهام اي سهامه فخذ هديت وفقها اي وفق
 المسئلة الثانية تمامها فحق قايوم مقامها قوله
 هديت جملت دعا معترضة بين الفعل ومفعوله
 فخر به اي الوفاق للذكور او اضرب جميعها الى المسئلة
 الثانية في السابقة اي الاولى ان لم تكن بينهما
 اي بين المسئلة الثانية وسهام الميت الثاني من
 الاول موافقه بل كان بينهما تباین فقطط ما قدمت
 في تصحيح المسائل في التطوير بين السهام والروس انه
 لا تتأني المماثلة ولا المداخلت الان الثانية هنا
 كالروس وهناك فقد علمت الاحوال الثلاثة وهي
 انقسمت سهام الميت الثاني على مسئلته او موافقتها
 او مباينتها مما قرئت به كلام المؤلف رحمه الله واذا
 ضربت الثانية او وفقها في الاولى فما بلغ منه تصح
 النسخة الجامعة للموتى والثانية فاذا اردت قسمة
 هذه الجامعة على ورثة الاول والثاني من له شئ
 لاوي اخذه مضمون يا في كل الثانية عند التباين او في
 وفقها عند التوافق وقد كودك بقوله وكل سهم

من الاول في جميع المسئلة الثانية بضرب عند
التباين او في وفقها عند التوافق عداية اي
جهل فحصل من الضرب المذكور هو ذلك
الوارث صاحب تلك السهام لاني التي ضربتها في
الثانية او في وفقها من مصحح المناسبة ومن له
شي من الثانية اخذه مضر وباقي كل سهام مورثة
من الاول عند التباين او في وفقها عند التوافق
وقد ذكر ذلك بقوله وسهم المسئلة الاخرى وهي
الثانية ففي السهام للميت الثاني من المسئلة الاولى
تضمن ان لم يكن بين المسئلة وسهامه موافقت
بل كانت مباينة او في وفقها تمام ان كانت بينهما
موافقة حصل من الضرب في كل من الحالتين فهو
حصص ذلك الوارث في الثانية الذي ضربت سهامه
في تلك السهام وفي وفقها من مصحح المناسبة واذا
اورث شخص من اثنين فاجمع ماله منهما ولاختبار
الصحة المناسبة بان يجمع حصص الورثة فان ساق
مجموعها مصحح المناسبة فهو صحيح والا فهو غلط فلك
قاعدة فهذه الطريقة التي ذكرها طريق المناسبة التي
مات فيها من ورثة الاول ميت فقط عارق اي
اصعد

اصعد بها اي بهذه الطريقة اي يعرفتها رتبة
اي منزلة فضل من قولهم فضل الرجل فضلا صارذا
فضل والفضيلة عند النقص شامة اي مرتفعة
مرتفعة عالية قال القرطبي رحمه الله في مختصر
الصالح شتمخ الجبل شموخا ارتفع والرجل بانفه
تكبر والانف ارتفع كبر وانفوخ شتمخ وجبال شموخ
انتقم ونمثل ثلاثة امثلة باعتبار لا تقسام
والتباين والتوافق فمثال الانقسام اب وابنان
مات احدهما قيل قسمة الشركة عن ابنين وبنت
فالمول من اثني عشر للاب اثنتان ولكل ابن خمسة
والثانية من خمسة وسهام الميت الثاني من الاولى
خمس على خمسة منقسم فتصح المناسبة كلها من
اثني عشر من غير ضرب للاب اثنتان وللابن الباقية خمسة
ولكل ابن من ابنين الثاني اثنتان ولبنت واحد مثال
المباينة ان يموت الابن عن ابنين فللأول ابني
عشر وللأب الباقية من خمسة ومسئلة اثنتان
وخمس على اثني عشر لا تنقسم عليهما وتباينهما في
الاثني عشر في اثني عشر فتصح المناسبة من اربعة عشر
ين فاذا اردت القسمة فللاب من الاثني عشر وهي

المساكن

الاول اثنتان في جميع الثانية وهي اثنتان باربعة فهي
 له وللابن المختل خمسة في جميع الثانية اثنتان
 بعشرة فهي له ولطرا بون من ابني الثاني من مسئلة
 اثنتان واحد في جميع سهام مورثة اي لابن الميت الاول
 وهي خمسة وواحد في خمسة خمسة فهي الكل طرا بون
 منها فلها عشرة كغيره الذي لم يمت فاذا اجتمعت
 اربعة حصة الاب وعشرة حصة الابن المختل في
 خمسة وخمسة حصتي ابني الابن الذي مات كان المجمع
 اربعة وعشرين وهي ما حصل منه المناصفة فالعمل
 صحيح ومثال موافقه بعضه هو المسئلة امامونية
 وهي رجل مات وخلف ابوين وابنتين فلم تقسم التركة
 حتى ماتت احد البنات عن ابنتين فلم تقسم التركة
 لطل من الابوين سهم وكل من البنات سهمان والثانية
 فيها جدة ام اب وجدا بوان واخت شقيقة اولاد فاصلها
 ستة للمجد قسم وللجد ولافت خمسة الباقيتين بينهما على
 ثلاثة لا تقسم وتباين واصل ضرب ثلاثة في ستة
 ثمانية عشر منها تصح للمجدة ثلاثة وللجد عشرة وللاخت
 خمسة فللميت الميت من الاول اثنتان فاعرضها على
 الثمانية عشر مصحح الثانية فتجد بينهما موافقة بالنصف
 قاض بنصف

امامونية

٧

مق

١٨

قاض بنصف الثانية تسعة في الاول وهي ستة تبلى
 اربعة ونحسين منها تصح في له شئ من الاول اخذ
 مضر يا في تسعة هي وفق الثانية ومن له شئ من الثانية اخذ
 مضر يا في واحد وهو وفق سهام الميت الثانية في الام
 من الاول واحد في تسعة ولها من الثانية يكونها حصة
 ثلاثة في واحد بثلاثة فجعلها لهما يجمع لهما اثني عشر وثلاثة
 من الاول واحد في تسعة بتسعة في قوله من الثانية
 يكونون جدا عشرة في واحد بعشرة فيخرج له تسعة
 عشر وللبنات المختلقت من الاول اثنتان في تسعة
 ثمانية عشر ولها من الثانية بمقتضى كونها اثنا
 خمسة في واحد خمسة فيجمع لهما ثلاثة وعشرون
 فاذا جمعت لهما اثني عشر وتسعة عشر وثلاثة
 وعشرين اجتمع اربعة وخمسون وهو لهما صحت منه
 المسئلة فاعمل صحيح فليو كان الميت الاول الذي
 خلف ابوين وابنتين اثني كان الجد في الثانية ابا
 ام فلا يرث وكان في الثانية ارث بيت المال او
 الرث على الخلاف المشهور في ذلك بين الامية واحتمل كون
 الاخت في الثانية اخت شقيقة اولاد فتختلف الحال با
 اعتبار ذكورة الميت الاول وانوثة فلذلك لما سئل
 امير المؤمنين المأمون عنها القاضي يحيى بن الحسين وهو له
 بقوله هلك هالك وخلف ابوين وابنتين فلم تقسم

تسعة

التم

التركة حتى ماتت احدى البنيتين من الباقيين فقال المير
 المؤمنين الميت الاول رجل ام امرأة فقروا ماتت فطنة
 فقال له اذ عرفت التفصيل عرفت الجواب قوله ان القضاء
 وسبب سؤاله عن ذلك انه اراد ان يولييه قضاء البصر
 اخذها فاستحق له لغيره فانه في حقها فظ
 عبد الله بن المقدسي رحمه الله كان اذ ذاك ابن احدى بنين
 عشرين سنة فاجب بحسب ذلك فقال يا مير المؤمنين
 سألني فان القصد على لا يخلو وكان في تحتون العمال
 والقضاة والامير بالفرافيق فقال ما تقول في بونين ولا
 وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنيتين
 عن الباقيين وقيل عنهم ومن زوج فاجابه بما سبق قوله
 فلما مضى الى البصرة قاضيا استخيره مشايخه واستخيره
 واستفروا فامتنعوا فقالوا له كم سن القاضى فقال لهم
 عتبات ابن اسير حبيب ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكبت
 فلذلك سميت بالمأمونية فبنفي لمن سئل عنها ان يخص
 عن الميت الاول كما فخص عنه بحسب ابن اكنم لا خلاف في حكم
 كما اسلفناه واعلم انك لو علمت في المناسخة كل مسألة
 على حدتها بحيث لا يتعلق الواحد باخر بل يصح لكل يطول
 ويقوت القصد من قسمة المسائل على حساب واحد تنتمت
 جميع ما تقدم فيما اذا مات ميت فقط من ورثة الاول
 ولم يكن الاختصار قبل العمل وهو حال من احوال اربع
 سبقت

ما

علمي

سبقت الاشارة اليها والحال الثاني ان يموت اكثر من ميت
 سواء كانوا كلهم من ورثة الاول او كان فيهم من هو من
 ورثة ورثة الاول وفي ذلك اوجه مختلفة ذكرتها في شرح
 الترتيب اشهرها واعملها تحصيل جامعة لمسئلة الميت
 الاول والثاني كما اسلفنا واجعلها اولى بالنسبة للميت
 الثالث ومسئلة الثالث ثمانية بالنسبة لها وانظر بينهما
 وبين سهام الثالث من تلك الجامعة وحصل جامعة على
 ما يقتضيه الحال من انقسام وثق اخف وتباين فان كان
 معك رابع فاجعل جامعة الثلاث الاولى ومسئلة الرابع
 ثمانية واعمل كذلك في خامس وسادس وهم جسد
 فما بلغ فمئة نصيب المناسبة الجامعة ثمانية واثني عشر
 ولنمثلة لذلك بمثال ذكره الشيخ زكريا رحمه الله في شرح
 الكفاية بقوله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وابنة
 ثم مات الاب عن الباقي واخ الابوين ثم الام عن الباقي فقام
 وعم ثم احدى البنيتين عن زوج ومن بقي في المسئلة الاولى
 من سبعة وعشرين مات الاول عن زوجة وبنين بن واخ
 فمسئلة من اربعة وعشرين توافق حظه من الاول بالربع
 فتصيان من مائة واثنين وستين من له شيء من الاول
 ضرب في ستة لو من الثانية ففي واحد فثلث زوجة ثمانية
 عشر وللأم سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون
 وللأخ خمسة ثم ماتت الأم عن أم وبنين بن واخ وعم فمسئلتها

الميت

ففي

٢٧

٢٢

٢٢

ففي

من ستة توافق حظها من الاولين بالثلث فتعني الثلاث من ثلاث
 مائة واربعه وعشرين فمن له شيء من الاوليين ضرب اثنين
 او من الثلاثه ففي نسعة فللمزوجة الاولى ستة وثلاثون
 وللمرأة مائة وثلاثون وللأخ عشرة وللام الثالثة تسعة
 ولعمها كذلك ثم ماتت احدى البنات عن زوج وام واخت
 فمسلتها من ثمانية توافق عنها بالنصف فتصير الرابع من
 الفومائين وستة وتسعين فمن له شيء من الثلاث الاول
 ضرب في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وستين فللمزوجة
 الاول التي هي ام في الرابعة مائتان واربعه وسبعون للبنات
 الباقية نسبها يه وخمسة عشر وللأخ اربعون وللام الثالثة
 ستة وثلاثون ولعمها كذلك ولزوج الرابعة مائة و
 خمسة وتسعون انتهى والى الان الثالث والرابع ان يموت
 بعد الاول ميتا او اكثر ويمكن الاختصار قبل العمل في
 سمي اختصار المسائل وهو انواع ذكرتها في شرحها
 الفارسية والترتيب منها ان تختص ورثة من بعد الاول
 فيمن بقي من ورثة من قبله ويرثون كلهم مطلقا
 العسوية سواء كان معهم من يرث من الاول فقط
 بالفرض ام لا كمزوجة وعشرة بنين من غيرها مانقا
 كلهم واحد بعد واحد حتى ينفق مع الزوجة من الاولاد
 اثنين فيقدر كان الاول مات عن زوجة وابنتين
 فقط فتصير بالاختصار من ستة عشر للزوجة اثنتان
 وكل

فق
 ١٢٩٩

والكل ابن سبعة ولو سلكت طريق الناسخه لصحت من
 عدد كثير ثم رجعت بالاختصار لما ذكر ولو خلق الاولاد
 فقط من غير زوجة فما تولا واحدا بعد واحد حتى ينفق
 فكانه مات عن اثنين فقط فتصير من اثنين تسعة كما
 يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن الاختصار ايضا
 في هذا العمل ويسمى اختصار السهام وهو ان يجد بعد
 نصيب المسائل في جميع الانصبا ان تترك فتخرج المسئلة
 وكل نصيب الى الوثقة كمزوجة وابن وبنت منها فقبل
 قسمت التركة توفت البنت عن بقي وهم امها وانها
 قلصح المناسخة من اثنين وسبعين للزوجة ستة
 عشر وللأبن ستة وخمسون والنصيبان مشتركان
 بالثمن فتخرج المسئلة الى ثمنها تسعة وكل نصيب
 الى ثمنه فيرجع نصيب الابن الى سبعة ونصيب الزوجة
 الى اثنين واذا اشتركت الانصبا كلها الانصبا منها فلا
 اختصار ومن اراد المزيد من هذا فعليه كتابتنا في
 الترتيب والله اعلم ولما انهي المصنف رحمة الله اعلاني
 الارث المحقق وما يتبعه شرعا في الارث بالتقدير ولا
 خياط وهو انواع قيد منها بالحنثا المشكل فقال
 باب ميراث الحنثا المشكل والمفقود والحمل والحنثي
 ما خوذ من الانحناث وهو التثني والتكسر والتكسر
 او من قولهم حنثي الطعام اذا تشبه امره فلم يخلص

٢

٧٢

حقه
 ٩

باب ميراث
 الحنثا المشكل

طهره وهو ادي له النكاح الرجل والمرأة وله ثقبه لا تشبه واحدة
 منها والمشكل ما خوذ من شكل الامر شكولا واشكل
 التلبس والخني ما دام مشكلا لا يكون اباءا ولا اموالا
 جدا ولا حدة ولا زوجا ولا زوجة وهو منحصر في اربع
 جهات البنوة والاخوة والعمومة والولاء والطام فيه
 في مقامين احدهما فيما يتصل به ولا يتصل به بحكمه كتب
 الفقه والثاني في ارثه وارث من معه وقد ذكره بقوله
 وان يكن في مستحق المال من الورثة خني صحبه في الاشكال
 بين اي ظاهر الاشكال المراد كونه خني مشكلا باقيا على
 اشكاله لم يتصل بذكورة ولا بانوثة فاقسم الزكوة بين
 الورثة والخني على التقدير لاقول كظم من الورثة والخني
 ان ورث بتقدير الذكورة والانوثة متفاضلا كما بين
 خني مع ابن واضح فالأقل نصيب الابن الخني وهو واضح
 كون الخني ذكر فيعطي الخني الثلث والواضح النصف وفي
 السدس كزوج وام وخني شقيق فالأمر في حق الخني ذكورة
 وفي حق الزوج والام انوثته والبقين اي المتبقين الذي
 لا ينك فيه وهو الأقل فيما سبق والعدم ان ورث بالام
 فقط كولد عم خني مع معتق فلا شيء له بتقدير الانوثة ولا
 يعطي المعتق شيئا لاحتمال ذكورته وكزوج وام وولد غير
 وخني لا يب فلا يعطي شيئا في الحال لاحتمال ذكورة فيسقط
 باستفراق الفروض والأمر في حق الزوج والام وولديا م
 انوثته

انوثته لعولها اذ ذاك لتسعة واذا عاملت كل من الخني
 ومن معه بالاضر فيوقف المشكوك فيه الى ان تقاضى والصلح
 يتساوى ويحذف تفاضل ولا بد من جريان التواهب ويقتصر
 الجهل هنا لضرر ربه وهذا كله اذ لو رث بتقدير الذكورة
 والانوثة متفاضلا الى احدى فقط كما قدمنا الاشارة لذلك
 فان ورث بهما متساويا وكولد ام ومعتق فالأمر واضح
 وقوله تحذف جواب الامر تحذف القسم المبني اي القسم الحق
 المبني اي الواضح الظاهر فالأمر ما قلناه هو المقدم
 من مذهب الشافعية ومذهب الحنفية انه يعامل الخني
 وحده بالاضر فان كان لاضر لا شيء فلا يعطي شيئا ولا يورث
 شيء ومذهب المالكية له نصف نصيب ذكر وانثى ان ورث
 بهما متساويا فقط فله نصف نصيبه وان ورث بهما متساويا
 وبالأمر واضح ومذهب الحنابلة ان لم يرز انتفاعه
 فكما لمالكية فان رزى انتفاعه فكما الشافعية والله اعلم
 فائدة ثانية للخني خمسة احوال احدها يورث بتقدير
 الذكورة والامنة علي السوي كابوين وبنت وولد ابن خني
 ثانياها بتقدير الذكورة اكثر كبنات وولد ابن خني ثالثها
 عكسه كزوج وام وولد ابن خني رابعا يورث بتقدير
 الذكورة فقط كولد ابن خني خامسا عكسه كزوج و
 شقيقة وولد ابن خني والله اعلم فائدة ثالثة في مسائل
 مسائل الحناني اما على مذهبنا فتصح المسئلة بتقدير

بهما متفاضلا
 وان ورث باحد
 صح

ذكوتة فلفظ وتقدر انوثة ^{فقط} تنظر بين المسلمين
 بالنسب الاربع وتصل اقل عدد ينقسم على كل من المسلمين
 بالتقديرين ^{فما} كان فهو الجامعة فاقسمها على كل من المسلمين
 والبقية الورثة وانظر اقل الشيعيين لكل منهم فادفعه
 له ويوق للمسلمين فيه الى البيان او الصالح واما على
 مذهب الحنفية ^{ففي} المسئلة على تقدير الاخر في حق الحنفية
 وحده واعطه الاخر وبقية الورثة الباقي فان كان لا يورث
 بتقدير فلا يعطى شيئا واما على مذهب المالكية ^{فان} في
 كيفية العمل فعلى مذهب اهل الاحوال تحصل الجامعة
 كما علمت على مذهبنا وتضربها في عدد حال الكائنات
 واحوال الحنفية ثم تقسم على كل حال فما اجتمع لكل شخص
 فاعطه من ذلك بمثل نسبة الواحد حال في الحنفية
 او الحنفية في ابن واضح وولد حنفية بتقدير الذكورة
 من اثنين وتقدر الانوثة من ثلاثة والجامعة هما
 ستة للمباينة ^{فقط} تصح عندنا فيعطي المشكل اثنين
 والواحد ثلاثة ويوق سهمهم وعند المالكية تضرب
 هذه الستة في اثنين ^{فما} كانت الحنفية فتضرب من اثني عشر
 للحنفية بتقدير الذكورة ستة وتقدر الانوثة اربعة
 ومجموع الحنفيتين عشر نصفها خمسة فهي له وللواحد
 بتقدير ذكورة ^{فما} الحنفية ستة وتقدر انوثة
 ثمانية ومجموع الحنفيتين اربعة عشر نصفها سبعة
 فهي له

فهم

سنة

١٢

١٢

واما عند الحنفية فلما خفي الثلث وللواحد الثلثان ففقس
 على ذلك والله اعلم ولما انهمى الكلام على الحنفية شرع في
 المفقود فقال واحكم على المفقود اذا كان من مملكت
 الورثة حكم الحنفية اي ^{فما} حكمه الحكم من معاملت
 الورثة الحاضرين في حقهم من تقدير حياتهم وموتهم ذكر
 كان او هو انبي سوا كان المفقود ذكر او انبي فمن يورث
 بكل من التقديرين واتحد ارثة يعطاه ومن يختلف ارثه
 يعطى الاقل ومن لا يورث في احد التقديرين لا يعطى شيئا
 ويوق للمال او الباقي مني يظهر الحال بموته او حياته او حكم
 قاضي بموته اجتهادا على ما سببناه وهذا هو الصحيح من
 مذهبنا وهو قول ابي يوسف والولولوي وابن القاسم عن
 مالك وقول الامام احمد ومقابل الصحيح عندنا وجهان احدهما
 بقدر موته في حق الجميع فان ظهر خلافه غيرنا الحكم قال الولوي
 وبهذا المعنى قال محمد بن الحسن ^{فما} انه جعل القول قول من
 المال في يده انتهى الوجه الثاني بقدر حياته في حق الجميع
 فان ظهر خلافه غيرنا الحكم وهو يؤخذ من الحاضرين كقيل
 علوهذين الوجهين لاحتمال تغير الحكم قال الشيخ زكريا
 رحمه الله فيه خلافة ذكره في البسيط وقال ايضا واعلم انه
 اذا كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على كل
 تقدير جاز ان يعطى الحاضر وز عليه كما نقله السبكي
 عن ابي منصور انتهى فايذة كيفية حسا المفقود ان

بالاخر

خلافه

ان نعمل لكل حالين حالته مسئلة وتوصل اقل عدد يتقيد
 على كل من المسكتين فما بلغ منه تصح فاقسمه على كل تقدير
 يظهر الاقل فيعطاه طوارث ويوقوف المشكوك فيه
 كما سبق مسئلة زوج حاضر واختان لابا حاضران واخ
 لاب مفقود فيقدر موت الاخ تكون المسئلة من سبعة
 بالعدل وتقدير حياته اصلها من اثنين وتصح من ثمانية
 والمسكتان متباينتان ومسطحهما ستة وخمسون فهي
 الجامعة فالأضر في حق الزوج وموت الاخ فله اربعة عشر
 وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية والأضر في حق الاخ
 ختين حياته فكل منهن سبعة من ضرب واحد في سبعة
 فمجوع ما خذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر
 بين الزوج والاختين والاخ المفقود فان ظهر ميتا مع
 الزوج حقه وجميع الموقوف للاختين وان ظهر حيا كان
 للزوج منه اربعة وللأخ اربعة عشر مسئلة اخ
 لاب مفقود واخ شقيق وجد حاضران فان كان الاخ
 للاب حيا فله المجد الثلث وللشقيق الثلثان لانهما
 من مسائل المعادة في من ثلاثة وان كان ميتا فالل
 بينهما بالسوية فتكون من اثنين فيقدر في حق الجد
 حياته وفي حق الاخ موته فالجامعة ستة للمباينة
 للجد اثنان وللأخ ثلاثة ويوقف سهم بين الجد والاخ
 ولا شيء للمفقود فيه فللاخ والجدان يسطحان في السهم
 المذكور

وللتيق

المذكور كما تقدم نقله عن ابي منصور والله اعلم فائدة
 مسئلة ثانية ما تقدم فيما اذا كان المفقود وارثا فان
 كان مورثا حكمه انه يوقف ماله جميعه الا ثبوت موته
 بينه او حكم القاضي موته اجتهاد عند مضي مدة لا يعيش
 مثله اليها في غالب العادة والمنشهور عندنا لا تقدر تلك
 المدة بل المعتبرة في النطق باجتهاد الحاكم وهذا هو
 المنشهور عند مالك والشافعية رحمهما الله وتقدر
 بسبعين نقله الموافي عن ابن عبد الحكم وحكي عن صاحب
 رحمهما الله فيه ثلاثة اقوال اخر ثمانية وخمسين
 ومائة وفي رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه تقدر
 بتسعين سنة وفي رواية عنه ايضا مائة وعشرين سنة
 ومنها قيل به من المدة من ولادة لا من فقده وقرئ
 الامام احمد بن من يرجي رجوعه فان كان الغالب على سفره
 السلامة كما اذا سافر التجارة او نزلت فيوقف ماله
 وينتظر به تمام تسعين وان كان لا يرجو رجوعه فان كان
 الغالب على سفره المحلة كما اذا كان في سفينة فأكسرة
 او قاتلوا العدو ولم يعلم من هلك ممن نجا او خرج من بين
 اهله ففقد فاذا مضى اربع سنين قسم ماله بين ورثته
 حينئذ والله اعلم ولما انتهى الكلام على المفقود شرع في المل
 فقال وهكذا حكم حمل ذوات اي صاحبات الحمل الذي
 يربوا او يجب ولو ببعض الثقل لا يرب فيعامل الورثة

رحمه الله

الموجودون بالارض من وجوده وعدمه وذكرته وانوثته
 وانفراجه ونفدده وبوقف المشكوك فيه الى الوضع للحمل
 كله حيا حيا مستقرة او بيان الحال فلذلك قال المصنف
 رحمه الله وابن عيلى في القسمة بين الورثة الموجودين
 ان لم يهبروا وطلبوا انفسهم القسمة قبل الوضع على اليقين
 والا قل فمن تجب ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئا ومن تخلف
 نصيبه دفع اليه ومن تخلف نصيبه وهو مقدر اعطى
 اقله ان كان غير مقدر فلا يعطى شيئا فعلى هذا لا يعطى
 اخو الحمل شيئا لانه لا يبط له د الحمل عندنا على الاصح وقيل
 يقدر اربعة ويعامل بقيته الورثة ~~بالاخر~~ بالاضطرار
 بتقدير اربعة ذكورا او اثنا وهو قول ابي حنيفة و
 رحمه الله ورحمه بعض المالكية ورحمهم الله ومن العلماء
 من يقدر الحمل اثنين ويعامل الورثة بالارض بتقدير
 الذكورة فيهما او في احدهما ولا نوتة وهو مذهب الحنابلة
 ومحمد والولولوي رحمه الله ومن العلماء من يقدر الحمل
 واحد لانه الغالب ويعامل الورثة بالارض من تقدير ذكورة
 وانوثته وهو قول الليث ابن سعد وابي يوسف ورحمهم
 الله وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ الكفيل من الورثة
 ثم ما قلناه من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وقال
 القفال رحمه الله توقف القسمة الى الوضع مطلقا وهذا
 الارح من مذهب المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت للحمل
 ميتا

ميتا عاد الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يكن
 انفصاله ميتا بحناية على امة بتوجب الفرقة وورثته
 عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود لبقية الورثة
 وكأنه كالعديم بالنسبة لذلك ايضا مسئلة خلف امته
 حاملا ولنا شقيفا فلا يعطى الا شيئا مادامت حاملا بالمال
 جماع وبعد ظهور الحال لا تخفى الحكم مسئلة خلف ابنت
 وزوجه حاملا فلا قسمت عند المالكية الى الوضع لا تعطي
 الزوجه الثمن عند الايعة الثلاثة ولا يعطى لابن شيا عندنا
 عني نضع عندنا وعند الحنابلة يعطى لابن ثلث الباقي وبوقف
 ثلثا لانهم يقدرونه باثنين ولا ضرر كونها ذكورية وعند
 الحنفية يعطى لابن نصف الباقي لانهم يقدرونه واحدا ولا ضرر
 كونه ذكورا ويؤخذ كقيل الاحتمال ان تقع اكثر مسئلة خلف
 زوجه حاملا او ابوين فالارض في حق الزوجه والا بوبين ان يكون
 الحمل عددا من الاناث فتعطي الزوجه ثمنها كالحامل او الاب
 سدس عايل ولا م سدس عايل في الجميع من اربعة وعشرين
 لسبعة فيدفع للزوجه ثلثة من سبعة وعشرين ولا م
 اربعة منها وللاب كذلك وبوقف ستة عشر ومذهب
 الحنابلة كذلك ومذهب الحنفية تعطي الزوجه الثلثة ثلثة
 من اربعة وعشرين ولا م اربعة منها وللاب كذلك وبوقف
 ثلثة عشر وعند المالكية لا قسمة الى الوضع مسئلة خلف
 اما حاملا واما فالا ضرر في حق الام كونها حاملا عددا فليها السدس

وفي حق الاب عدم تعدده فتعطي سدسا و الاب ثلثين
 وبوقوف سدس بين الام والاب فلا شيء للحملة منه وعند
 الحنا بله كذلك وعند الختفيه لها ثلث و الاب ثلثان و
 خذ منها نصف الاحتمال ان تلد عددا من الاخوة وعند المنة
 لا قسمة الي الوضع والله اعلم ولما انعم الكلام على مسائل الحمل
 شرع في ميراث الفرق والهدى لان في بعض مسائلنا
 في البيان او الصلح فقال باب ميراث الفرق في الحديث
 ونحوهم وقد قدمت ان شرط الارث بعلم بعضها من ميراث الفرق
 وهذا وان بيانها فنقول اعلم ان شرط الارث بعلم بعضها
 من ميراث الفرق ثلاثة احدها وتختص بالقضاة العلم
 بالجهة المقتضية للارث والدرجة التي يجمع بها المورث
 والوارث تفصيلا فلو شهد شخص عند قاضي بان هذا وارثه
 فلا يكفي ذلك حتى يبين سب اربته تفصيلا فلو شهد
 شخص الاختلاف العلماء في الورثة فبرهان الشاهد من
 ليس يوارث وارثا الشرط الثاني تحقيق موت المورث كما اذا
 شوهد ميتا او لحاقه بالاموات حكما وذلك في المفقود
 الذي حكم القاضي بموته بجهتها كما تقدم في بابها والحاقه
 بالاموات تقديرا وذلك في الجنين الذي انفصل بخناية على
 امه فوجب الفرق اذ لا يورث عنه غيرها كما تقدم في باب
 الحمل الشرط الثالث تحقيق حيات المورث بعد موت المورث
 حياته مستقرة والحاقه بالاحياء تقديرا لحمل انفصل بياجاة

باب ميراث الفرق

مستقرة

مستقرة لو قت بظهور وجوده عند الموت ولو نطفه او علقه اذا
 تقرر ذلك فيترفع من الشرطين الاخيرين ما ذكره بقوله
 وان يموت قوم متوارثون من رجال او نساء او منهما وهما
 وهو في الاصل اسم للرجال دون النساء قال القرطبي رحمه
 الله في مختصر المصالح والقوم الرجال دون النساء وما دخل
 النساء فيه على وجه التبع انتهى وهو له ما قوله بهدم سكن
 الدالي الفعل من قولهم هدمت البناء هدمنا سقطته وفي
 الدال البناء المهدم وقال القرطبي في مختصر المصالح المهدم
 بالتحريك ما تهدم من جوانب البني فسقط فيها والحديد
 بالسراي كسر الحاء الثواب الملق او عرق في الماء يقال عرق
 بكسر الراء في الماء والخبر والنشر عرقا بفتحها فهو عرق
 وعارق وعرقه بنشد يد الراي المفتوح في الماء خمسة
 فيه فهو مفرق وعرق او امر حادث اي نازل قال القرطبي
 في مختصر المصالح حدث الشيء حدثا وحدثا وحدثا نازل
 واحداث الرعد معروف والحادث عند القدم ثم انتهى في النها
 ية لابن الاثير في حديث المدينة من احداث فيها حدثا او
 اوي محدثا الحادث الامر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد
 ولا معروف بالنسبة انتهى وقوله عم الجميع من القوم المذكورين
 ومثل الحادث النازل بهم قوله طلق بفتح الحاء والراء وقال
 الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله بكسر الحاء المهملة
 وفتح الراء النازل انتهى ووجه الاول ما قال ابن الاثير رحمه

الله في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه عمامة
 سوداء ^{قائمه} قال الزمخشري رحمه الله الحرقاية
 هي التي تلون ما احرقته النار كأنها منسوبة بزيادة
 الالف والنون الي الحرق بفتح الراء وقال يقال الحرق
 بالنار والحرق بها انتزعي وقال فيها ايضا حرق النار
 بالتحريك طهيها وقد يسكن انتهى ايمو ان مات
 منوار ثمان فاكثرت بائنه لم يسم شي عليهم او عرفهم
 او عرفهم او في معركة قتال او في اسر او في غزبت
 ولم يكن يعلم حال الشا منكم اي لم يعلم عينه بان
 علم ان احدهم مات قبل الاخر لكن لم يعلم عينه وكذا
 ان لم يعلم سبق ولا معيه او علم انهم ماتوا معا فلا ثبوت
 زاحقا منهم من زاحقا اخر منهم والزاحق الزاهب
 يقال زهقت روحه اذا اخبرته ^{وخرجت النفس}
 بالكسالة اي فلا ثبوت ميتة منهم من ارجعها فيما
 اذا علم موتهم معا واما اذا لم يعلم امانا معا او مرتبا
 فلهذا زبوا بن ثابت رضي الله عنه وبه قال مالك والشافعي
 وابو حنيفة رحمهم الله وذكر ان عليا رضي الله عنه ورت
 بعضهم من بعضهم تلامذاهم دون طريقها وبه قال
 احمد رحمه الله وهذا مذهب الحنابلة ما لم يقع التواخي
 فان الذي ورثه كل ميت تاخر مورثهم ولا يثبت وان
 تعارضت بينهما خلاف كل ابطال دعوا صاحبه وحينئذ
 لا تقاوت بينهما

الحا

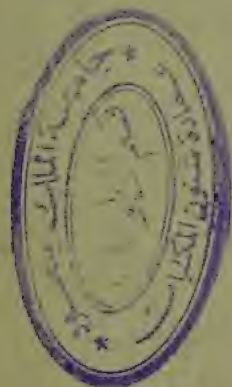
زهقت

بينهما فيكون الحكم اذ ذلك كالمذهب الاول والمراد بالانفلا
 ماله الذي بيده والطريقها ورثه من الميت الذي معه ^{وخرج}
 الخلاف المذكور فيما اذا علم السابق ولم يعلم عين السابق
 وحيث لم يورث احدهم من الاخر شيئا كما لا جازم فلهذا
 قال وعدهم اي الموتي بغير وخو كانهما اجاب اي
 لا قرابت بينهم ولا غيرهما مما يقتضي الارث فهاذا القول
 السديد اي الصواب يقال سعد الشيء وسداد اذا كان
 صوابا واسد الرجل جابا بالصواب في قول او فعل ورجل
 مسدد موفق للصواب فقوله الصايب اي المصيب غير الخطي
 عطف تفسير فائدة اذا علم موت احد المتوارثين بالفرق
 خوة بعد الاخر معين ولم ينس فالامر واضح ان المتاخر
 يورث المتقدم اجماعا وان علم موتها مرتبا وعين السابق
 ثم نسي وقف الامر الي البيان او الصلح وبها تبين ^{للميت}
 تمت احوال الفرق خمسة احوال ولما انتهى المصنف رحمه
 الله تعالى الكلام على ما اذا ان يورده في هذه المنظومة
 ختمها بالحمد لله والصلاة والسلام على رسوله محمد صلى الله عليه
 وسلم والدعا كما ابتدأها بذلك رجاء قبول ما بينهما فقال
 والحمد لله على التمام اي تمام الكتاب اي كماله جدا كثيرا
 ثم اي حمل الي الدوام اي البقاء اي جدا كثيرا دايما والحمد
 على النعمة هو الشكر في اللفظة وشكر المنعم واجب بالشرع
 اسأله العفو اي نكر الموافقة صفحا وكما عن التفسير

اداع

أي التواني في الأمور وفي ما توفى له أي ترجوا في المصير أي
 المرجع والمراد به يوم القيمة يوم يرجع فيه الخلق إلى الله
 تعالى قال الله تعالى إليه مرجعكم جميعا واعترفوا أي ستر
 ما كان من الذنوب فلا يظهرها بالعقاب عليها والذوق
 جمع ذنب وهو الجرم وستر أي تغطية ما نشان من
 أي قبيح من الشين وهو القبيح من العيوب جمع عيب وهو
 النقص وأفضل الصلاة والسلام على النبي المصطفى الخاتم
 من الخلق لبدعهم إلى يوم لا سلام والمصطفى من الصفوة
 وهو الخلو صفا بدلت التاء طاء الكريم بفتح الكاف قال
 العلامة سبط المارديني رحمه الله على الأفضح وهو كسر طاء
 وهو نقير اللين انتهى وهو الجواد والجامع لأنواع
 الخير والشر والفضائل والصفوح محمد صلى الله عليه
 وسلم خير الأنام الخلق العاقب أي الذي لا نبي بعده قال
 ابن الأثير رحمه الله في النهاية في أسماء النبي صلى
 الله عليه وسلم العاقب هو آخر الأنبياء والعاقب
 العقوب الذي يخلف من كان قبله والله القريب
 القين المحممة الأكثر في ذوي أصحاب المناقب
 الفاضلة والمناقب جمع منقبته وهو ضد المثلبت
 وجمعها منال وهو العيوب وصحبه الأفاضل من فضل الأفاضل
 ما رزق فضل وفضيلة عند النقص الاختيار جمع خير يتشدد
 وتخفف من الخير والخير هو الشر والخير خلاف الشر
 والخير

والخير الفاضل من كل شيء السادة جمع سيد أي شريف ومن
 قولهم ساد القوم سيادة شرف عليهم فهو سيد والجمع
 سادة لا ما جمع ما جدد وهو الكامل في الشرف من قوتهم
 مجد الرجل مجد اشرفا بكم الأفعال كما برار جمع بر يقال بررت
 فلانا بالسياسة بفتح الباء وضم الراء فأنا بررتهم وباروتها
 ابن الأثير في النهاية يقال بررتهم فهو بار وجمعه
 بررة وجمع البرار وهو كثير ما يخص بالاولياء والزهاد
 والعباد انتهى وهذا من شرفنا به كلام المؤلف رحمه
 الله ونختتم هذا الشرح هو خاتمة شتم على الأبواب
 الباب الأول في الرد وذوي الأرحام وفيه فصول الفصل
 الأول في الخلاف فيها فعدد الخنفيه والحنابلة إذا كان
 الورثة أصحاب فروض لا تستغرق فيرد الباقي عنهم
 عليهم نسبة فروضهم ما عد الزوجين فإنه لا يرد
 عليهما فإن لم يكن له ورثة من المجمع على إرثهم أو
 كان له أحد الزوجين وكان له أحد من ذوي الأرحام
 فإنه في الأولي أو الفاضل بعد فرض الزوجية في النكاح
 لذوي الأرحام وسياقي تقر يفهم وعند المالكية إذا
 لم تخلف ورثة من المجمع على إرثهم أو خلقا ففرض
 لا تستغرق فإنه أو الفاضل بعد الفروض ليست المال
 سواء انتظم أم لا وأما عندنا معاشر السنا فقيمة
 فاضل المذهب كمد ذهب المالكية والمفتي به من



مذهبنا الذي افتني به المتأخرون من السلف فيه وهو
 المذهب انه اذا لم ينتظم امر بيت المال لكون الامام
 غير عادل بالرد على اهل الفروض غير الزوجين
 ما فضل عن فرضهم الذي منها فرض احد الزوجين
 بالنسبة وسنأتي كيفية فان لم يكن احد من اهل
 الفروض الذي يرد عليهم فماله او الفاضل بعد
 فرض احد الزوجين لذوي الارحام عليا سياتي وان
 انتظم امر بيت المال فمال له دون الرد ودوي
 الارحام الفصل الثاني في الرد وهو ضد العول وهو
 زيادة في انصاء الورثة ونقصان من السهام وقد
 انه لا يرد على الزوجين فاذا لم يكن هناك احد الزوجين
 فان كان من يرد عليه شخصا واحدا كأم أو ولد أم فله
 المال فرضا ورثا وان كان من يرد عليه صنف واحد
 كالولد أم او جدان فاصل المسئلة من عدد جميع
 كالعصبة او كأمه يرد عليه صنفين فاكثرت جمعته
 فمجموعهم من اصل المسئلة لتلك الفروض فالمجتمع
 اصل المسئلة الرد فاقطع النظر عن الباقي من اصل
 مسئلة تلك الفروض كانه لم يكن واعلم ان مسائل
 الرد التي ليس فيها احد الزوجين كلها مقتطعة من
 ستة وانها قد تحتاج لتفصيل وان كان هناك احد
 الزوجين فخذ له فرضه من مخرج فرض الزوجية
 فقط

فقط وهو احد من اثنين واربعه او ثمانية واقسم الباقي
 على مسئلة من يرد عليه فان كان من يرد عليه شخصا واحدا
 او صنف واحد فاصل مسئلة الرد يخرج فرض الزوجية
 وان كان من يرد عليه اكثر من صنف فاعرض على مسئلة
 الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم فخرج فرض
 الزوجية اصل المسئلة الرد كزوجة وام ولديها
 وان لم تنقسم ضربت مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض
 الزوجية لانه لا يكون اما صباينا فابلع فهو اصل
 المسئلة الرد وقد تحتاج مسئلة الرد التي فيها احد
 الزوجين لتفصيل ايضا اذا تقرر ذلك فاصل مسئلة
 الرد سوى ان كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية اصول
 اثنان كجدة وخال وام وزوجة وام وثلاثة كأم
 وولديها كنمت وام وكزوجة وام وولديها وخمسة
 كأم وشقيقة وثمانية كزوجة وبنت وستة عشر
 كزوجة وشقيقة واخت الاب واثنان وثلاثون
 كزوجة وبنت بنت ابن واربعون كزوجة وبنت بنت
 ابن وجدة الفصل الثالث في ذوي الارحام وهم كل
 قريب غير من تقدم من الجميع عليا رثتهم وهم وان كانوا
 يرجعون الي اربعة الاصناف الاول من ينتمي الي الميت

واربعة

في

وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وانزلوا القضا
من ينتمون اليهم المبيت وهم الاجداد والجداد ان السا
قطون وان علوا الثالث من ينتمون الي ابوي المبيت
وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة للام ومن يدي
بهم وان نزلوا الرابع من ينتمون الي اجداد المبيت وبنات
وهم العمومة للام والعمات مطلقا وبنات الاعمام
مطلقا والخوة مطلقا وان تنباعدوا واولادهم
وان نزلوا الخامس علمت ذلك فلا يخالف عندهم
ورث ذيل الارحام من انما انفر من ذيل الارحام جميع المال
وانما يظهر الخلاف عند الاجتماع وفي ذلك مذهب
بعضهم بغيرها بعضا ومالي بغيرها مذهب ابن
مذهب اهل التزويد وهو انما يقسم الاصل عند الشك
وهو مذهب الحنابلة وحمله انه ينزل كل منهم
منزل من يدي به الا ان الخوال والخالات فمنزل
والاعمام للام والعمات فمنزلت لابي علي الارحام
فان سبق احد الي وارث قدم مطلقا وان استوفى
وفي السابق اليما وارث قدر كان المبيت خلف من
يدلون به وقسم المال اوابا في بعد فرض الزوجية
بينهم كأنهم موجودون فمن يحب لا شيء لمن يدي به

يدي به وما اصاب كل واحد قسم على من نزل منزلته
كأنه ما وخلفهم الا اولاد الام وهو فيقسم بين ذكور
وانا تنهم بالسوية كما صولهم مع اولاد الام لومان
وخلف اولاد ذكورا واناثا قسم ميراثه بينهم للذكر
مثل حظ الانثيين والام والخال والخالت للام فيقسم
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين مع انه لو ماتت لام
وخلفتهم كانوا اخوتها لامها فلا تقضيلى بينهم
وعند الحنابلة وهم من المتزولين ايضا اذا كان الذكر
والانثى من جهة واحدة في جهة واحدة
فالقسمة بينهم بالسوية لا يفضل ذكر علي انثى
فالذهب الثاني مذهب اهل القرابة وهو مذهب
الحنفية وبه قطع البغوي والمتولي من اصحابنا
وهم يقدمون الاقرب فالاقرب كالعصبات والظاهر
من مذهبهم تقديم الصنف الاول علي الثاني والثاني
علي الثالث والثالث علي الرابع فما دام احد منهم
من الفروع فلا شيء لوارث من الاصول وما دام احد
منهم من الاصول فلا شيء لاولاد اخوات وبنات
الاخوة وبنات الاخوة للام وما دام احد من هؤلاء
فلا شيء للاخوال والعمات ولا اعمام للام وبنات

ولد

الأعمام ومن يدي بهم ومن أبي حنيفة رحمه الله رواية
 بتقديم الصنف الثاني على الأول وقدم أبو يوسف ومحمد
 الصنف الثاني على الثاني ومعني كان اثنتان فأكثرت
 صنف واحد من الأضاف الأربعة ففي ذلك تفصيل طويل
 مذكور في كتاب الحنفية وقد ذكرنا طرفاً منها في كتابنا
 شرح الترتيب الأمثلة على مذهب أهل التتريب بنت
 بنت ابن ابن بنت بنت المال للأول ولها لبقها للوارث
 بنت بنت ابنا أم أم أم أم المال للأول لبقها
 للوارث بنت بنت بنت ابن وابن وبنت من بنت ابن
 نصف المال للأول ونصفه بين الآخرين اثلاثاً عندنا
 وانصافاً عند الحنابلة ابن ابن ابن ابن وبنت بنت
 أخ الأم كلاهما المال بينهما انصافاً عندنا وعند الحنابلة
 بنت أخ الأبوين وبنت أخ الأب وبنت أخ الأم المال للأول
 والثالثة على سنة الثالثة سهم وللأول خمسة أسهم
 ولا شيء للثانية ثلاثة أخوال مفترقين للخال من الأم
 السدس والخال من الأبوين الباقي وسقط الأثر ثلاث
 خالات مفترقات المال بينهما على خمسة للشقيقتين
 ثلاثة وكل واحد من الباقيين واحد ثلاثة أخوال
 مفترقين وثلاث خالات كذلك الخال والخالت من

الأم

الأم الثلث اثلاثاً عندنا انصافاً عند الحنابلة والباقي
 للخال والخال من الأبوين كذلك عندنا وعند أبي حنيفة
 ولا شيء للخال والخال من الأم من الأبوين ثلث عمتان
 مفترقات المال بينهما كالخالين ثلاث بنات أعمام
 مفترقات المال لبنت الشقيق وحدهما السبقهما للوارث
 مع حبب الصم الشقيق الأم للأب بنت أخ الأم مع بنت عم
 شقيق أو الأب للأول والابن والباقي للثانية ثلاث
 خالات مفترقات وثلاث عمتان كذلك الثلث للخالين
 على خمسة والثلاثان للعمات كذلك وفي كتابنا شرح
 الترتيب ما فيه كفاية والله أعلم الباب الثاني في الولا
 وفيه فصلان الأول الفصل الأول في سببه وهو
 زاول الملك من رقيق فمن اعتق عبداً من جنس أبيه فله
 دبره أو استولى له ففقت بالموت أو عتق عليه بالكتبة
 أو اتهم من مالك عتق عبده على مال فإليه أو عتق
 نصيبه من مشترك فميراث أو ملك قريبة ففقت عليه
 ثبت له الولاء عليه والعصبة المتعصبين بأنفسهم ولو
 امتلقت بينهما وإن لم يرثه في صورة الاختلاف والولا
 كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يورث
 به وكما ثبتت الولاء على الفتيق الذكر ولا نتي ثبت على

الباب الثاني
 في الولا

اولاده واجفاده وعليه عتيقه وعليه عتيقه وانما ثبت
 على فرع العتيق بشرطين احدهما ان لا يمس الرق ذلك الفرع
 فان كان رقيقا وعتق فاولاده لمعتقه وعصبته من بعده
 فان لم يوجد فلبيت المال ولا ولا عليه لمعتق لا مولى
 الشر الثاني في ثبوت الولا للموالي لهم وهو ان يكون
 الاب حرا اصله على الصحيح واما عكسه وهو ان يكون الاب
 عتيقا ولا م حرة الاصل فهل يكون عليه الولا للموالي الاب
 لانه ينسب اليه او لا تغليب للحرية كعكسه الصحيح
 الاول قال الامام النووي رحمه الله في الروضة فرع من مذهب
 رقي وعتق فلا ولا عليه لمعتق ابيه وامه وسائر اصوله
 كما سبق سواء وجدوا في الحال ام لا فامبا شرعا عتقه
 واولاده لمعتقه ثم لعصبته فاما اذا كان حرا اصله ابو
 عتيقا او ابوه عتيق فولا لموالي ابيه وان كان الاب
 رقيقا ولا م لمعتقه فالولا لمعتقها فان ماتت ولا يرقيق
 بعد ورثة لمعتق الام وان اعتق الاب في حياة الولد انجر
 الولد من مولا الام الي مولي الاب ولو مات الاب رقيقا وعتق
 الجدا نجا من مولي الام الي مولي الجد ولو عتق الجد
 رقيقا في انجره الي مولي الجد وجهان اصحهما انجر فان
 اعتق الاب بعد ذلك انجر من مولي الجد الي مولي الاب
 والثاني

والثاني لا ينجر فعلى هذه لومات الاب بعد موته عتق الجد
 والاب رقيقا في انجره الي مولي الجد وجهان اصحهما انجر
 النسخ الي مولي لا ينجر وقطع النسخ بملا نجر رقت انجر
 اقوي والله اعلم انتهى الفصل الثاني في حكم الاولاد الحرة
 منها الارث وهو المقصود هنا فاذا مات العتيق ولا
 وارث له بنسب ولا نكاح فماله لمعتقه فان كان له صا
 فرض لا يستغرق فالباقي لمعتقه فان لم يكن المعتق
 حيا في الهورين ورث العتيق اقرب عصبة المعتق
 بالنفس لا بالغير ولا مع الضر ولا ذوا فرض فان لم يكن
 للمعتق عصبة بالنسب فلمعتق المعتق فاما لم يجد له
 فلمعتق معتقا لمعتق كذلك فان لم يجد لهم فلمعتق معتق
 المعتق ثم لعصبته وهكذا ولا ميراث لمعتق عصبات
 المعتق الا المقتق ابيه او جده ولا لعصبة عصبة المقتق
 اذا لم يكن عصبة للمعتق كما اذا تزوجت امرأة من غير
 قبيلتها وولدت ابنا واعتقت عبدا ثم ماتت فمقتقها
 عن ابن عمه وولدها المذكور فقط فلا يرثه لانه ليس
 بعصبة لها وان كان عصبة الابن لها وقد ذكر النسخ في
 سبط المارديني رحمه الله في شئ كتشف الفواقر انه
 نازح بعض معاصريه فيها والجمال الكلام فيها اذا

علمت ذلك فقد ذكر الالحاب ربه الله ضابطا لم يورث
من عصبه المعتق اذ لم يكن المعتق حيا فقالوا هو كوكون
عصبه وارثا للمعتق لو مات المعتق يوم موت الله
المعتق بصقة العتيق وخرجوا على ذلك مسايلا منها
انه لا تورث امرأة بولاء الغير اصلا وانما تورث بالحباشة
فانها على عتيقها الولاء وعلى اولاده وامثاله وعتيقه كالرجل
وتقدمت الاشارة الى ذلك اخر العصبان ومنها لو اعتق
عبدا ومان عن ابنتين فمات احداهما عن ابن ثم مات العتيق
وخلف ابن معتقه وابنه ابنة ورثته ابن المعتق دون ابن
ابنه ومنها لو مات المعتق عن ثلاثة بنين فمات احدهم
عن ابن واحد عن اربعة واخر عن خمسة فلو مات العتيق
ورثته اعشارا بالسوية ومنها لو اعتق مسلم عبدا كافر
ومات عن ابنتين مسلم وكافر ثم مات العتيق لا
فييراثه للابن الكافر لانه الذي يورث العتيق بصفت
الكفر ولو اسلم العتيق ثم مات فييراثه للابن المسلم
ولو اسلم الابن الكافر ثم مات العتيق مسلما فييراث
بينهما وهذه المسائل تتخرج ايضا على ان الولاء يورث
به ولا يورث فعان احداهما الذين يورثون بالولاء
من عصبه المعتق يترتبون ترتيب عصبان النسب
لكن

لكن لا يظهر ان اخا المعتق وابن اخيه يقدمان على
جده الثاني لو انشترت امرأة اباهما فعتق عليها ثم
اعتق الاب عبدا ومات عتيقه بعده ولم يعتق عصبه
بالنسب فييراث العتيق له دون البنت لانها معتقة
المعتق فتاخر عن عصبه النسب وهذه قيل اخطأ بها
اربهاية قاضي غير المتفقهة فتسمى مسئلة القضاء
وصور بعضهم مسئلة القضاء بما لو اشترى ابنة
اباهما فعتق عليها ثم اعتق عبدا ومات العتيق بعد
موت الاب عنها فييراثه للابن دون البنت لانه
عصبه لانها عصبه المعتق باو غلط فيها اربعة
قاضي فقالوا ارث العتيق بينهما وفي الولاء مباحث
كثيرة ذكوة اكثرها في شرح الترتيب الباب الثالث
في قسمة التركات وهي التمرة المقصودة بالذات من علم
الفرايض وما تقدم فوسيلة لها وهي مبنية على اربعة
اعداد المساوية التي هي اصل كبير في استخراج المجهولات
وهي مذكورة في كتب الحساب وذلك ان نسبة مال كل
وارث من نصيب المسئلة كنسبة ماله من التركة
الى التركة اذ تغور ذلك فتارة تكون التركة
مما لا يمكن قسمته كالعقارات والحيوانات فيقر

النسب

الباب الثالث في التركات

في تقسيم المسئلة

تلك النسبت تكون حصته من ذلك الموروث ثم تارة
 يصير المفتي عنها بالقرار ربط وتارة يعبر عنها بالكسور
 المشهورة فهو مخير ولاولي مراعات عرف البلد ولو
 جمع بينهما كان يفوق مثلا للام السدس اربعة
 قرار ربط كانا ولي وتارة تكون التركة مما تمكن قسمته
 كالنقد او ما يقدر بالوزن او الكيل والعدد او ثمن
 او قيمة ما لا يمكن قسمته او اريد قسمة ما يمكن
 قسمته او ما لا يمكن بالقرار ربط فيقدر مخرج القسمة
 وهو اربعة وعشرون كتركة مقدارها اربعة وعشرون
 دينارا مثلا ففي هذه الصور كلها ان كانت التركة مما
 قلته للتصحيح فالامرواض لا تحتاج لاهل كزوجة بنت
 وابوين والتركه عبد مثلا او اربعة وعشرون دينارا
 فتصح المسلة من اصلها اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة
 وللبنات اثني عشر وللأولاد اربعة وللأب خمسة ومخرج
 القيراط القيراط او التركة مساو لكل منها للتصحيح
 فللزوجة ثلاثة قرار ربط من العبد وهو ثلاثة دنانير
 وللبنات اثني عشر قيراطا من العبد وهو اثني عشر
 دينارا وللأب اربعة قرار ربط من العبد او اربعة
 دنانير وللأب خمسة قرار ربط من العبد او خمسة

دنانير

دنانير وان كانت التركة غير مساوية لمصح المسألة
 ففي قسمة التركة اوجه خمسة بل اكثر الوجه الاول هو
 المشهور ان تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في
 التركة او مخرج القيراط وتقسيم الحاصل على التصحيح يخرج
 ما لذلك الوارث ففي المباشلة وهي زوج وام واخت
 شقيقه والاب كانت التركة عقارا او ربعة وعشرين
 دينارا فاصل المسلة ستة ونقول لثانية ومنها
 تصح كما تقدر فاضرب الزوج ثلاثة في اربعة وعشرين
 مخرج القيراط او عدد الدنانير يحصل اثنان وسبعون
 فاقسمها على الثانية يخرج تسعة فللزوجة تسعة
 قرار ربط في العقار او تسعة دنانير وللبنات كذلك
 واخت للام اثنتين في اربعة وعشرين وللأب خمسة
 الحاصل وهو ثمانية واربعون على الثانية يخرج لها
 ستة قرار ربط في العقار او ستة دنانير ومنها
 وهو اصل الوجة وهو اعلمها فثلاثة دنانير فيما لا يمكن
 قسمته ايضا ان تنسب كل حصص ومن المصح اليه
 وتأخذ من التركة او مخرج القيراط بتلك النسبت
 ففي المثال المذكور انسب للزوج حصته وهي ثلاثة
 الى الثانية مصح المسلة تكون ربا وثمانيا فله ربع

تقول

٧٢
 ٢٠٩
 ٢٠٩
 ٢١

الاربعه والعشرين وثمنها وكذلك تسعة قرايط
 او دنانير وان شئت قلت له ربع التركة وثمنها ولا
 تحت كذلك وانسب للام اثنتين الي الثمانية تحت
 ربعا فلها ربع الاربعه والعشرين ستة دنانير
 او قرايط وان شئت قلت لها ربع التركة ومن اراد
 معرفت بقية الاوجه مع زيادة فعليه بكتابنا
 شرح الترتيب فقد اتيت فيه من ذلك بالعجب
 العجائب والله اعلم الباب الرابع في المسائل الملقية
 وهي كثيرة وقد تقدم منها الفراءان وتسميان بالقر
 والنصفين والمباهلة والمشاركة والكدرية
 الصفري وام الفرح والغا والمبرية والبغيلة
 والمامونية ومسله الامتحان والصما والخرقا والقرية
 والعشرينه ومختصة زيد وتسعينيت زيد رضي الله عنهم
 ومسله القضاة ومنها الناقضه وهي زوج وام وولد
 ومنها الدينارية الكبرى وهي زوجة وبنات وام ول
 عش اخا واخت كلهم لاب والتركة فيها ست مائة
 دينار فخص الاخت دينار واحد وتسمى بالعامرية
 بالترجيح بالشاكية وبالركابية ومنها ام البنات وهي ثلاثة
 زوجات واربع اخوات لام وثمانى اخوات الابوين او
 الاب

الباب الرابع
 في المسائل الملقية

١٣ ٣ ١١ / ١٠٩ ١٧ ٥٤ ٣ ٢١
 ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤

اولاب اصلها اثني عشر وتقول خمسة عشر ومنها
 الدقانه وساذكرها في العايات ومنها عند المالكية
 ملقيات ثلاث وهي المالكية وشبه المالكية وعقرب
 تحت طوبه فالمالكية زوج وام وجد واخوة لام
 واخوة لاب فلا شيء للاخوة لجميع عند المالكية
 والباقي بعد فرض الزوج والام للجد وحده وعند الزوج
 النصف والام السدس لانه لا حظ ولا حق للاب الباقي
 ولا شيء للاخوة للام واتفاقا وشبه المالكية هي
 هذه اذا كان بدل الاخوة للاب اخوة اشقاء وتسمى
 عندنا وعندهم كالحكم في المالكية فترث الاخوة الاشقاء
 ابنا في بعد فرض الزوج والام والجد ولا شيء للاخوة
 جميعا من الصنفين عند المالكية وعقرب تحت طوبه
 هي زوج وام واخت من ام اقرات للاخت للام بنت
 في عند المالكية في لانكار من ستة وفي الاقرار من اثني
 عشر للبنت ستة وللعممة واحد والمجموع سبعة
 عليها نصيب للاخت للام وهو واحد فلا يصح فقرب
 السبعة في السنة فتبلغ اثني واربعين ولا شيء
 للزوج احد وعشرون وللام اربعة عشر وللبنت
 اربعة عشر وللعمة واحد ولا شيء للاخت للام

والجد السدس

٦

وانما لقيت بذلك لغفلة من تلقي عليه عما اقرت
به العصبية قال امام الحرمين رحمه الله في النهاية وفي
اكثر القرصين من الملقبات ولا لها ولا حسب لا جوارها
اقتضاه الله العلم الباب الخامس في مشتقاتها والاعاز

نهاية

الباب الخامس

كتابها

وهو باب واسع وفيه فصولان الفصل الاول في مشتقاته
فمن ذلك رجلان كل منهما عم لآخر صورتها رجلان تزوج
كل منهما ام لآخر فاولدها ابنا فكل من ابنيها عم لآخر
الامه رجلان كل منهما خال لآخر صورتها ابنا فكل من
رجلين بنت لآخر فيولد لكل منهما ابن فكل من ابنيها
بنين خال لآخر في ترتيب المجموع شخص قال
لشخص ياعمي يا خالي صورتها ان اخا زيدا من امه
تزوج باثنت زيدا من ابية او بالعكس فاولدها
فزيد عمه وخاله اتهم في قيل فيها نظما يا من سؤله
يحيى قل خالي كيق صار عجي وقال الشيخ زكريا رحمه الله

النسب

في شرح الفصول الكبير رجلان كل منهما ابن خال
لاخر صورتها ان يتكح كل من رجلين اخت لآخر فيولد
لكل منهما ولد ابن امرأتان التقتا برجلين فتالتا
مرحبا بابنينا وابني زوجينا صورتها رجلان تزوج كل
منهما ام لآخر وهي من المسائل التي سال عنها ابوال

ورجينا

يوسف

يوسف ومحمد الشافعي في مجلس الرشيد رحمهم الله
فاجابوهما بذلك انتهى والله اعلم الفصل الثاني في
الاعاز وهي كثيرة تكاد تخرج عن الحصر فمن ذلك رجل
له خال وعم فورثة الخال لا ورن العم هو ان يكون الخال
ابن اخي الميت وصورتها ان يتكح امرأة ويتزوج ابنة
امها فولد لكل منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن
خال ابن الاب فلو مات ابن الاب عن ابن الابن وعن عم
ايضا فكل من خلف خاله الذي هو ابن اخيه وعميه فاما
لمال الابن اخيه دون عمه ومن ذلك رجل له رات قوم يتشبهون
بها فقلت لا تفعلوا فاني جلي ان ولدن ذكر لم يرث
وان ولدن انثى ورثت فالحبلي زوجة الابن والورثة النظار
زوج وابوان وبنت فلو قالت ان ولدن ذكر ورثت ورثت
وان ولدن انثى لم ترث ولم ارث في بنت ابن الميت ورث
وزوجة ابن ابنا له اخرون هناك بنتا صلب ومن ذلك
زوجان اخذ ثلث المال واخران ثلثيه صوته ابوان
وبنت ابن في تكاح ابن ابن اخر ومن ذلك رجل وبنته
ورثا مالا نصفين صورتها ماتت عن زوج هو ابن عم
بنت منه ومن ذلك امرأة ورثت اربعة اخوة اشقا
واحد بعد واحد فحصل لها نصف اموالهم كم مال كل واحد

في الاعاز

منهم الجواب هم اربعة اخوة اشق الاول ثمانية والثاني
 ستة والثالث ثلاثة والرابع درهم واحد فلما مات
 الاول اصابها منه درهمان فصار للثاني ثمانية
 والثالث خمسة والرابع ثلاثة ثم مات الثاني عن
 ثمانية فاصابها منه درهمان فصار لها اربعة والثاني
 لاخويه فصار للثالث ثمانية والرابع ستة ثم مات
 الثالث عن ثمانية فاصابها درهمان فصار لها ستة والثاني
 الاخيه فصار له اثني عشر فلما مات عنها فاصابها منه
 ثلاثة فصار لها منه تسعة وفي نفس مجموع اموالهم
 ولقيت بالدخانة كما اشرت الي ذلك في الملفات لان
 المنة دفنت جميع ازواجها ونظمتها بعضهم في قول ووا
 رثت بعلا وبعلين بعده وبعلا ابوهما والبنات
 جعفر فكان لها من قسمة المال نصفه بذلك يقضي
 الحاكم المتفكر وما جاوزت في مال بعل سهامها اذ مات
 ربحا في الورثة يزهر ويحمر ومن ذلك امرأة تزوجت
 اربعة ازواج فورثت من مال كل منهم نصفه الجواب هذه
 امرأة ورثت هو اخوها اربعة اعبدا فاعتقهم ثم تزوجهم
 واحد بعد واحد على التفاقب وما توفى جميعا فلها من مال
 كل واحد الربع بالنكاح وثلاث الباقي بالولاة فاجتمع لها
 نصف

نصف المال وفيها الشاعرو ما زاة صبر علي النايبات
 تزوجها مقرر اربعة فمخزن من مال كل امرأ نصف من شطر
 الذي جمعها وما ظلمت احد منهم فقيرا ولا ركبت منقطعه
 ومن ذلك صحيح قال لمريض اوصي فقال انما يرثني انت
 واخوك وابواك وعماك فالصحيح اخو المريض لأمه
 وابن عمه الاخيه فافلح اخو المريض لأمه وابواه عم المريض
 وامه وعمه عم المريض والحاصل ثلاث اخوة لام وام
 وثلاثة اعمام ولو قال يرثني زوجتي وبناتي و
 اختاك وعمتك وخالتك فزوجتي الصحيح أم المريض
 واخنة لابيه وبنات الصحيح اختا المريض لأمه اختا
 المريض لابيه وعمتا الصحيح احدهما الاب والآخر الام
 وخالتاه كذلك واربعين زوجات المريض فالحاصل
 اربع زوجات وام واختان لام وثلاث اخوات لاب
 والده اعلم ومن اراد المزيد من هذا مع التجر في علم
 الفرائض والوصايا وما يحتاج اليه من الحساب
 والدوريات في الاقارب وغير ذلك فعليه بكتابنا
 شرح الترتيب يظفر بما يريد فانه كتاب يقني عن كتب
 كثيرة في ذلك وهذا انما اردت ابراده في هذه
 الشرح المباركة جعله الله تعالى صالواحه الكريم وعصني

وقارب من الشيطان الرجيم واسأله النفع به طوبوا
لوي وجميع المسلمين في الدنيا والآخرة آمين يا رب
العالمين وافق الخلاص في نفق رجب سنة الفومائة
وسبعة وسبعين وثلث على يد حجازي المولى وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اله
وآله وسلم

والى ثمانية زوج واختين شقائق وام
والى تسعة زوج واختين شقائق واختين لام
الى عشرة زوج اختين شقائق واختين لام وام
اطلقت اثنا عشر نفورا الى ثلاثة عشر بنتين وزوج وام
والى خمسة عشر بنتين وزوج وام واب
والى سبعة عشر زوج اختين شقائق اختين لام وام
اربعة وعشرين نفورا الى سبعة وعشرين زوجة وبنتين
والى ثمانية عشر زوج واختين شقائق وام
والى ثمانية عشر زوج واختين شقائق وام

قد تقينا الرضا المرحوم
الحاج محمد الحلي
عاقبه يوم الاربعاء
اول ربيع في شهر
محرم الحرام سنة
هـ من شهر
سبح و تعوذ
و بآية و الخ
كان يا ذن في حاج
البحر رضى الله
عليه الفاتح
امين
١٣٥٨

الفرع الثاني من فرع ج

الحمد لله

٦	٧
٦	٨
٤	٩
(٦)	١٠
(١٠)	١١
١٣	١٢
١٥	١٣
(١٧)	١٤
(٢٤)	١٥
(٢٧)	١٦

قد تقفنا ارجو المصوم
الحاج محمد الخالقي


۱۸۷۳
وینت
وینت
وینت
وینت
وینت
وینت
وینت
وینت
وینت

عبد الله

٢٤٤
٢٤٤

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥



8

۱۸ عن زوجینی
۹۹ واربع نیل و خوات بنات
۲۰ واربع و خوات
۴۴ واربع و خوات
۱۴۴ واربع و خوات

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فيماء وقع له رجل صياد في زمن بني
ثم هو وعياله يومين الله ما زرق
الصيد وهم بلا اكل في يوم الثلث
في شبكتهم سمكه كبيره والافانده
اغام من اتباع الملك قال اليه
سكاريتهم خذوا هذا سمكه الى
وقولوا لهم يطبخوها فان

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in black ink on aged, yellowish paper. The script is cursive and appears to be a form of Hindi or Urdu. The text is arranged in several lines, with some characters being larger and more prominent than others. A large, stylized 'X' mark is visible in the center of the page, possibly a watermark or a large initial letter. The overall appearance is that of an old, handwritten document.

اسماء في القوم ورضي
سائرهم في القوم ورضي
الي الهيا د اذ كان سمعته
طاب الرحا من وقتنا
الطال من